

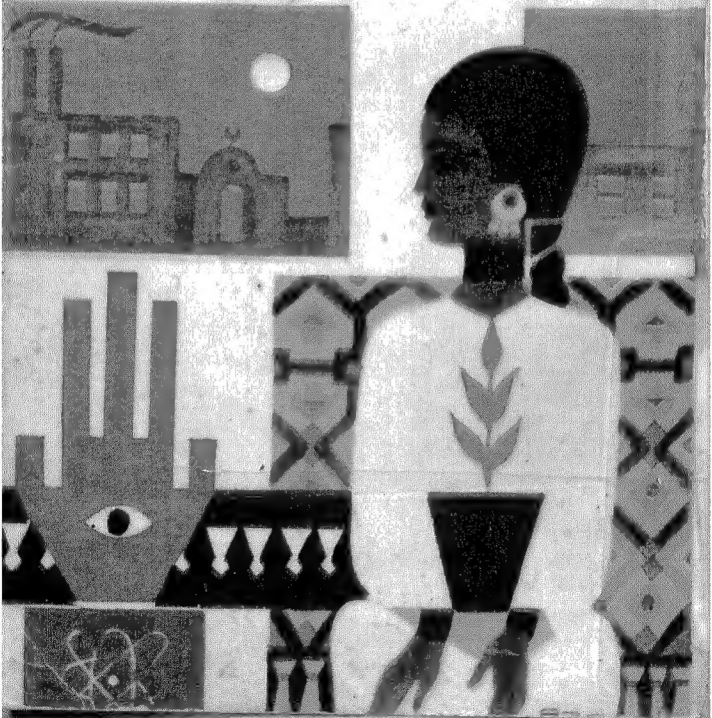
كتاب الهلال



المستقبلية.. والجمع المصري

هاني عبد المنعم خلاف

سلسلة
ثقافية
شعبية



كتاب الهلال

سلسلة شهرية تصدر عن « دار الهلال »

رئيس مجلس الإدارة : مكرم محمد أحمد

رئيس التحرير : مصطفى نبيل

سكرتير التحرير : عايد عياد

مركز الادارة

دار الهلال ١٦ محمد عز العرب

تليفون : ٦٢٥٤٥٠ .. سبعة خطوط ..

KITAB ALHILAL

العدد ٤٢٤ - رجب ١٤٠٦ - ابريل ١٩٨٦

NO 424 - APRIL - 1986

الاشتراكات

قيمة الاشتراك السنوى (١٢ عددا) فى جمهورية مصر العربية تسعة جنيهات بالبريد العادى وفى بلاد اتحادى البريد العربى والافريقى والباكستان ثلاثة عشر دولارا او ما يعادلها بالبريد الجوى وفى سائر انحاء العالم عشرون دولارا بالبريد الجوى

والقيمة تسدد مقدما لقسم الاشتراكات بدار الهلال فى م . ع . نقدا او بحوالاة بريدية غير حكومية وفى الخارج يشيل مصرفى لأمم مؤسسية دار الهلال وتضاف رسوم البريد المسجل على الإشعار الموضحة أعلاه عند الطلب

كتاب الهلال



سلسلة شهرية لنشر الثقافة بين الجميع

الغلاف بريشة الفنانة
سميحة حسنين

المستقبلية والمجتمع المصري



بقلم:
هاني عبد المنعم خلاف



دار الهلال

المستقبلية

بين راحة المنهج العلمى ..

وقيود الفكر العربى

- موقع المستقبلية فى بنية المعرفة العلمية
- موقع المستقبلية فى الفكر الشعبى المصرى
- المسألة الاعلامية للمستقبل

موقع المستقبل فى بنىان المعرفة العلمية

يلحظ المطالع لتاريخ الفكر الانسانى والحضارات المتتابعة تعدد ظواهر استشراف الانسان لافاق الزمن المجهولة ، وتباين مناهجه ومحاولاته لاستفتاح مغاليق الغيب ، والتطلع الى مايفالب به حاضر الاشياء وواقع الحياة الى حيث الانس بالاحلام الوردية فى مستقبل مامول .

فهناك عبر التاريخ توجد نظرات الحكماء الى المستقبل من قبيل « الطوباويات » او المدن الفاضلة كما سماها القارابى فى ترجمته لجمهورية افلاطون او كما صورها فرانسيس بيكون فيما اسماه « اثلانتا الجديدة » .

وطريقة الطوباويين حين ينظرون الى المستقبل ان يفتدوا عيوب الحاضر ثم يرسموا للمستقبل صورة منزهة عن تلك العيوب ، ولا سبيل عندهم الى تحديد وسائل التحول الى هذا المجتمع المثالى ، او تحديد ما اذا كان قريبا ام بعيدا ... موجودا بعد حين ام غير قابل للوجود اصلا .

وهناك احلام اليقظة التى يتعلق بها فكر الحكيم ويصوغها على مايرتضيه وكأنها ضرب من الرواية التى تحمل الواقع بحلية مستعارة من الخيال .

وهناك قدرة الحديس أو التفراسة التي يستعان بها على كشف المجهول من القد ولكنها خصيصة فطرية وفردية ، تولد لدى البعض ولا تكتسب ، ولا يمكن ايجادها من عدم ، ولا يمكن الاعتماد على توافرها بين كل الناس في كل وقت وفي أى موقع .

وهناك فوق ذلك رؤى الاديان للمستقبل النهائى كحقائق « ستاتيكية » محتومة ، يتحرك اليها « المؤمن » بغير حول يستطيع منعها ولا قوة تستطيع التحوير فيها أو التعجيل بها أو الإبطاء فى احداثها وليس « للمؤمن » فى مجال التعامل معها سوى التسليم بها كما أنزلت وشرح أبعادها وتفسير رموزها ، وفى بعض الاديان يطالب المؤمن بمحاولة اقناع الآخرين بها .

وبين هذا وذاك تسود فى كل العصور والاطوان عادات وسلوكات اجتماعية يحاول بها الناس بالوعى أحيانا وباللاوعى أحيين كثيرة - استشعار الانس بعلم القد المجهول والتوهم بالاحاطة ببعض أبعاده وذلك فى أشكال وعادات كثيرة ومتباينة تستخدم فى بعضها مواد الطبيعة كالرمل أو النار أو النجوم ، وفى بعضها الآخر أجزاء من جسم الانسان كالكلف ، أو العين ، وتستخدم فى البعض منها أدوات ومواد مصنوعة « كالبن فى الفنجان » و« الأوراق المرسومة » ، و « الكرات البللورية » ، و « ايقاع الدفوف » .. وغير ذلك مما نعرف ومما لا نعرف من عادات الشعوب وطقوسها .. وأوهامها !

وحين بدأت الآلة تفعل اثرها فى حياة الناس وتوسع امكانيات قوتهم وحركتهم وتطلعهم بدأت تظهر هنالك منتوجات فكرية من نوع جديد يلفقها الفكر والخيال معا ويجمع فيها بين مشاكل الحاضر وقيود الواقع من ناحية

وامانى المستقبل وانطلاقاته المتصورة من ناحية اخرى وعرف ذلك فيما سمي فى الادب الحديث بخيالات العلم Science Fiction ومن بين اشهر هذه المنتجات التى عمرت بها أسواق الفكر والفن فى أوروبا وأمريكا منذ الثلاثينيات فى هذا القرن مؤلف دينس جابو « اختراع المستقبل » ومؤلف آرثر كلارك « صور جانبية للمستقبل » .

الا ان نوعا جديدا من ظواهر البحث فى المستقبل قد شق طريقه الى دنيا الناس والفكر الانسانى ابتداء من الربع الثانى للقرن العشرين نوع ليس من قبيل الطوباويات ولا من قبيل الاحلام ولا فراسة الحدس ، ولا شفافية النظنة ولا الارتباط الدينى . نوع من الجهد ليس للخيال ولا للامانى أو للرؤى الشخصية دور كبير فيه وانما يقوم على أساس من الحسابات العلمية المضبوطة والمحوكمة بقياسات موضوعية مجردة . شأنها كحساب المهندس لحركات الجهاز المعروف بسرعه وطاقته . وتستهدف رصدًا دقيقًا لابعاد وظواهر محددة فى مواقع محددة خلال فترات محددة . فهى اذ ذاك نوع من الرصد التمهيدى الواجب قبل الشروع فى سياسات معينة واتخاذ اجراءات مناسبة للمكان أو الزمان . وصار لهذا النوع من البحث قواعد منهجية وأصول وأدوات ، وأضحى أحد الأركان الأساسية لعمليات الحرب والسياسة والتجارة وغير ذلك .

هذا ما يسمى الآن بالدراسات المستقبلية أو علم المستقبلية .

متى بدأت دراسات المستقبل وكيف تطورت ؟
قد يكون عالم الاجتماع س . س جيلفان هو أول من

طرح اسما للدراسات المستقبلية بمعناها الاصطلاحي المعاصر عندما اقترح عام ١٩٠٧. ان يسمى هذا الحقل من الدراسة : ميلونولوجى Futurology وهو اسم مشتق من الاصطلاح الاغريقى الذى يطلق على احداث المستقبل ، فقد كتب جيليفان فى هذا المؤلف يقول :

« ان هناك دموة الى ايجاد « ميلونولوجين » وهم داوسو المستقبل العام للحضارة ، تماما كما يوجد الارشولوجيون الذين يفسرون العلاقات المتداخلة لحضارات ما قبل التاريخ » .

وقد حظى تعبير « ميلونولوجى » بقبول متواضع فى ذلك الحين ثم صار فى طى النسيان . الا ان صاحبه ظل على قيد الحياة يدافع عنه بعزم حتى مشارف الستينيات ، عندما وصل الاهتمام بدراسات المستقبل الى مرحلة راقية ، فاستطاع جيليفان تذكير تلاميذه ببحثه السابق وتعبيره المقترح كاسم لحقل الدراسة منذ عام ١٩٠٧ .

وفى خلال عام ١٩٤٣ طرح اوسيب فلختايم - وهو استاذ للعلوم السياسية من اصل روسى ويحمل الجنسية الالمانية وقبض عليه النازى فى عام ١٩٣٥ لكنه تمكن من الهجرة الى سويسرا ومنها الى الولايات المتحدة - طرح اصطلاحا بديلا وهو : فوتورولوجى

او المستقبلية وقال عنه « انه نظام علمى جديد منبثق من وحدة تكاملية بين الزمن والحقائق المكتشفة وهذا النظام يتعامل مع نفس الاشياء بطريقة جديدة » (١) .

(١) انظر مقال : ادوارد كورنيش الرئيس العام لجمعية مستقبل العالم المنشور فى دورية الجمعية Futurist عدد فبراير ١٩٧٧ - ص ٤٤ .

وشهدت المجتمعات الأمريكية والأوروبية منذ الأربعينيات طفرة كبيرة في أعداد المؤلفات المنتجة إلى هذا الميدان فظهر مؤلف هيرمان كاهان « عام ٢٠٠٠ » ، ومؤلف دانيال بل « في الطريق إلى عام ٢٠٠٠ » ومؤلف تشارلز جالتون داروين « المليون سنة التالية » ، وكتاب جورج سول « صورة الغد » وكتاب جورج راسل « ماذا يكون الإنسان بعد ذلك ؟ » .

وتعتبر هذه المؤلفات الفردية - في وجهة نظر المؤرخ لتطور المستقبلية - الأرضية التمهيدية الكلاسيكية التي وضعت بها بدور ما يسمى « بالفلسفة المستقبلية » حيث كان الشغل الشاغل لمؤلفيها هو النظر إلى المستقبل العام للإنسان والإنسانية ككل دون تحديد لهوية الظروف القومية أو السياسية ولا الشروط الفنية أو العملية التي تحيط بموضوع الدراسة .

وقد توالى بعد ذلك - وعلى وجه التحديد مع بداية الستينيات - موجات متتابعة من الانتاج المتخصص في مجالات أكثر تحديدا وظهرت أجيال جديدة من رجال الدراسات المستقبلية المهتمين ببحث مستقبل المحاور الحياتية الرئيسية الحاكمة لصورة الحياة ومستواها في المجتمع الأمريكي بالذات كالتعليم ، والمواصلات والطاقة . وما إلى ذلك . فظهر مثلا مؤلف أدريان نورمان وجيمس مارتين « مجتمع العقل الإلكتروني » ، كما ظهرت في نفس الفترة سلسلة الفين توفلر في المستقبليات والتي بدأها بكتاب « صدمة المستقبل » ثم أعقبها بمؤلفه عن « التعليم من أجل المستقبل » ثم « الرجال المستقبليون » ثم « الوجه الثالث »

وقد تميزت دراسات المستقبل في الستينيات

والسبعينيات في هذا القرن عموماً بأربع سمات رئيسية:
اولها : التركيز على الانتاج الجماعى ودراسات الفرق
البحثية المتكاملة وتمويل ذلك من المؤسسات السياسية
والعلمية والاقتصادية الكبيرة ذات المصلحة فى التعرف
على الفرض الممكنة أو المتاحة لاعمالها مستقبلا مثال ذلك
مؤسسة راند الامريكية ، ومؤسسة فورد ، ووزارة الدفاع
الامريكية .

ثانيا : الاهتمام بتاصيل منهاجية الدراسات المستقبلية
واستكمال أدواتها وتجريب المستحدث منها او الاستعمار
من الميادين العلمية الأخرى . وقد ظهرت فى اطار هذا
الاهتمام مؤسسات وجمعيات متخصصة للدراسات
المستقبلية ومناهجها كمعهد الدراسات المستقبلية فى
نيويورك Institute of Future . وجمعية مستقبل
العالم World Future Society ، « مقرها واشنطن »
والاتحاد الدولى للدراسات المستقبلية « مقره روما »
ومركز الدراسات المستقبلية فى باريس ، وسكرتارية
الدراسات المستقبلية « التابعة لمجلس الوزراء بالحكومة
السويدية » .

ثالثاً : الانتقال فى دراسة المستقبل من مرحلة
الدراسات الموضوعية الى مرحلة تلقين منهج الرؤية
المستقبلية من خلال عمليات التعليم المدرسى والجامعى .
وقد بلغ مجموع المقررات الدراسية المتخصصة فى علوم
المستقبل داخل المدارس والمعاهد الامريكية حوالى ١٥٠
مقرا دراسيا موزعا على ثمان عشرة ولاية امريكية .

رابعا : توسيع مجالات الاهتمام فى دراسات المستقبل
لتشمل اوضاع العالم كله وخاصة بعد ثبوت اثر الوسائل
العلمية الحديثة لربط اجزاء العالم فى مدى الاعتماد

والتأثر المتبادل بين المواقع المتعددة فى مجالات الامن بمعناه الاستراتيجى الواسع . فظهرت دراسات امريكية عن المستقبل النووى فى القارة الاسيوية وعن « مستقبل الطاقة فى العالم العربى » ودراسات اسرائيلية عن « مستقبل اقتصاديات الشرق الأوسط » ، ودراسات فرنسية عن « مستقبل الذاتيات الثقافية فى العالم المتشابك » وليس من المبالغة تقدير العدد الاجمالى لهذه الدراسات المتوافرة فى أنحاء العالم وحتى الآن - قياسا على المتوافر بمكتبة الكونجرس الامريكى حتى عام ١٩٧٤ - بأكثر من خمسة عشر ألف دراسة علمية .

اختلاف التسميات :

وبعد هذا العرض التاريخى، لتطور « الدراسات المستقبلية » فى العالم ابتداء من عام ١٩٠٧ وحتى الوقت الراهن ، نتقدم الآن نحو توصيف الماهية العلمية لهذا الحقل الجديد فى محاولة للتعرف على موقعه فى البنيان المعرفى ، والتأصيل النظرى لمنهجه وادواته .

واول ما نلاحظه فى هذا الصدد افتقار الاتفاق بين الباحثين على تسمية محددة « لعلم المستقبل » ولاشك أن غياب هذا الاتفاق يعكس اختلافا جوهريا حول ماهية الحقل الذى يدور فيه الموضوع ، فالتساؤل لا يزال قائما ويرغم مضى أكثر من أربعين عاما على محاولة فلختسايم الاولى تأصيل نظرية خاصة بعلم المستقبل - حول ما اذا كانت المستقبلية : علما أم فنا . أم فلسفة .. أم ماذا ؟ وهل يهتم رجال المستقبلية فقط بدراسة احتمالات المستقبل ، أم ينبغى عليهم المشاركة الفعلية فى خلق هذه الاحتمالات ان كانت ايجابية ، أو تجنبها وتغاديبها ان كانت سالبة ؟ .

وقد أجرت الجمعية الأمريكية لمستقبل العالم :
 World Future Society ومقرها واشنطن
 عن طريق مجلتها الشهرية التي تصدرها بعنوان
 « المستقبلي » « Futurist » استطلاعاً للرأي العام
 بين أعضاء الجمعية وقراء المجلة وغيرهم من المهتمين
 بدراسات المستقبل وكان موضوع الاستطلاع هو : الاسم
 المناسب الذي ينبغي إطلاقه على حقل الدراسات المستقبلية
 وفق نظرة كل منهم ، وكانت الاجابات التي تلقتها ادارة
 الجمعية والتي نشرتها في عدد فبراير ١٩٧٧ من الدورية
 على النحو التالي : -

الاسم المطروح	نسبة المؤيدين	نسبة المعارضين	نسبة المحايدين
FUTURE STUDIES	٪ ٢٩	٪ ٦	٪ ٦٥
FUTURE RESEARCHES	٪ ٢٥	٪ ١١	٪ ٦٤
FUTURISTICS	٪ ٢١	٪ ٣٦	٪ ٤٣
FUTUROLOGY	٪ ١٤	٪ ٤٤	٪ ٤٢
FUTURES ANSIYSIS	٪ ١٢	٪ ١٥	٪ ٧٣
FUTURICS	٪ ٧	٪ ٥٣	٪ ٤٠
FORECASTING	٪ ٦	٪ ٢٦	٪ ٢٨
PROGNOSTICS	٪ ٤	٪ ٤٦	٪ ٥٠
FUTURIBLES	٪ ٢	٪ ٦٠	٪ ٣٨

هل المستقبلية علم ؟

برغم اخفاق البروفيسور الشهير « نيومان » في التوصل الى تعريف كامل لماهية « العلم » وبرغم التجائه بالاستقصاء في ذلك الى اثني عشر عالما من علماء المنهاج ، فانه يمكننا اعتماد ما انتهى اليه هؤلاء وغيرهم من بعض الاساسيات المتفق عليها في توصيف شروط البنيان العلمي على النحو التالي :-

- * موضوع المعرفة واضح وقابل للتحديد .
- * منهاجية ذاتية اى مسالك للبحث والتحقيق تنبع من طبيعة الظاهرة موضوع المعرفة .
- * اطراد ثبات بعض العلاقات الداخلية القائمة بين عناصر الظاهرة بما يمكن ان يفيد في اكتشاف قسوانين عامة تحكمها .

واخذا في الاعتبار انتفاء هذه الشروط عن موضوع « المستقبلية » نبادر في البداية الى تقرير حقيقة اساسيه - لا يكاد يخفيها دارسو المستقبلية انفسهم - وهي انها لا تمثل علما متكاملا ، فموضوع المعرفة فيها غير محدد ولا هو قابل للتحديد ، لانها تقوم مرة حول مسائل اجتماعية وتقوم في اخرى حول مسائل طبيعية ، قد يكون موضوع الرصد المستقبلي مثلا : مشكلة السكان .. وقد يكون التحرك السياسى .. وقد يكون : القسوة الاقتصادية ، وقد يكون : طبيعة المناخ .. الخ .

وبدئى ان شرط وجود علاقات مضطردة الثبات بين وحدات الظاهرة يعتبر شرطا غير ذى موضوع ، حيث ان فكرة « الظاهرة » غير واردة اصلا .
ولكن هل ينتقص هذا من قيمة الاضافة الحقيقية

التي قدمتها المستقبلية للفكر الانساني بالطبع لا .. ذلك
 ان المجال المعرفي لا يقتصر فقط على العلم بمعناه التطبيقي
 والعملى ، وانما يشمل الى جانب ذلك ميادين أخرى
 كالفلسفة ، أو المنطق ، أو المنهاج .
 و « المستقبلية » - ان لم تكن علما بالمعايير الكاملة -
 الا انها يمكن أن تكون فلسفة متكاملة ، أو منهاجا للبحث .
 وهي بالفعل كذلك .

المستقبلية كفلسفة :

المستقبلية كفلسفة ، تعتبر نظرة تقدمية و إنسانية ،
 لانها من ناحية أولى : تدور حول رؤية الناس والأشياء
 والظواهر والأنظمة دائما في حركة ايجابية الى الامام ..
 ولانها من ناحية ثانية : تقوم على اعتبار أنساني هام هو
 البحث في حياة القادمين حلا لمشاكلهم وحرصا على
 استمرار النوع الانساني .

يقول أوسيب فلختايم المسمى : « بابي المستقبلية » :
 « أن المستقبل هو البعد الذي فيه سنكون بالضرورة .
 ولكنه أيضا البعد الذي سيكون فيه أطفالنا وأفكارنا وتنشأ
 فيه حياة ملايين غيرنا ، أن الموت مشكلة كل فرد منا لكن
 موت الإنسانية كلها لاشك هو المشكلة الأكثر رعبا وإيلاما
 .. ويستطرد فلختايم في فلسفته فيقول : « الفرد
 يموت .. حسنا .. لكن لماذا لا يحيا آخرون بطريقة
 أكثر إنسانية » « ١ » .

ومن وجوه الثراء والخصب للفلسفة المستقبلية انها

(١) من حوار أجرى معه ونشر في الميجارو الفرنسية يوم ١٨
 مايو ١٩٧٤ ص ٦ .

تستطيع ان تضم تحت مظلتها العامة توجهات متباينة تنطلق من زوايا عديدة لكنها تصب جميعها في فسكرة اساسية هي العرص على استمرار النوع الانساني وتخليصه من وجوه القصور والعيوب والمشاكل التي يعانيها في الحال أو في المستقبل فيعكس منطق التجرد من الذات الفردية والحضور الشخصي الذي اتسم به فكر فلختايم على نحو ماسبق عرضه نجد دارسا آخر وفيلسوبا مرموقا من فلاسفة المستقبلية هو تش. هارلز جالتون داروين - خفيد العالم الشهير بنظرية النسوء والارتقاء - يقول في ختام كتابه عن « المليون سنة انثالية » :

« اننى اصبر عن ميولى الخاصة فأقول اننى شديد الاهتمام بمصير العالم كله . واود حق الودادة . ان يكون لدريتى دورهم فيه . . ومهما يكن من نزاره العلم بالمستقبل فليس مما يقنعنى ان يكون مستقبلا تنقطع الصلة بينى وبينه . وايا كان مصير الحياة الى السعادة او الى الشقاء بعد احوال - ولا مفر من الشقاء على اية حال - فانها لتجربة تستحق العناية .

وقد اثار البعض تساؤلا عما اذا كان علماء وفلاسفة المستقبلية يرصدون المخبوء في مقبل الايام والعصور فقط أم لهم ان يشاركونا في صنع هذا المستقبل بالعمل على تعجيل اللقاء به أو العمل على تفاديه . وهنا تكمن الحساسية في الاجابة . ذلك ان رجال المستقبلية ليسوا مجرد اخصائيين في علوم الاحصاء او الاحتمالات الرياضية ولا هم مجرد معدى برامج للحاسب الالىكترونى وانما هم ذلك كله واكثر منه ، حيث يفترض فيهم توافر قدر من الرؤية الشاملة تعززها وتنميها فكرة المستقبلية

كفلسفة انسانية وتقدمية تلازم - او ينبغي ان تلازم - كل من يعمل بأصالة وأمانة فى هذا الحقل العسرى الجديد .

وبرغم ما يلاحظ فى كثير من الدراسات المستقبلية من ميل الى الحذر والتحفظ فى التقديرات والرغبة عموما فى عدم تجاوز مناطق العلم المتيقن . والتطور المرصود عينا وعددا . . الا ان هناك من كبار فلاسفة العلوم من يرون أن « العلم ليس مجعولا للاخبار والمعلومات وحدها ثم ينقلب بعدها جهلا لا فائدة فيه ، وانما هو مجعول كذلك للفروض او لما يسميه العلماء المتخرجون بالنظريات وانها لتلحق بكل علم من علوم اليقين وتسبق كل علم يتبعها وان لم يبلغ بعد مبلغ اليقين » (١) .

وانطلاقا من هذا التصور اخذ رجال المستقبلية المتوسمين وعلى راسهم اوسيب فلختايم ، وهيرمان كان ، والفين توفلر يدعون فى مراحل متأخرة بحسب تطور الميدان المعرفى الجديد الى « ضرورة التوصل الى فلسفة عامة للمستقبل الانسانى ككل » وزاد فلختايم على رفقاءه بالتاكيد على أهمية ان « تؤسس هذه الفلسفة العامة على الآراء والاضاع الموجودة فى العالم كله ، فلا تقتصر على وجهات النظر الصادرة عن التقاليد والافكار الغربية فقط » وهو اتجاه تحمده له - ولا شك - شعوب العالم الثالث التى عاشت طويلا بعيدة عن المشاركة فى صياغة الامور العالية الاساسية .

(١) عن كتاب الاستاذ عباس العقاد : القرن العشرون ما كان وما سيكون نشرته الانجلو المصرية بالاشتراك مع مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر - القاهرة ١٩٦٠ .

ومثل هذه الفلسفة المستقبلية العالمية العامة - حين تتكامل لها عناصرها ومقوماتها تستطيع في تقدير الكثيرين أن تقوم بما لم تقم به حتى الآن كل من الأديان الطائفية أو الفلسفات القومية السائدة أو المذاهب العنصرية ، بل أنها تستطيع - وهذا يتوقف على مقدار شمولها ومدى تعبيرها عن مختلف المصالح والمواقف والحضارات الإنسانية القائمة - أن تحقق تجاوزا لعمل ومفهوم التنظيم الدولي بوضايعه الراهنة - إلى حيث آفاق جديدة أرحب وأخصب ليس إلا واحدا منها أفق التعامل المنتظر بين الكوكب الأرضي والعوالم والكواكب الأخرى .

والمستقبلية كفلسفة لها على وجه التعميم عدة محاور تبحث فيها وحولها وأبرز هذه المحاور : فكرة التغير ، ومعايير حساب الزمن ، ومعنى الكمال والنقص ، وقدرة العلم وحدوده ، ودور كل من المشيئة الإلهية والإرادة البشرية في صياغة المصائر ، وموقع الصدفة والمفاجأة في التاريخ ، وموقع الإنسان والأرض من النظام الكوني ، والمسئولية الأخلاقية في علاقات الأجيال ، ونمط الدورة التاريخية واتجاهها : هل هي تراجعية أم تقدمية ، أم تكرارية ، أم ثابتة ؟ والرؤى المختلفة لفكرة البعث والخلود وتطور احتياجات الإنسان المادية والمعنوية ، ومعنى الرهانية ومشاكلها .. الخ .

وبهذا الإطار الرحب الذي نفهم به المستقبلية كفلسفة قد يجوز لنا القول بأن كتابات عربية عديدة قد أسهمت - من حيث لا تدري - أو لعلها تدري بغير أن تعلن - في الإضافة إلى هذه الفلسفة المستقبلية .. وعلى متابعي هذا الحقل المعرفي الجديد من أبناء العرب بذل المزيد من

الجهد في استجلاء ثم اجلاء هذه الاضافات العربية الهامة والاعلان عنها في محافل الدراسات المستقبلية كي نحفظ للعرب والعروبة مكانا مرموقا في مسيرة هذا الحقل المعرفي المزدهر .

المستقبلية كمنهاج :

اما المستقبلية كمنهاج فهي في الواقع الاضافة الحقيقية التي يمكن ان تكون علامة من اكثر علامات المعرفة اشعاعا في القرن العشرين . وقيمة هذا المنهج تكمن فيما يقدمه من تيسيرات جديدة لعمليات التخطيط والبرنمة وتأمين دقتها وفعاليتها وخاصة في المدى الاطول .

ماهي اذن خصائص المنهاجية المستقبلية ؟ وما هي حدودها وشروطها ؟ ثم ما هي الطرق والادوات الفنية التي تعمل من خلالها ؟ .

١ - اول الخصائص المنهاجية في دراسات المستقبل هي اتساع الاماد الزمنية موضع الرصد واختلاف المعالجات الخاصة بما يعتبر مستقبلا قريبا عن تلك المعالجة الخاصة بما يعتبر مستقبلا منظورا او مستقبلا بعيدا .

وقد يكون من قبيل الاعتساف الجريء ان يحاول البعض طرح تحديد مسبق وعام لما يعتبر مستقبلا قريبا وما يعتبر منظورا او بعيدا ذلك لان الظواهر موضع الرصد تتباين في طبيعتها وبالتالي في مراحل تطورها . فما قد يعتبر مستقبلا قريبا بالنسبة لحالة الزراعة مثلا قد لا يعتبر كذلك بالنسبة لحالة التعليم او حالة النساخ وهكذا ترتبط الأساليب والادوات المستعملة في دراسة

المستقبل بالمدة الزمنية موضع الرصد وهى هذه بدورها ترتبط بطبيعة الظاهر موضع البحث .
واللاحظ على وجه العموم ندرة اكتراث الباحثين بما سوف يجرى فى المستقبل الابدع من تحسين عاما .
كذلك يلاحظ أن بؤرة اهتمام الغالبية من الدارسين والباحثين للمستقبل انما تنحصر فى تحسين احوال الانسان ولا تعنى كثيرا بتحسين طبائعه . والامل ان تنصب تلك الساعى على خطة من الاصلاح لا تنقضى بانقضاء الاحوال والظروف .

٢ - ضرورة الاعتبار بفكرة العوامل غير المنظورة آنيا وقت البحث وعنصر المفاجأة والصدفة . وقد كتب العلامة الشهير هيرمان كاهان عام ١٩٦٧ فى تقديم مؤلفه « عام ٢٠٠٠ » يقول : ستكون مفاجأة لو انه فى اى من الثلاثة والثلاثين عاما القادمة لم يحدث فى العالم عديد من المفاجآت السياسية والتكنولوجية وقصد يكون قباب المفاجآت هو اكبر مفاجأة يمكن أن تحدث .

والمقصود العام أن فكرة احتمال المفاجآت فكرة اساسية لابد أن يأخذ بها أصحاب الدراسات المستقبلية والاصبح أن يتسع مدلولها ليشمل كل التطورات المحتمل حدوثها بغير مقدمات - أو العوامل غير المنظورة عيانا وقت البحث . وكلما اتسع أفق التصور العام وافق التصور الفنى الخاص بموضوع معين ساعد ذلك فى استيعاب اكبر قدر ممكن من العوامل غير المنظورة آنيا ، وفى توقع المفاجآت المرتبطة بمستقبل المسألة موضع الرصد ، مما يؤدى الى مزيد من الدقة والسداد فى نتائج الدراسة . ويمكن فى حالات استحالة حصر جميع المفاجآت المحتملة - ويحدث ذلك عادة فى البحوث المستقبلية

المتصلة بعدد كبير من المتغيرات كتصور دور الأمم المتحدة مثلا أو فى البحوث المتصلة بالمستقبل البعيد ، ما فوق ٥٠ سنة - يمكن أن يعوض عن ذلك بتخييل أنواع المفاجآت المحتملة واتجاهاتها العامة دون الدخول فى تفاصيلها أو أحجامها .

أما فى الحالات التى لا تحتل بطبيعتها تقديرا لعواملها التى قد تستجد مستقبلا فيمكن أن يعوض فيها عن غياب هذا العنصر بأساليب رياضية جبرية وهو ما برع فيه كل من « روبرت داهال » صاحب الفتح الأكبر فى التحليل الرياضى للسياسة ، ومايكور أولسن الذى استخدم فى مؤلفه « منطق الحركة الجماعية ما أسماه « بالرياضة غير الرقمية » .

وأخيرا يمكن توجيه النظر الى التقابل القائم بين فكرة « احتمال التطور الذى يحدث بغير مقدمات » وفى المناهج المستقبلية ، وفكرة : « المهيئة الإلهية الحرة » فى الرؤية الدينية ، وفكرة « الصدفة » فى فلسفة التاريخ ، فالثلاثة تشترك فى الطبيعة التحكيمية غير الخاضعة للقياس أو الاستقراء وإن كانت كل منها لها حدودها الخاصة ومجالات تأثيرها .

٣ - كذلك يتسم منهاج الرصد المستقبلى بتعدد المتغيرات التى تدخل فى إطار الرصد وتوزعها بين متغيرات طبيعية تجرى تلقائيا وفق معدل محسوب مسبقا ومتغيرات أخرى مفتعلة أو مصنوعة بفعل خطط مرسومة أو سياسات منتهجة أو بتوقيع انتهاجها بعد فترة من بدء البحث .

وقد يحسن الباحث الراصد البدء لتجديد العناصر

المدمم ادخالها لعمليات التغير الصناعي كمصادر الطاقة ،
والحجم المتوافر منها ، وحجم السكان ، ودرجة الوعي ،
وحالة الامن ، وموارد الطبيعة .. الخ . وكلما احكم
الباحث حصره لهذه العناصر كلما جاءت نتائج أبحاثه أكثر
دقة حيث أنه سيقوم بعد عملية التحديد النظري بتجميع
كافة المعلومات والمستندات المتوافرة التي تدل على نوعية
وأوجه ومعدل التغير المطلوب أو المفترض .

٤ - يقوم منهاج الرصد المستقبلي أيضا على أعمال
تكرة التراكم Accumulation بين التغيرات
الطبيعية والتغيرات الاقتصادية . ذلك أن كلا منهما يمكن
أن يكون سببا ويكون نتيجة للآخر .

وقد يؤدي التراكم الى احداث دوائر مفرقة تكون
تراجعية فتسمى بدائرة التراكم المعبية Vicious Circles
وقد تؤدي الى تراكم ايجابي حميد فتسمى بالدوائر
التضاعدية الحميدة Progressive Positive Circles

طرق ووسائل الرصد العلمى للمستقبل :

برقم اشترك « المستقبلية » مع غيرها من منساج
التحليل المتبعة فى العلوم الانسانية فى استعارة بعض
الادوات والمسالك المنتهجة لدى غيرها من العلوم
المستفيدة ١٥ الا ان المستقبلية استطاعت -- برقم حداثة

(١) يستعير علم السياسة مثلا مناهج المنادى مع بعض
ادوات التحليل الاحصائية والقانونية كذلك يستعير علم الاتصال
الانسانى وهو الميدان الذى يشمل عمليات الاعلام والرأى العام
والتهليم والحرب النفسية وغسيل المخ والعلاقات العامة وظواهر
الهجرة والسياحة -- بعض قواعده ومسمياته من التحليل
القياسى والكهرىالى ، وكذلك علم الاجتماع يستعير بعض ادوات
التحليل الكيفىة .

هدها ، ان تستحدث لنفسها وسائل خاصة بها .
 * ومن بين الوسائل التي تستعملها الدراسات المستقبلية من غيرها أسلوب تحليل المضمون Content Analysis وهو يستهدف التعرف على التوزيع الميئة للأطراف المختلفة من خلال ما يصدور عنها من تصريحات أو أقوال مكتوبة أو مروية . وأسلوب الاحتمال الإحصائي ، وهو يستخدم عادة في قياس المستقبل قصير المدى بافتراض ثبات معدلات التطور والحركة على ماهي عليه ، وبافتراض عدم دخول عناصر خارجية غير مرئية هذيدة .

* كذلك يلجأ بعض المستقبلين الى استخدام الحاسب الالكتروني في بناء نماذج رياضية تساعد على استكشاف أحداث المستقبل . وقد استحدث هذا الأسلوب مؤخراً في الولايات المتحدة الأمريكية وفي بعض دول غرب أوروبا . كطور طبيعي للدقة والكفاءة التي وصل اليها الحاسب الالكتروني في تخزين المعلومات والربط بينها وتحليلها دقائقها .

وعندما يغدو الحاسب الالكتروني بالمعلومات والإرقام اللازمة وفق قاعدة « التطور الطبيعي » والمؤدية الى استمرار المعدلات والأنماط الحالية للحركة والنمو والتطور الإرادي أي ادخال تغييرات كمية وكيفية في المسارات الراهنة عن طريق التخطيط . يتمكن الحاسب من عرض الاحتمالات المستقبلية وقد استطاع العالم المستقبلي جتي فورستر Gay Forster - الأستاذ في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا بالولايات المتحدة أن يصمم نموذجاً رياضياً يمكن الحاسب الالكتروني من تقدير الاحتمالات المستقبلية لأي جديد في العالم أجمع ، وقد

استخدمت حكومات كثيرة نموذج فورستر وتفسيره من الأساليب المستقبلية للتخطيط في شتى المجالات .
وهنا - في معهد التخطيط القومي - بجمهورية مصر العربية تجرى محاولة ممتازة لبناء نموذج رياضي يستخدم في التنبؤ بمسارات النمو للمتغيرات الاقتصادية الإجمالية في مصر .
أما الأساليب التي تمكنت الدراسات المستقبلية من استحداثها لنفسها ففيما يلي عرض لأبرزها :

طريقة السيناريوهات في توقع المستقبل :

لا تختلف هذه الطريقة من طريقة التفكير العسادي للإنسان عند تصوره للتوقعات المستقبلية فكثيرا ما نشهد في حياتنا اليومية والشخصية التساؤل الآتي : إذا فعلت كذا فماذا سيكون رد فعل فلان ؟ ، وماذا سيتبقى لي بعد صرف كم من النقود ؟ وكيف يمكن توزيع هذا الكم المتبقى للوفاء بكل الحاجات المستمرة أو الجديدة ؟ وماهي الاحتمالات المختلفة لالتحاق الابناء بالكليات الجامعية المختلفة ؟ وكل احتمال من هذه الاحتمالات يترتب عليه تقدير لكيفية المواجهة أو التعامل معه ، وتؤدي هذه المواجهة باحتمالاتها العديدة - الى خلق ردود فعل وانعكاسات تخلق بداتها مواقف جديدة مما يجعل من الضروري أخضاعها أيضا لسيناريوهات تنبؤية متعددة .
وهكذا .

فأسلوب السيناريو بهذا يمكن أن يسجل في شمسكل خريطة بيانية متصاعدة او على هيئة شجرة متفرعة ، ويخرج من فروعها فروع أصغر ، وعن تلك فروع أخرى

متناهية في الصغر .. وهكذا .. ويعبر حجم الفرع
عن المدى الزمني للمستقبل المرصود .. فالفرع
الكبير تكون للمستقبل القريب والفوري ، ثم تعبر
الفرع الأخرى عن المدى الزمني اللاحق « المتوسط » .
وكلما تقدمنا مع زمن المستقبل واحتمالاته بعيدة المدى
كلما ظهرت فروع الشجرة المعبرة عن هذه الفترات البعيدة
زمنيا متضائلة الى حد كبير بحيث لا يمكن رؤيتها أو
التعرف على تفاصيلها .

ولتلقى فكرة السيناريو المستقبلي مع النظرية التي
تقوم عليها بحوث العمليات في عدد من الخصائص
والاساسيات وأن اختلفت بعض مجالات استخدام
السيناريو عن بعض مجالات استخدام بحوث العمليات
وفي بعض الادوات الفنية المستخدمة في كل منهما .

أسلوب تمثيل الادوار Simulation Game

يشبه هذا الأسلوب في فكرته الأولية لعب الاطفال
التي تدربهم على تمثيل عالم المستقبل وتربى فيهم ملكة
اتخاذ القرارات المختلفة والمفاضلة بين الاولويات . فكما
في لعبه « المونوبولي » الاثيرة لدى الاطفال والتي يلعب
فيها الطفل دور رجل اعمال أو سمسار أو بائع أو
مشتري وعليه أن يتخذ القرارات المناسبة وفق الظروف
والمعطيات المحيطة ، توزع في أسلوب « التمثيل » الادوار
المختلفة التي تعبر عن القوى والاطراف المرتبطة بالمشكلة
موضع الرصد والتوقع ، فاذا كان الموضوع مثلا أزمة
دولية ، وكان المطلوب هو التعرف على أرجح التوقعات
والاحتمالات الواردة لتطور هذه الأزمة ، هناك يتم توزيع

الأدوار بأن يتقمص كل باحث دور أحد الأطراف الضالعة في هذه الأزمة أو الشاهدة عليها أو المتأثرة بها والمؤثرة فيها . فيأخذ الباحث دور الاتحاد السوفيتي ويأخذ الثاني الدور الأمريكي ويلعب الثالث دور منظمة من المنظمات ويتقمص الرابع دور السكرتير العام للأمم المتحدة . . . وهكذا .

وتبدأ عملية « التمثل » من واقع معلومات وبيانات معينة يجمعها صاحب البحث ، سواء كان فردا أو مؤسسة ، ويلتزم أطراف التمرين في آرائهم ومناقشاتهم وقراراتهم بما في هذه المعلومات والبيانات المعطاه . ولذلك فإن المنول الرئيسي في هذا الأسلوب يقع على كفاية ونوع ورقة المعلومات المجمة سابقا على بدء اللعبة .

وعادة ما تنشأ مؤسسات متخصصة في تخزين المعلومات اللازمة لمثل هذه البحوث ويطلق على البعض منها اسم « بتوك المعلومات » وعلى البعض الآخر « مخازن الأفكار » . ولعل أشهر المؤسسات في هذا المجال مؤسسة

واند الأمريكية Rand Corporation ومؤسسة I.B.M

ومركز ماساتشوستس للمعلومات الفنية .

ويمكن مزاولة وسيلة تقمص الأدوار باستعمال الحاسب الإلكتروني بمفرده أو استعماله بالاشتراك مع العنصر الانساني . أو الاقتصار على العنصر الانساني فقط . وفي هذه الحالة يسمى أسلوب تمثيل الأدوار « بالباريات السياسية » .

وتد استخدمت أداة التحليل هذه لأول مرة وبصورة بسيطة من جانب العسكريين الألمان ثم تم تعميم استعمالها وتطور ما من جانب دول أخرى . حتى جرى استعمالها بطريقة مكثفة في وزارات الخارجية والجامعات بعد

الحرب العالمية الثانية أولا في أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية وتستعمل حاليا في الاتحاد السوفييتي ودول أوروبا الغربية .

وفي عملية تمثيل الدور يهتم الباحثون أو القائمون على فحص المشكلة بالتعرف على أهداف وأولويات وقدرات الطرف الذي يمثلونه . كما يهتمون عند اتخاذ قرار أو الاتفاق ثنائيا أو جماعيا على قياس ذلك القرار أو هذا الاتفاق على حالات مماثلة يكون قد سبق للطرف الحقيقي أن اتخذ فيها قرارات مماثلة . كما يلزم التأكد من مدى اتفاق تكلفة هذا القرار أو ذلك الاجراء مع امکانيات الحقيقية للطرف الاصلى سواء المادية أو غير المادية . وتدور معظم الاستخدامات الحالية لهذا الأسلوب في اطار أبحاث السياسة الخارجية وقد قامت بعض المؤسسات المصرية في اعتماد هذا الأسلوب ضمن بعض عملياتها البحثية والتدريسية « مركز الدراسات السياسية الاستراتيجية بمؤسسة الاهرام ومعهد الدراسات الدبلوماسية » .

طريقة « دلفاي » أو استطلاع المتخصصين : Delphi Method

استحدثت هذه الطريقة في الولايات المتحدة الأمريكية في منتصف الخمسينيات وكان القصد المبدئي منها تقدير الآثار المحتملة لاي هجوم نووي ضخم يقع على المدن الأمريكية . وبرغم أن هدفها الرئيسي هو التنبؤات بالتطورات الفنية والتكنولوجية فقد استخدمت ابتداء من منتصف الستينيات في مجالات أخرى عديدة تكون قيمها القيم « والتفصيلات » والمعايير غير النمطية جزءا أساسيا

من عناصر المشكلة . ومن بين هذه المجالات : تقييم الأولويات والقيم المرتبطة بمستوى الحياة والمعيشة ، واتخاذ القرارات السياسية ، وفحص وتقييم بعض أحداث التاريخ .

والقيمة الجوهرية في طريقة دلفاي أنها مصممة للحصول على أكثر التوقعات دقة وحيادا وابعدا تأثيرا بالنظرة الذاتية أو الضغوط السياسية أو الالتزامات العقائدية في موضوعات تكون فيها عناصر « الذاتية » والقيم الشخصية والافضليات جزءا لا يتجزأ من معطيات المشكلة .

وهذه الطريقة تبدأ بتحديد المتخصصين الذين يسدون استعدادا للمساهمة في البحث ، ويتم إرسال استبيانات لهم عن توقعاتهم المستقبلية حول موضوع الدراسة ، ويتم استطلاع آراء كل مختص على حدة .

ونظرا لما انتهت اليه نتائج دراسات قياس الاتجاهات السابقة من أن جماعة المتخصصين كثيرا ماتبع رأي النخبة البارزة فيها - حتى لو خالف ذلك ما يؤمنون به - فإن الأسلوب الجديد في استطلاع الرأي يتم بالاتصال بالمختص دون إحاطته بأسماء وآراء زملائه .

وبعد أن تصل آراء المختصين - قد يقوم الباحث - أو المؤسسة القائمة بالدراسة - بإرسال استبيان آخر لاستيضاح بعض ما غمض من الآراء التي تلقاها في المرحلة الأولى ، أو لكي يطرح على البعض من المتخصصين ما ورد من آراء في إجابات غيرهم ، حتى يتوفر نوع من الحد الأدنى المشترك بين المتخصصين - على الأقل في تحديد مفاتيح أو عناصر الإجابات ، وينتهي الباحث أو المؤسسة - إلى تجميع الآراء وصياغة هذا الحد الأدنى

المشترك فيما بينهما باعتبارهما أرجح وأوثق التوقعات . .
وقد يتم تحليل وتبويب مختلف الآراء الواردة واعطاء
أوزان خاصة ومتدرجة بحسب نسبة تكرار وتمسائل
ورودها فى اجابات المتخصصين .

وبرغم ما يكتنف هذا الاسلوب الجديد من أعباء مالية
وتنظيمية ، وما يحتاجه من وقت وجهد ، فإنه يظل
أفضل بكثير من الراى الفردى لأحد المختصين أو من
وجهات النظر التى يتمخض عنها اجتماع عدد منهم من
ندوة مفتوحة يخضعون فيها لتأثيرات جانبية وشخصية
تتعلق بالمركز الاجتماعى أو العلمى أو الإدارى لكل منهم
مما يضعف - ولا شك - القيمة الموضوعية للنتائج .
وقد أحصى العلامة الأمريكى « هارولد لينستون » مع
زميله « موراي توروفى » وهما من كبار المنظرين لوسيلة
« دلفاى » - الحالات والظروف التى يتم اللجوء فيها
أو يستحسن اللجوء فيها الى « دلفاى » وذلك على النحو
التالى :

أ - عندما تستعصى المشكلة المرصودة على وسائل
التحليل التقليدية والجامدة ويكون من المفيد استخدام
أحكام قيمية . Value Judgements
على أساس جماعى Collective

ب - عندما يكون هناك احتياج الى مزيد من الخبراء
والمختصين الذين يصعب عليهم عمليا الالتقاء وجها
لوجه .

ج - عندما يكون الأشخاص الذين تحتاج اليهم
حلول المشاكل العامة المرصودة على قىر صلة كافية بعضهم
ببعض ويمثلون خليات وتخصصات مختلفة .

د - عندما تحول محدودية الوقت أو ضسحامة

التكاليف دون إمكان جمع الخبرات المطلوبة في مكان واحد وفي توقيت واحد .

هـ - عندما يثبت أن فائدة اللقاء المباشر بين جماعة المتخصصين يمكن أن تزداد بمتابعات واتصالات لاحقة .

و - عندما يكون الخلاف بين الأفراد الضالعين في بحث المشكلة حادا أو حثيفا لدرجة يصعب معها تحقيق الاتصال المباشر فيما بينهم أو تحقيق هذا الاتصال عنيا .

ز - عندما يكون اخفاء الهوية الشخصية والمركز الاجتماعي أو السياسي للمشاركين أمرا ضروريا لمنع أي تحيز طبقي أو فئوي أو عنصري أو سياسي ولحجب أي مؤثرات انفعالية كالخوف ، أو التردد ، أو الكراهية .

وقد لا يحتمل مقام التعريف العام بوسيلة « دلفاي » في هذا البحث تفصيل أنواعها ومدارس الخبرة الأمريكية والأوروبية واليابانية فيها . وقد تكفى الإشارة فقط إلى أن هناك ما يسمى بوسيلة « دلفاي التقليدية »

Conventional Delphi التي تجمع بين حرقية استفتاء الرأي واجراءات المؤتمرات الفنية التخصصية ، وهناك ما استحدث مؤخرا عليها باحلال حاسب اليكترونى يقوم بعمل هيئة التجميع المركزية للآراء وتسمى هذه الطريقة الحديثة • Real-Time Delphi

موقع المستقبل فى الفكر الشعبى المصرى

رغم شيوع الحكم لدى الكثيرين بأن الفكر المستقبلى غائب الى حد كبير عن العقل الشعبى السائد بين المصريين .. الا أننا لا نعلم شيئاً عن اية دراسة علمية - نظرية كانت او ميدانية - أجريت بواسطة علماء الاجتماع او علماء السياسة او مراكز البحوث الاجتماعية حول حقائق وأبعاد التوجه الجماعى السائد بين المصريين ازاء فكرة الزمن ونظرتهم الى المستقبل ، وكل ما هنالك ليس الا اشارات متناثرة داخل الابحاث المتعلقة بالشخصية القومية لمصر والمصريين تتعرض بعضها للامح جانبية يمكن ان يقاس بها او عليها فى استكشاف طبيعة النظرة الى المستقبل فى الفكر الشعبى بمصر .

ولسنا نزعم أننا فى هذا الفصل من الكتاب قادرون على تغطية هذا النقص العلمى ، فذلك ما لا نستطيع الوفاء به سوى البحوث القومية بما لديها من امكانيات ووسائل للاستطلاع الميدانى ، وبما يتوافر لديها بالطبع من خبرات وتخصصات أكثر دقة وتنوعاً وشغولاً بما يساهمها على تغطية المجتمع المصرى بعناصره الفسوبة والطبقية والعمرية ، وتوزيعاته الجغرافية والمهنية ، كما تحتاج مثل هذه الدراسة الكبرى الى متخصصين فى تاريخ الادب الشعبى الى جانب عدد من علماء الدين وعلماء النفس .

بيد أن ذلك كله لا ينبغي أن يمنع من البدء فى محاولة « لجميع الاوراق » و « المواد » وتحسين المواضع

وتحديد المصادر التي قد تفيد في الأعداد لمشل هذه الدراسة الكبرى المأمولة .

وسوف نبتيع في محاولتنا الراهنة عددا من المظاهر القولية والسلوكية في التراث الشفهي والمعدات والتقاليد الاجتماعية والمفاهيم والمعتقدات الدينية ، الى جانب الكشف عن بعض الطبائع المستقرة في تركيب الشخصية المصرية مما قد يكون له تأثيره في تشكيل نظرة المصريين للمستقبل وتوجيه حركتهم نحوه ، وسوف يكون الهدف في النهاية هو التعرف على أبرز الملامح والسمات الرئيسية التي يتسم بها التوجه الجماعي الشائع شسعبيا بين المصريين ازاء فكرة الزمن والنظرة الى المستقبل ، والتعقيب بما قد يلزم من مقترحات وتصحيحات واجبة تستهدف تعزيز التوجه المستقبلي بين الناس في مصر .

اولا : النظرة الى المستقبل في الفولكلور المصري :

تحفل كثير من مقولات التراث الشعبي المصري المكتوبة والروية - بنماذج عديدة لنظرة المصريين الى المستقبل . وتتسم هذه النظرية في عمومها بالتأرجح والتردد بين الاعتقاد في اهمية رصد المستقبل وامكان التحسب له باسباب التحصين والتخطيط وبين الشك في جدوى هذا الحساب وذلك التخطيط في تغيير المجري المقدور للاحداث والمصائر .

ففي الامثال الشعبية التي تؤكد ضرورة التدبير وتدعو الى اجراء الحسابات الواجبة ضد غوائل الزمن نجد مثلا أن « التدبير نص المعيشة » وأن « القرش الابيض ينفع في اليوم الاسود » وأن « من يزرع كل يوم . . ياكل

كل يوم « ومن استكثر فمأسه كل حاف » ، و « الى
بحسب الحسابات .. فى الهنايبات » و « من تأمل فى
العواقب آمن من المعاطب » .

ويجربى نفس المجربى نصح الناصحين « دبر غداك ..
تلقى عشاك » و « خلى شربه ليكره » ، و « قبل
ما تفصل .. قيس » ، و « على قد لحافك مد رجليك »
و « مطرح ما تأمن .. خاف » .

وتذهب بعض هذه الامثال الشعبية الايجابية مذهبا
أعمق تركيبا وأكثر اقترابا من بعض المفاهيم المعقدة
« كالتمرحسل » و « التوارث » و « التراكيم »
و « الانتظار المحسوب » و « أولويات القرار الاقتصادى »
ف نجد مثلا « احنا نزرع وأولادنا يحصدوا » ، و « الخسارة
لقريبة خير من المكسب البعيد » .

ويطلق الآخر فى بعض البلاد العربية على نحو يختلف
قليلا فيقال « خطب عاجل ولا ربح طائل » ومعناه أن
الخسارة اذا ما تحققت فى زمن سريع خير من المكسب
الذى يطول انتظاره ، حيث يمكن لصاحب هذه الخسارة
فى العمل أو التجارة أن يهيئ أموره مرة أخرى ليعيد
توظيف أمواله وجهوده مبكرا فيضمن فرصة نجاح أوفر
فى المحاولة الثانية (١) .

كذلك يقال « كشكار دايه .. ولا علامة مقطوعة » وينطق
فى بلاد الشام « ساقيه دايه .. ولا نهر مقطوع »
ويضرب فى تفضيل الردى الدائم على الجيد الذى لا يدوم
بل ينال منه الزمن سريعا .

(١) محمد قنديل البقلى : وحدة الامثال العامة فى اليسالاد
العربية . مكتبة الانجلو المصرية ١٩٦٨ - من ٢٢٠ .

وعلى الجانب المقابل لهذه النظرة الشعبية الإيجابية نحو الزمن والمستقبل نجد هناك من يرى أن تخطيط الإنسان لحياته ومستقبله لا يفيد كثيرا في تغيير المسار حيث أنه « لا يفنى حذر من قدر » و « العبد في التفكير والرب في التدبير » و « وما كان من نصيبك سسوف يأتيك » ، و « اللى من نصيبك يصيبك » و « اجبرى جرى الوحوش غير رزقك لم تحوش » . وينتهى هذا الفكر الى الاكتفاء بالواقع الراهن والمضمون دون التطلع الى المزيد من الممكن أو الجائز كما فى المثل « عصفور فى اليد خير من عشرة على الشجرة » و « بيضة النهاردة ولا فرخة بكره » وهو نفس المعنى الذى يحمله المثل المتواتر « احببى النهاردة وموتنى بكره » .

ونستطيع أن نجد لدى البعض منطلقا أكثر من ذلك تكاسلا وتقاصسا وانهازمية حين يدعو الشاعر الى عدم الانشغال بماضى الزمان ولا بآت العيش قبل الاوان ودعوته الى الاكتفاء باغتنام ما يطيب من متع الحاضر الراهن مبررا ذلك بأنه ليس من طبع الزمان الامان .

لا تشغل البال بماضى الزمان

ولا بآت العيش قبل الاوان

واغنم من الحاضر لذاته

فليس من طبع الليالى الامان

كما نستطيع أن نلمح الى جانب ذلك نفمة التواكل غير العاقل فى المقولة الشعبية السائدة « اصرف ما فى الجيب .. يأتك ما فى الغيب » وهى نفس النفمة التى تسرى فى أعماق القائلين فى موضوع آخر « من أحبه ربه واختاره .. جاب له رزقه على باب داره » ويجرى نفس المجرى فى التوجه السلبى نحو المستقبل قول الشاعر :

ولست بخائب أبدا طعما
حداد قد .. لكل قد طعما

وحين نجرا بعض الزجالين على فكرة الاستسلام
« للقدرة » أو « المكتوب » وأعلنوا في بعض أغنيائهم
الشعبية تحررهم وعزمهم على رفض الرضا بالهزيمة
« في الحب » .. ثار الثائرون من أصحاب الفكر التقليدي
والمذاهب الاتباعية الموروثة حرفيا وقاموا ليعلنوا على
منابر الخطابة وصفحات الجرائد تكفير هذا الشاعر وذلك
الزجال لتجراهم على النظر الى المستقبل خارج اطار
النظرة الاتباعية التي ترى أن « المكتوب ممنوش
هروب » ..

وبين المقولات الداعية الى التدبر وعمل الحساب
الواجب للزمن والمقولات الاخرى ذات التوجه السلبي في
هذا الشأن توجد هناك منطقة وسطى تشيع فيها بعض
الابجاءات والدعاوى غير المباشرة ازاء فكرة الزمن عموما
وان كانت في التحليل النهائي تحسب ضمن الدعاوى
والمواقف السلبية العامة للشخصية المصرية ازاء المستقبل
وحساباته العلمية المطلوبة . ومن بين هذه المقولات أن
« الشهر اللي ماهو لك ماتعد أيامه » ويضرب في أن العمل
الذي لا يعود عليك بدخل مادي مباشر لا تتعب نفسك
فيه .. وهو مايعبر عن قصور في حقيقة التأثير
المتداخل بين عناصر الزمن والمتغيرات الاجتماعية العديدة
المرتبطة به ..

كذلك فان المآثورات الشائعة شعبيا عن « تغير حال
الدنيا » حيث يقال « الدنيا ماهي دايمة » و « الدنيا
متنضمشي » و « الدهر ميال » و « يوم لك ويسوم
عليك » كلها تعبيرات يمكن أن تفسر سلبيا في غير صالح

الحسابات المستقبلية . ويمكن في الوقت ذاته أن توظف توظيفاً ذكياً في خدمة جهود الإقناع بأهمية عمل هذه الحسابات المستقبلية .

وقد يكون هناك عدد من التفسيرات التي يمكن بها ومن خلالها منحهم ظاهرة الاعتقاد الشائع بين الجماعة المصرية بعدم جدوى التخطيط والتحسب للمستقبل .

التفسير الأول أن يكون هناك إحساس عام بعدم القدرة على التحكم في البيئة المحيطة والتعرض على مر العصور لتعديلات وغزوات غلابة تحد من قدرة ورغبة المصريين في التخطيط للمستقبل بطريقة آمنة ومضمونة .

والتفسير الثاني أن يكون هذا الموقف السلبي في نظرية المصريين للمستقبل راجعاً إلى التوجه الديني العاصم للشخصية المصرية وصدورها التلقائي وشبه الدائم من الأفكار والقرارات الدينية التي تجعل من المشيئة الإلهية العامل الحاسم والأوحد في تقرير مصائر الناس والأنظمة والأشياء ، مما يربط قناعة في العقل الجماعي بعدم جدوى التخطيط البشري والتحسب للمستقبل البعيد .

والواقع أن التفسير الأول لا يستطيع أن يصف كثيراً أمام حقيقة الدعاة النسبية التي تتصف بها عناصر الطبيعة والبيئة في الأرض المصرية حيث تخلق تلك العناصر من الهزات العنيفة والتغيرات الفجائية أو الموسمية على نحو ما يحدث للماء أو الهواء أو الأرض في بيئات جغرافية أخرى .

كذلك لا يتسق التفسير بالخوف من الغزوات والأخطار الخارجية ، أو من بطش طغاة الحكام في الداخل مع مساجله التاريخ على مر العصور من تعدد وتنوع المقاومة الشعبية الناجحة من جانب المصريين لكثير من

التحديات التى واجهتهم برقم ما كانت عليه من سطوة وقوة .

يبقى بعد ذلك مناقشة التفسير الثانى الخاص بالعمل الدينى وأثره فى تشكيل نظرة المصرى الى المستقبل . . وهو ماتناوله فيما يلى :

ثانيا : العامل الدينى وأثره فى تشكيل نظرة المصرين الى المستقبل :

يشيع بين بعض البسطاء من المتدينين فى مصر - وتشاركهم فى ذلك بعض الجماعات الأخرى على امتداد العالم الإسلامى - اعتقاد بأن البحث فى أمور المستقبل والتخطيط له وحساب احتمالاته يعتبر تجاوزا لحدود العلاقة الواجبة بين العبد وربّه ، أو استلابا من الإنسان لأحدى خصوصيات الذات الإلهية التى اختصها الله لنفسه وذلك تأسيسا على قول الحق جل وعلا « وما كان الله ليطلعكم على الغيب » ، وقوله تعالى « قل لا أملك لنفسي نفعا ولا ضرا إلا ما شاء الله ، ولو كنت أعلم الغيب لاستكثرت من الخير وما مسنى السوء أن أنا إلا نذير وبشير لقوم يؤمنون » .

كما يسوق البعض لدفع محاولات البحث فى المستقبل وتائم القائمين عليها بعض الأحاديث النبوية الشريفة كقوله صلى الله عليه وسلم « من ذهب الى كاهن أو هراف فقد برأت منه ذمة الله ورسوله » !

والملاحظ أن هناك خلطا شائعا فى هذا الشأن بين مفهوم « العلم والمستقبل » الذى هو أحد الخصوصيات الإلهية التى ينفرد بها الخالق دون سواه ومفهوم

« التحسب للمستقبل » الذي يقوم عليه البنيان الحديث للمعرفة العلمية المسمى في بعض الأحيان « بالمستقبلية » أو « الرصد المستقبلي » .

فالمستقبلية - وعلى نحو ما أوضحناه في الفصل الثاني من هذه الدراسة - منهج علمي وعملي محصوره الوعي بأثر التراكم الزمني في تشكيل أو إعادة تشكيل أبعاد وأحجام الظواهر الاجتماعية أو الاقتصادية أو الطبيعية موضع الرصد ، وذلك على ضوء عدد من الافتراضات المختلفة التي يؤدي كل منها الى نتائج في اتجاه معين خلال فترة زمنية معينة .

فالمستقبلية اذن منهج للتفكير والتقدير والتعامل مع الازمنة القادمة وليست معرفة موضوعية مطلقة بحقائق المستقبل .

والرسول الكريم عليه الصلاة والسلام حين يعلن براءته ممن يذهب للكهان والعرافين فانه بذلك ينهى عن اللجوء الى وسائل الدجل والشعوذة غير القياسية التي تباعد بين الناس وطريق الاجتهاد العاقل والموزون في تخطيط الحياة الدنيا وهو نفسه - صلوات الله عليه - الذي دعا الى « العمل في الدنيا كأننا نعيش فيها ابدا » ، اذ قال « اعمل لدنياك كأنك تعيش ابدا واعمل لآخرتك كأنك تموت غدا » وهي قمة الحكمة في استحضار أطول مدى ممكن عند تدبير معاش الناس في الدنيا .

والاصل ان النظرة الدينية بطبيعتها العامة - في أي دين سماوي - هي في حقيقتها نظرة مستقبلية حيث انها تتضمن الدعوة الى عالم زمني ومكاني يعقب العسالم الحاضر ويلزم التحضير له في الحياة الدنيا بمختلف وجوه التحضير والاستعداد .

كذلك فإنه على المستوى العلى لا يوجد ثمة تعارض
جوهرى بين « الدين » و « المستقبلية كمنهج للتخطيط »
اذ أن من القواعد التى تعارف عليها علماء المستقبلية
المحددون ضرورة الاعتراف بوجود عناصر غير منظورة
حاضرة وقت البحث ، وعناصر محتملة الظهور فى المستقبل
بغير مقدمات ، وهو نفس ما يعرف فى التقاليد الدينية
« بالقضاء والقدر » أو « الشيئة الالهية » .

يضاف الى ذلك أن هناك عددا كبيرا من الشواهد
والتجارب التى تتضمنها الاصول والوثائق الاسلامية
الاساسية مما يدل على سماح الاسلام بالبحث فى
المستقبل بل اقتضائه ذلك من الناس وجوبا ، ومثال ذلك
قصة النبى يوسف عليه السلام وما فيها من دلالات
باعتبارها احدى التجارب المبكرة التى عرفت الحضارات
الانسانية فى مناهج التخطيط الاقتصادى والزراعى . اذ
جاء بالقرآن الكريم « قال تزرعون سبع سنين دأبا فما
حصدتم فلروه فى سنبله الا قليلا مما تأكلون ، ثم يأتى
من بعد ذلك سبع شداد ياكلون مما قدمتم لهم الا قليلا
مما تحصنون » (١) .

كذلك جاء فى محكم الايات البينات قول الحق
« فاليوم ننساهم كما نسوا لقاء يومهم هذا » . . والدلالة
العامة لهذه الآية القرآنية تفيد بفداحة ما يمكن ان يصيب
قوما اسقطوا المستقبل من حساباتهم ، اما معنساها
المباشر فهو بالطبع منصب على العقاب المتوقع للذين
شغلوا فى الدنيا بما أنساهم حقيقة الحساب فى
الآخرة .

ويجرى على نفس السياق قول الحق تعالى « واتقوا

(١) سورة يوسف : الآية ٤٦ ، ٤٧ .

الله ولتنظر نفس ما قدمت لغد » (١) ، وفيه دعوة واضحة الى اقامة الاعتبار دائما للمستقبل والعمل على استثمار الحياة الدنيا استثمارا عمليا وروحيا شاملا .

كذلك يفيد درس « أحد » في تأكيد أهمية الالتزام بالخطط الموضوعة سلفا وعدم التفريط فيها وعدم التعاون في تطبيقها حتى مراحلها الأخيرة .

وهكذا - وعلى ضوء تلك الشواهد والاصول الدينية - وعلى ضوء اليقين المؤكد بوجود فارق بين المحاولات التفسيرية لمعرفة المخبأ في علم الله وبين العمل والتخطيط لشئون الحياة المادية بالاجتهاد العاقل وفق المتاح من معلومات وقوانين - فليس ثمة سبب يبرر استمرار القصور والتردد في نظرة المجتمعات المؤمنة والمتدنية الى المستقبل والتعامل معه ، بل ان لتلك المجتمعات ان تؤسس جهودها العلمية والعملية في رصد المستقبل والتحسب له باسم الله وعلى أساس توجيهاته الدائمة بضرورة « النظر » و « التدبر » و « التدبير » و « الاخذ بأسباب العلم » و « الحذر » و « الحساب » و « تقدير القوى » ، على ان يتوازي ذلك مع التفسير القويم لمعانى الصبر والتوكل على الله ، وقضية التسيير والتخير ، وقوانين الله في الرزق والارتزاق ، وهي المحاور التي حاول البعض من خلالها تقييد نظرة الانسان المؤمن الى المستقبل وتكبييل تطلعاته مما لا يساعده على تحقيق ذاته أو التعامل الحر الواعي مع قوانين الحركة الكونية .

(١) سورة الحديد .

ويعتبر التصدى للمفاهيم الدينية الجامدة والخطئة
أزاء المستقبل واجبا عاجلا يلزم تقديمه على ما عداه فى
أوليات العمل لتعزيز التوجه المستقبلى بين الجماعات
الشعبية فى مصر ، والمستحسن الا تسند هذه المهمة
لواحد فقط من الفريقين الدينى أو العلمانى بل قد يلزم
استنادها للاكثرين قدرة على فهم المنطلقات الدينية
والعلمية معا ، وقد تشير علينا أساليب التنظيم الحديثة
بوسائل شتى لتحقيق الهدف وتوفير الحصيلة المطلوبة
من مصادر متنوعة ان عز اجتماعها فى شخوص واحدة .

ثالثا : الموقف من المستقبل فى بعض العادات والتقاليد الاجتماعية :

وعلى النحو السابق ملاحظته فى الامثال والاهازيح
الشعبية فان العادات والتقاليد الاجتماعية لدى المصريين
تتضمن قدرا من التباين والتأرجح فى النظرة العامة
الى المستقبل فهناك عدد من التقاليد الشائعة التى تعطى
الانطباع باستحضار المستقبل فى السلوك الشعبى
المصرى الى حد ما . . كشيوع الاهتمام بقراءة الطالع
سواء فى « الكف » أو « فنجان القهوة » أو « باوراق
اللعب » أو من خلال النجوم والافلاك أو « بالاتصال
بالارواح » أو بضرب الودع فيما يسمى « بفتح المندل »
كذلك يهتم المصريون عند اتمام عمليات الزواج بتحديد
مؤخر للصدائق المسمى بين العروسين تحسبا لحالات
الفشل أو الاخفاق بعد فترة .

ورغم ان عادة قراءة الطالع تعتبر من العادات الدالة
على وجود قدر من الاعتقاد المبدئى بأهمية استطلاع

المستقبل والتحسب لاحتمالاته ، الا انه بإعادة الفحص الموضوعي لجذور هذه العادة وظروف ممارستها جماعيا أو فرديا وحدود انتشارها فى الاطار المصرى ، يمكن القول بأنها عنصر معطل وليس مساعدا فى الدعوة الى تكريس النظرة العلمية الى المستقبل بين المصريين وذلك تأسيسا على الاعتبارات الآتية :

١ - ان عادة قراءة الطالع لا تنتشر فقط بين الاميين او غير المتعلمين فى الريف ، وانما توجد ايضا لدى فئات المتعلمين واهل المدن . . وفى تحقيق اجراء القسم الاجتماعى بصحيفة اخبار اليوم عن انتشار الخرافات فى مصر تبين أن الاعتقاد فى قراءة الطالع وغيرها من هادات مشابهة لا يقف عند حدود الريف حيث يؤمن بها ويمارسها ٩١٪ من سكانه وانما يمارسها ايضا ٨١٪ من سكان المدن المصرية الكبرى (١) .

٢ - وقد زاد من خطورة هذا الوضع ما كشف فى نهاية الستينات عن لجوء بعض العناصر القيادية فى الحكم والادارة لهذه العادة واستئناسهم بها عند اصدار القرار . (٢) .

٣ - كذلك يزيد من خطورة الموقف ان الممارسين او المعتقدين فى قراءة الطالع لا يناقشون فى العادة مدى صحة الرؤى التى ينتهى اليها محترفو هذه العملية ،

(١) اخبار اليوم العدد الصادر فى ١٢/٨/٧٧ - وقد اشترك فى التحقيق د. احمد عكالة استاذ الطب النفسى بجامعة عين شمس و د. رءوف عبيد استاذ القانون المدنى بالجامعة والشيخ عبد الرحمن بيسار .

(٢) انظر مقال : بصراحة للاستاذ محمد حسنين هيكل : اهره ١٩٦٨/١/٢ .

بل ولا يهتمون كثيرا بالتدقيق فى صلق سريرة هؤلاء العاملين فى هذا الحقل والمرتزين منه ، ولا يتقبلون بسهولة افتراض الشك فيهم أو اتهامهم بالدجل أو بالابتزاز .

٤ - يلاحظ أيضا - ومن واقع مانشر - أن حجم المصالح والامباء الاقتصادية المرتبطة بعملية قراءة الطالع سواء من جانب مقدمى الخدمة أو من جانب مستهلكيها - قد تزايدت وتشعبت على نحو ملحوظ . . . ويكفى الإشارة الى اكتشاف السلطات الامنية فى الاسكندرية مبلغ ٤٠٠.٠٠٠ جنيه فى منزل أحد أديعاء قسراء الطالع بعد شكوى ابتزاز تقدمت بها مواطنتان فى صيف عام ١٩٧٦ ضد هذا الدجال . كما يشار الى أن رسم الكشف لدى بعض مايسمى « بمكاتب » أو « عيادات » الطب الروحي يبلغ « ثلاثين جنيها » فى المتوسط .

والى جانب هذه العادات المشيرة الى الطريقة غير العلمية فى نظرة المصريين للمستقبل توجد هناك مظاهر أخرى لقصور تلك النظرة المستقبلية بين المصريين كتواضع الاقناع بينهم بأهمية التأمين ضد المرض أو المعجز أو الشيخوخة أو الظروف المفاجئة وميلهم الى اهمال الصيانة للممتلكات كاجراء وقائى لازم ضد الفوائل الطبيعية للزمن .

بعض طبائع الشخصية المصرية المتصلة بالنظر الى المستقبل :

هناك عدد من الصفات الراسخة فى شخصية المصرى مما تخرج عن اطار الموقف الموضوعى المباشر ازاء

« المستقبل » لكنها بطبيعتها تمس هذا الموقف من حيث كونها تتنافى مع امكان النظر الى « المستقبل » بأسلوب علمي حر وجريء كذلك الاسلوب المفترض فى الدراسات المستقبلية الحديثة .

مثال ذلك : صفات « المحافظة » Conservation
« والقناعة » و « الفهولة » .

١ - الطبيعة المحافظة فى الشخصية المصرية :

وتجد هذه الطبيعة شواهدا فى عدم الرقبة على التغيير الجذرى وتغليب السوابق فى الاحكام ، وقياس كل مستحدث بمثله فى الماضى وهو ما يسمى أحيانا « بالسلفية » .

وتفسر بعض الدراسات هذه الصفة فى الشخصية المصرية بإعادتها الى اثر الارتباط بالنيل والزراعة على مر العصور .

والعقبة التى تمثلها هذه الصفة تكمن فى انها تعزل أحداث التغييرات أو التعديلات الهامة التى قد تسفر نتائج الابحاث المستقبلية عن القول بأهميتها لحل المشاكل الراهنة أو المحتملة (١) .

(١) تذهب بعض الدراسات الاجنبية الى حشد الزعم بان المصرى يتجنب الصدام حتى ولو كان ذلك على حساب نفسه او مبادئه وحتى لو قاده ذلك الى مواقف مخالفة للقانون الاخلاقى . وانه بهذا يعكس عدم قدرته على التعبير عما يعتقد وعن خوفه من خلق المواقف العدائية او المواقف الجيدة .
انظر ملامح الشخصية المصرية - بحث أعده بعض الباحثين فى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة بأشراف د . حامد ربيع مايو ١٩٦٩ .

ب - القناعة في الشخصية المصرية :

وتفسر هذه الصفة ماديا واقتصاديا ، كما أن لها تفسيرا يتعلق بالموقف الدينى . وبالتحليل المادى والاجتماعى يمكن القول أن تلك القناعة ناتجة عن جهل المصرى بما هو أكثر مما لديه أو جهسه بنماذج الحياة فى بقاع أخرى من العالم ، وقد تفسر قناعة المصرى بالندرة الحقيقية فيما يملكه من موارد ، أو باعتياد الغالبية الكبرى من الشعب على نمط حياتى ثابت سواء فى الكم أو النوع أو الدرجة . كذلك فقد يكون تآصل الوازع الدينى المتضمن يقينا قويا بزوال الدنيا وخلود الآخرة سببا رئيسيا لهذه القناعة الظاهرة فى حياته وتطلعاته .

وهذه الصفة الرئيسية فى الشخصية المصرية تتعارض بطبيعتها مع الأخذ « بالفلسفة المستقبلية » التى تعنى بالحتم مزيدا من التطلعات وتفرض بضرورة التحرك من حاضر الناس من أجل مستقبلهم ، وتدعو إلى هجرس المقولة الشائعة عن « زمانى .. وزمان قيرى » .

ج - « الفهلوية » والشخصية المصرية :

ترى بعض الدراسات الأجنبية أن إحدى الصفات الثابتة للمصرى « الفهلوية » ومعناها التوهم بقسرة التعامل مع الناس ومع النفس فى كل الظروف وفى كل الاوقات ، وإذا كانت الأحكام الخلقية والمعايير الاجتماعية تصنف هذه الصفة فى الجانب الإيجابى من جوانب شخصية المصرى فإن الأحكام الموضوعية تنتهى إلى تصنيف

مما كس على الاقل فى المجال الذى يهمنى الآن وهو « الموقف العلمى من المستقبل »

فاللهولوية لدى المصرى تجعله يؤجل عمل الحسابات الواجبة للفد توهما بقدرته على التلازم التلقائى مع ظروف هذا الفد ، وهى من جانب آخر تجعله يخلط بين مفاهيم الحظ والمغامرة من ناحية ومفاهيم الجراة والشجاعة الموضوعية من ناحية اخرى مما يحجب اولا الاحترام الواجب للعلم والمواقف العلمية ويعطل بالتالى نشر الوعى الموضوعى اللازم لفهم المستقبل والتعامل معه .

الاسلوب الصحيح فى تقويم هذه الصفات :

١ - ينبغى علينا ان نميز بين حقيقة الصفات القائمة فى الشخصية المصرية National Character وبين الصورة التى تنطبع عن هذه الشخصية لدى الاطراف الاجنبية National Image ولا ينبغى ان نفهم الدعوة الى هذا التمييز على انها تشكيك فى صحة وجود الصفات الثلاث السابق ذكرها فى الشخصية المصرية وانما التمييز مطلوب لاهداف عملية ، فهو يخدمنا فى التعرف على المداخل المناسبة لتصحيح هذه الصفات ووضعها فى اتجاه يتفق والنظرة العلمية للمستقبل .

٢ - ان الشخصية المصرية - وكما يقول احسد المتخصصين - ليست قالباً جامداً يتضمن عدداً مسن السمات الفريزية التى لا يعثر بها التغير ولا تنال منها رياح الزمن ، بل انها فى التحليل العلمى الدقيق تعدد انما كسا لنمط المجتمع بما يتضمنه من علاقات اقتصادية

متميزة فى حقبة تاريخية محددة مضافا اليها بعد اساسى وهام هو البعد الحضارى الذى يمتد فى الزمان بصورة خفية قد تستعصى احيانا على التحليل (١) - وعلى ذلك فان تحليل الاصول التاريخية والظروف الاقتصادية والاجتماعية المحيطة بالافكار والمقولات والطبائع الشعبية الشائعة بين المصريين حول المستقبل والموقف منه يمكن ان يفيد كثيرا عند العمل من اجل تغيير الجوانب السلبية او المعطلة فى النظرة الى المستقبل بين المصريين .

فان كانت القناعة الظاهرة بين المصريين فى وقت ما ترجع الى عدم معرفة مالى غيرهم من نماذج حياة او بما هو مستور فى ارضهم من كنوز فليس ثمة شك فى ان الواجب والضرورى هو نشر التعليم وتوفير المعلومات الحرة لكل الناس فى مصر . واتاحة المجال حرا للسفر والتنقل والتشجيع على الهجرة ومخالطة الشعوب الاخرى والاطلاع على حقائق الحياة فيها .

واذا كانت الطبيعة المحافظة فى الشخصية المصرية ترجع الى الارتباط طويلا بالنيل « المضمون » و « الزراعة » ذات الررتين السنوى الرتيب . . فان الدخول الى مرحلة التصنيع وغيره من نشاطات انتاجية خارج الزراعة كفيل بذاته ان يحدث التغيرات اللازمة فى هذه الطبيعة المحافظة ، مما يفسح الطريق امام امكان التعامل مع المستقبل بمنطق حر ان لم يكن ثوريا .

(١) السيد ياسين : حرب اكتوبر والنظرة العلمية للشخصية المصرية . مقال بالاهرام : ٢٢ يناير ١٩٧٤ .

معالجة المستقبل فى الاعلام المصرى

يمكن أن تفيد دراستنا لما ينشر أو يذاع فى الصحف وأجهزة الاعلام المصرى « عن المستقبل » فى أكثر من اتجاه . فهى من ناحية أولى تستطيع أن تمدنا بمؤشرات ودلالات على طبيعة موقف الإدارة السياسية المصرية ازاء ما ترغب وما لا ترغب الاعلام عنه والتوجيه اليه من أمور المستقبل سواء كان توجهها بهذه المواد الاعلامية الى الراى العام الداخلى أو الى اطراف اجنبية معينة . ومن الواضح أن هذه النظرة تؤسس على افتراض توجيهه الدولة واشراؤها العام على العمليات الاعلامية فى مصر وهو ما يشرته الدولة فعلا ممثلة - حتى وقت قريب فى وزارة الاعلام والهيئة العامة للاستعلامات من جهة ، أو ممثلة من ناحية أخرى فى دور مكتب الرقيب العام وفى اشراف التنظيم السياسى الواحد « الاتحاد الاشتراكى العربى » فى مرحلة أخرى على دور الصحف .

فإذا ما أثبت بعض الدفوع بعدم مسئولية الدولة عن المواد المنشورة أو المداعة فى أجهزة الاعلام - على الأقل فى المرحلة المعاصرة التى تبدأ منذ عام ١٩٨٢ تقريبا - التى تشهد تسيراً ذاتياً فعلياً للصحف وحرية أوفر لإداراتها وظهوراً لصحف جديدة تمثل آراء مختلفة ومعارضة لخط الدولة الرسمى - فسوف يظل لهذه المواد موقع عام داخل أطار دراستنا لأنها إذ ذاك تعبر عن موقف قادة الفكر والراى فى البلاد ازاء المستقبل

وأساليبهم فى تناوله ، ولاشك أنه قطاع هام ينبغي عدم تجاهله فى بحث يدرس ظاهرة الاهتمام بالمستقبل فى المجتمع المصرى الحديث على مختلف المستويات . وعلى ضوء هذه الرؤية المزدوجة لطبيعة العميصة الاعلامية فى مصر واختلاف مراحلها من حيث تمثيلها للرأى الرسمى أو للفكر غير الرسمى .. فقد رأينا ان تستقل « مواد المستقبل » فى الاعلام المصرى بجزء خاص من الدراسة حتى لا تنصرف الملاحظات الواردة بشأنها الى أى من المجالين المذكورين فى تعميم غير دقيق .

وقد يلزم فى البداية الإشارة الى عدد من الحدود المنهجية التى تحيط بدراستنا فى هذا الجزء وذلك على النحو التالى -

١ - ان الفترة الزمنية التى يغطيها هذا البحث هى الفترة الواقعة بين ١٩٧٠ ، ١٩٨٠ باعتبارها أخصب الفترات التى ائبعت فيها التوجهات والاهتمامات المستقبلية بوضوح داخل أجهزة ومواد الاعلام فى مصر . وينبغى الا يفهم من ذلك أن مرحلتى ما قبل وما بعد السبعينيات قد خلت تماما من التوجهات المستقبلية فى الاعلام المصرى .

٢ - ان الباحث لم يكتشف فى رصده للمواد المتصلة بالمستقبل داخل أجهزة الاعلام بمجسرد الرجوع الى الكشافات السنوية أو الفهارس الخاصة بأعداد الصحف أو المجلات الصادرة خلال هذه الفترة بل حرص على مطالعة كل منها مطالعة تحليلية للتأكد من مدى وفاء موضوعها بما يحمله عنوانها من إشارة الى « المستقبل » ويستثنى من ذلك بالطبع بعض الابواب الثابتة فى الصحف

والمجلات كتلك التي تعرض « للظالع اليومي » (١) حيث لا تفيد مضامينها شيئا ذا بال من ناحية التحليل الموضوعي لاتجاهات أجهزة الاعلام ، ولا تلك التي تعرض الاخبار المتوقعة خلال فترة قصيرة (٢) . ولن يهمنا منها سوى التعرف على مدى دوريتها أو تكراريتها في النشر ونوعية كتابتها والمساحة المخصصة لنشرها بالنسبة الى المساحة الاجمالية للصحيفة .

٣ - حاول الباحث ايجاد مقاييس نقدية موحدة في الحكم والتحليل الخاض بالمواد الصحفية والاذاعية الخاصة بتناول المستقبل حتى يؤمن قدرا معقولا ومقبولا من سلامة التعميم والمقارنة . ومن بين هذه المعايير . مدى استيعاب صاحب المادة المنشورة أو المذاعة لمفهوم « المستقبلية » كمنهج علمي حديث ، ومدى تقيده - في حالة توافر ذلك - بما يستدعيه هذا المنهج من ضوابط وحدود ، والى المدى الزمني للمستقبل الذي تدور حوله المادة الاعلامية ، ومدى اتفاق موضوع المقال أو البرنامج الاعلامي مع اسمه الذي يحمل إشارة للمستقبل ، ونوعية النظرة الى المستقبل الواردة في المادة الاعلامية من ناحية تفاؤلها أو تشاؤمها .

٤ - وأخيرا فانه بالنسبة للبرامج الاذاعية والتلفزيونية يلزم الاعتراف ببعض الصعوبات الفنية

-
- (١) مثال ذلك باب (حفظك اليوم) تنشره صحيفة الاهرام ، وباب (نجمعك غدا) تنشره صحيفة المساء ، وباب (أنت ويخلك) بمجلة أكتوبر ، وباب (ماذا يقول طالعك) بالمصور .
(٢) مثال ذلك باب (اخبار الغد) بصحيفة اخبار اليوم الاسبوعية ، وباب (اتجاه الريح) بمجلة أكتوبر .

والعملية التي حالت دون المتابعة العينية لمضامين كل الحلقات الخاصة بالبرامج موضع الحصر مما تتصل بأمر المستقبل . لذلك فقد اكتفى بالاطلاع على خرائط التنسيق الاذاعي واعلانات البرامج التليفزيونية المنشورة في بعض الصحف ، باستثناء قدر من المتابعة العشوائية والمتقطعة لبعض الحلقات المذاعة (١) .

✽ قد يلزم أيضا الإشارة الى أن استبعاد المسود المنشورة في صحف المعارضة الحزبية إنما يرجع فقط الى أن معظم فترات انتظام هذه الصحف في الصدور قد جاءت خارج الفترة الزمنية موضع البحث ولا يعنى اهمالها هنا أنها جاءت في بعض فترات صدورها خلوا من بعض المعالجات الهامة للمستقبل وقضاياها مما قد يستحق دراسة أكثر تخصصا فيما بعد .

ونبدأ فيما يلي بعرض الملاحظات التحليلية حول طبيعة التوجه المستقبل في هذه المواد الاعلامية والخصائص العامة التي يتسم بها الاداء الاعلامي في تناوله للمستقبلات .

الخصائص العامة لمعالجة المستقبل في مسود الاعلام المصري :

يمكن بمتابعة المواد المتعلقة بالمستقبل في الصحف

(١) المعروف أن للبرامج التليفزيونية والاذاعية دورات زمنية محددة ، ولكل من هذه الدورات خريطة مركزية تسمى خريطة التنسيق تحدد اسم البرنامج وموضوعه وموعد اذاعته واسم مقدمه ، ويحتفظ بهذه الخرائط السابقة واللاحقة في ارشيف الاذاعة والتليفزيون كما يمكن الرجوع اليها عن طريق مجلة الاذاعة والتليفزيون الاسبوعية .

وأدوات الاعلام المصرية الاخرى أن نستخلص عددا من السمات الرئيسية والمشاركة التي يتسم بها التساؤل الاعلامى المصرى لهذه الموضوعات وذلك على النحو التالى :

أولا : ان هناك تواضعا ملحوظا فى فهم واستيعاب « المستقبلية » كمنهج علمى وفى الدراية بأساليبها وأدواتها المستخدمة لرصد المستقبل وتقدير الاحتمالات فمعظم الكتابات والتحقيقات التي تحمل عنوان المستقبل وتبحث فى احتمالاته تتسم أساسا بالاتجاه الى التعميم غير المرتبط بأسلوب علمى محدد فى الرصد أو التقدير الاحتمالى .

ثانيا : يلاحظ ايضا ان نسبة قمر بسيطة من المقالات والكتابات التي تحمل فى عناوينها إشارة الى المستقبل تخلو فى صلب موضوعها من أية محاولة للتنبؤ أو لطرح التقديرات المتباعدة لذلك المستقبل . والرجح أن هذه المواد تتخذ من المستقبل ورموزه شعارا أو عنوانا لاثارة اهتمام القراء والمستمعين بأكثر من خدمتها فعليا وعمليا لهذا المستقبل (١) .

ثالثا : يلاحظ أن المدى الزمنى للمستقبل المقصود

(١) أشار أحد كبار العلماء المصريين فى مجال القضاء تلى الخطب الشائع فى بعض الكتابات والتحقيقات الصحفية فى مصر بين المفاهيم الأساسية فى مجال القضاء وعدم الدقة فى اختيار العناوين والاصطلاحات المتعلقة بهذا الميدان .
راجع محاضرة السيد الوزير المهندس سعد شعبان خبير القضاء ورئيس شعبة القضاء الخارجى بنادى الطيران المصرى التى القاها فى احتفال النادى بمناسبة يوم الطيران المصرى فى ٢٧ يناير ١٩٨٥ .

« فى معظم المواد الاعلامية المختلفة قير محدد بمحطة استهداف زمنية معينة ، باستثناء ماينشر فى قطبائع الاخبار من تصريحات او بيانات عن خطط محددة او تطورات معينة مرتبطة بفترة زمنية محددة . اما الموضوعات التحليلية ودراسات التقدير التى تميل الى تحديد زمنى معين فغالبا تركز على عام ٢٠٠٠ باعتباره سنة الاستهداف النهائية للدراسة . ويندر أن نجد مثالا او دراسة او احصائية منشورة فى أى من أدوات الاعلام المصرية تناول المستقبل فيما بعد عام ٢٠٠٠ .»

رابعا : كذلك يلاحظ أيضا خلو الأدوات الاعلامية من المواد الموجهة للأطفال والناشئة والتي تقدم لهم صورة المستقبل وانجازات العلم فيه بطريقة بسيطة وجذابة على النحو الملحوظ فى معظم بلاد العالم وقد يستثنى من هذا الحكم بعض الاعمال المتقطعة والمحاولات الفردية التى قامت بها مؤسسة دار المعارف ، وبعض برامج التليفزيون المصرى .

خامسا : تكاد تخلو الاعمال السينمائية والانتاج التليفزيونى المحلى فى مصر من أعمال الخيال العلمى التى تساعد على تقريب بعض صور الحياة فى المستقبل الى الذهن العام وقد يكون من المفيد التنبيه الى أن تعريب وترجمة بعض الأعمال العالمية الكبرى فى هذا المضمار على الأقل يمكن أن يكون له اثر كبير فى تهيئة أذهان المواطنين للتعامل مع أدوات وصور الحياة فى المستقبل شريطة أن تختار الأعمال العالمية بدقة متناهية وبحيث لا تصطدم موضوعاتها وشخصياتها ومستوى الاداء الفنى فيها مع أساسيات الطبائع المحيطية

وأحكامها القيمية الراسخة عن الحق ، والقوة ، والواقعية والايمان ، والمسألة ..

سادسا : يمكن القول بالنسبة للاعلام الاذاعي والتليفزيونى انه يقوم فى تناوله للمستقبل عمسوما على افتراضى خاطيء أساسه الاعتقاد بأن « المستقبل » منطقة متخصصة للعلم بمعناه التطبيقى والعملى والتكنولوجيا وليس مجالا رحبا لكل الظواهر والقيم والأشياء والتخصصات . وعلى ذلك فقد جاءت معظم الموارد المقدمة فى برامج « عالم الفد » و « آفاق الفد » و « القرن الواحد والعشرين » امتدادا لما يسمى بالبرامج العلمية « كنادى العلوم » و « والفلم والحياة » و « السلم فى حياتنا » ، و « المحلية والعلمية » و « عالم الفضاء والطيران » . وقد يستثنى من ذلك بعض البرامج المتميزة كما فى « حواء سنة ٢٠٠٠ » و « فى العام القادم أتوقع أن » و « فكرة لبكرة » وغيرها من البرامج التى تتسع مادتها للنظر الأرحب للمستقبل فى مجالات متنوعة اجتماعية واقتصادية ، فردية وجماعية ، تقديرية أو تأملية .

سابعا : ومع اشتراك معظم أدوات الاعلام خلال الفترة موضع البحث فى بعض السمات والخصائص السابقة فمما لاشك فيه أن هناك تباينا نسبيا فى نصيب كل من الأدوات الاعلامية من هذه السمات كما أنها تتأرجح بالنسبة للأداة الاعلامية الواحدة بين مرحلة وأخرى وذلك وفق عدد من الاعتبارات الشخصية والتنظيمية والفنية والسياسية . وأبرز تلك العوامل بالطبع نوعية الثقافة لدى صاحب المادة المنشورة أو المذاعة ، والمستوى الفنى والتخصصى للإدارة الاعلامية ، ومدى الحرية

المكفولة في نشر كل النتائج والتصورات المتوقعة في المستقبل مهما كانت مثبطة للامال أو مهيئة الى طرف من الاطراف .

ويمكن لمزيد من الفحص ان نقسم الفترة الزمنية موضع البحث الى عدد من المراحل الجزئية التي تتسم معالجة الاعلام في كل منها للمستقبل ببعض الخصائص والابعاد المشتركة .

المرحلة الاولى ١٩٧٠ - ١٩٧٤ :

جاءت معظم مواد الاعلام المتصلة بالمستقبل خلال تلك الفترة كاشارات عامة حول قضايا مستقبلية عسامة كضرورات واشكال التحديث الحضارى فى مصر « ومهام وبرامج العمل الوطنى فى المرحلة المقبلة » وحساب المتغيرات الدولية وآثارها المتوقعة على مسار العمل الوطنى فى مصر مستقبلا » . وكان الحديث عن علم المستقبلية محدود الانتشار بين الكتاب فى ذلك الوقت فلم يتحدث عنه سوى نفر محدود من كبار الكتاب ذوى الخبرة الواسعة وأولهم الاستاذ أحمد بهاء الدين الذى قدم فى اهرام ٣-٨-١٩٧١ اول تعريف منهجى بعلم المستقبلية .

❖ وكان الباعث على اثاره الجزء الاعظم من السواد الاعلامية المتصلة بالمستقبل فى هذه المرحلة باعنا فوقينا يتخذ من « برنامج العمل الوطنى » الذى قدمه رئيس الدولة آنذاك ثم « ورقة الحوار حول المتغيرات الدولية وآثارها على العمل الوطنى » نقطة انطلاق للكتابة فى مستقبل مصر . فعقب اعلان برنامج العمل الوطنى وجدنا

مثلا مقالات الاستاذ أحمد بهاء الدين حول « رسم خريطة جديدة لمصر » ، ومقال د . جمال حمدان حول « خريطة مصر الجديدة .. جغرافيا سنة ٢٠٠٠ » ومقال د . محمد عزت سلامة « مصر سنة ٢٠٠٠ » ومقال الاستاذ حاتم صادق « حتى نراعى ظروف العصر عند صنع القرار » ، والعدد الخاص من مجلة « الطليعة » حول « برنامج العمل الوطنى فى المستقبل » .

* كذلك لوحظ أنه عقب طرح ورقة « المتغيرات الدولية وانرها على مسار العمل الوطنى » فى أغسطس ١٩٧٣ ظهرت موجة جديدة من المقالات والدراسات المستقبلية فى الصحف والمجلات متابعة لهذا الموضوع المطروح « من فوق » . فتجد فى المصور مثلاً مقال الدكتور محمد حافظ غانم « مصر عام ٢٠٠٠ » ، ثم مقال د . عبد العزيز كامل « الدين والعلم والاتجاه الى العالم فى المستقبل » ومقال د . جمال العطفى حول « المتغيرات السياسية والمستقبلية » .

المرحلة الثانية ١٩٧٤ - ١٩٧٧ :

* وفى هذه المرحلة يظهر الدور الهام للمجالس القومية المتخصصة التى أنشئت عام ١٩٧٤ فى انعاش الرؤية والاهتمامات المستقبلية وامداد الصحف والاذاعة بمادة خيرية قنية عن دراسات المستقبل التى تضطلع بها .

فصارت الموضوعات المدرجة على جداول أعمال تلك المجالس فى محاور البحث والنشر عن المستقبلات فى المجلات والصحف اليومية والاسبوعية .

* كذلك يلاحظ في هذه الفترة التأثير القوي لنتائج حرب أكتوبر ١٩٧٣ على نوعية الاهتمامات الصحفية حيث صار موضوع السلام مع إسرائيل ، وامكانات مصر التكنولوجية وتوجهاتها التنموية السلمية ، المحاور الرئيسية الغالبة على معظم مواد الاعلام المصرية عند تناولها للمستقبل . وطبيعى أن ينسب ذلك الى استعادة الثقة بالذات القومية فى مصر عقب النتائج الايجابية الملموسة فى الحرب . وقد لمس أحد خبراء الظواهر الاجتماعية هذا الجانب حين كتب يقول : « ان الأداء البطولى للقوات المسلحة فى الحرب وما برز للعالم كله من قاعلية الجندى المصرى وبسالته ، بالإضافة الى التخطيط العلمى الدقيق المتفق الذى سبق الحرب قد ادى الى تغيير ملموس فى تقييم الشخصية المصرية لدى عديد من الكتاب والمفكرين المصريين » وانتهى صاحب هذا المقال الى أن المرحلة الجديدة يلزمها « نظرة علمية متوازنة لا تسقط فى هوة اليأس القاتل بالتركيز على السلبيات . ولا تغامر بالمبالغة حول الايجابيات والطموحات » .
 ويؤكد صاحب المقال الذى يعتبر نموذجا جيدا فى الدلالة على اتجاه سائر المقالات المتصلة برؤية المستقبل خلال تلك الفترة « ان محل ابداعنا الحقيقى هو كيف نخطط للتغيير بصورة عقلانية فلا نريد أن نعود الى الوراء كما ينادى بعض المفكرين . . ولا نريد أن نقفز قفزة عشوائية الى الامام تقليدا أعمى لمجتمعات اجنبية » (١)
 * وعلى ضوء هذه الثقة بالذات رأينا فى هذه المرحلة كيف أن حصار الكتمان والتعتيم الاعلامى المضروب

(١) د . سيد ياسين . حرب أكتوبر والنظرة العلمية للشخصية المصرية . مقال بالاهرام فى ١٩٧٤/١/٢٢ .

لسنوات طويلة حول التعريف بإسرائيل وأوضاعها الداخلية ورؤيتها للمستقبل قد نسف تماما فوجدنا دراسات علمية عن « الرؤية الإسرائيلية لمستقبل فلسطين » (١) ، و « تقرير جامعة تل أبيب عن مستقبل الشرق الأوسط » .

« وجهة النظر الإسرائيلية حول مستقبل الضفة الغربية » كما وجدنا دراسات مشابهة عن « مستقبل العلاقات الفلسطينية السوفيتية » (٢) .

* وشهدت هذه الفترة أيضا بواكير الاهتمام الموجه مباشرة الى علم المستقبلية كحقل معرفي جديد دراسة وتعريفا وتقريبا . فقد صدر كتاب الأستاذ محمد سيد أحمد « عندما تسكت المدافع » عام ١٩٧٦ متضمنا مقدمة تعريفية وأصلية ممتازة لعلم المستقبلية ، وكتب الأستاذ أحمد بهاء الدين في صحيفة الأهرام خلال نفس العام تعريفا بهذا العلم أيضا ثم صدرت للباحث دراسته التمهيدية المنشورة بدورية السياسة الدولية فتناول بالنقد والتعريف ملامح هذا البنيان المعرفي الجديد وضرورات الأخذ به في حياتنا العربية ووسائل رفع معوقات الفكر المستقبلي لدى مجتمعاتنا الشرقية (٣)

(١) إبراهيم كروان • السياسة الدولية - عدد ٤٢ - أكتوبر ١٩٧٥ .

(٢) أحمد يوسف أحمد - السياسة الدولية - عدد ٤٢ أكتوبر ١٩٧٥ .

(٣) هاني خلاف : المستقبلية بين رحابة المنهج العلمي .. وقيود الفكر الشرقي • دراسة بالسياسة الدولية عدد أكتوبر ١٩٧٧ .

المرحلة الثالثة من ١٩٧٨ - ١٩٨٢ .

وتبدأ هذه المرحلة مع زيارة الرئيس السادات للقدس حيث أطلقت تلك الخطوة الجريئة وغير المسبوقة في الممارسة العربية العنان بعدها لكل جهود البحث في المستقبل بكل تحرر مماثل ، وكأنها أزاحت باختراقها للمألوف السياسى والنفسى الضارب فى ذهن المفكرين المصريين لما يزيد على ثلاثين سنة - أكبر قيود التفكير الحر ، وأصبحت بما قدمته من بدائل ومسالك جديدة فى العمل السياسى قدرات التخيل وفوارغ الطمّوح والتطلع غير المحدود الى المستقبل .

وكانت المواد الاعلامية - سواء المنشورة او المداعة اثريا - أكثر مواد الفكر فى سرعة الاستجابة لهذا التأثير الهائل الذى تضمنته تلك الخطوة التاريخية . وكان طبعيا أن تتركز الاهتمامات الاعلامية حينئذ فى بحث آفاق المستقبل فى عهد السلام . لذلك جاءت المواد الاعلامية التى تتناول المستقبل المصرى فى فترة السلام لتمثل حوالى ٦٠ ٪ من مجموع المواد المتصلة بالمستقبل - عموما فى أدوات الاعلام المصرية المختلفة . وتركز ذلك فى محورين :

الاول : تصورات الرخاء المترتب على الانتهاء من حالة الحرب مع اسرائيل « ويشمل ذلك كل ما يتصل بمستقبل الزراعة ومستقبل السياحة ومستقبل الكثافة السكانية ، ومستقبل الطاقة » .

الثانى : ويمثل نسبة اقل من سابقه ويدور حول مستقبل العلاقة باسرائيل قائما ومستقبل مايرتبط بهذه العلاقة من اوضاع وتنظيمات ودوائر دبلوماسية خارجية

ومثال ذلك « مستقبل الوضع الامنى فى سيناء -
ومستقبل الاوضاع الاجتماعية فى اسرائيل بعهد
السلام - ومستقبل الجيوش العربية ومستقبل العلاقات
الامريكية العربية ومستقبل أمن البحر الاحمر -
ومستقبل قناة السويس ، ومستقبل الوضع النووى فى
اسرائيل » .

✽ ولقد ضاعف من اهتمام الاعلام فى هذه المرحلة
بآفاق المستقبل - الى جانب خطوات السلام - ماشاع
منذ بدايات ١٩٧٨ من اخبار ومشروعات عن « الثورة
الخضراء » « وغزو الصحراء » « وانشاء مدن جديدة »
« والكشف جيولوجيا وبالاقيمار الصناعية عن المياه
الجوفية » « ومسح التربة » مما صار موضوعا متجددا
وحيا فى معظم الصحف والمجلات والبرامج الاذاعية
والتلفزيونية على نحو ماتوضحه قوائم الحصر بالمواد
المستقبلية الواردة فى اعداد مجلة اكتوبر ، والاهرام
الاقتصادى ، والاخبار ، والاهرام ومجلة الشباب وعلوم
المستقبل وفى مواد البرامج الاذاعية « عالم الغد »
و « مصر الامل » .

المستقبلية في مصر والعالم العربي .. رفاهة .. أم ضرورة ؟

- قضية ((احببني النهاردة .. وموتنى بكره))
والرد عليها ؟
- الاخطار الدولية الخارجية .. وضرورات التحسين
للمستقبل .
- تحديات الطبيعة .. والبيئة في المستقبل .
- مشاكل البنية الاجتماعية .. ومرحلة مفترق
الطرق .

استهلال :

مسألة « احييني النهاردة

وموتنى بكرة » فى الفكر المصرى

قضية التوظيف الأمثل للموارد بين
أو احتياجات الحاضر واحتياجات المستقبل

يميل البعض فى مصر الى اعتبار البحث فى امور
المستقبل وخاصة المستقبل البعيد - ضربا من الترف
الفكرى الذى ان كان يناسب بعض المجتمعات المتقدمة
فهو لا يناسب مرحلة البحث عن حلول لمشكلات طافية
فى الحياة اليومية الراهنة ببلادنا . . وترجمة لهذا الفكر
يميل البعض الى توظيف الجهود والاستثمارات التى يمكن
توفيرها لحل المشكلات الراهنة والملحة حتى ولو كان حلا
مؤقتا او محدودا ، وحتى لو كان هذا الحل على حساب
أجيال أخرى قادمة .

ونستطيع ان نجد امثلة وترجمات عديدة لهذا الاتجاه
الفكرى سواء فى نتائج استطلاعات الراى العام التى
تجريها بين الحين والآخر بعض مراكز ومؤسسات البحث
الاجتماعى والاحصائى فى مصر ، او فى بعض المناقشات
البرلمانية والحزبية المتعلقة بعدد من المشروعات والقوانين
القومية الكبرى (١) ، او فى مقالات وكتابات بعض الصحف

(١) انظر مثلا عداوات البرلمان المصرى عام ١٩٤٦ حول فكرة
انشاء سد اسوان ، والمناقشات المشابهة فى مجلس الشعب عن
اثار السد العالى وفى موضوع اللقايات الذرية ، وموضوع
تجريف الارض الزراعية ، وعند مناقشة مشروع اغلاق قمائن
الطوب الاحمر .

والمجلات ، وأخطر من ذلك أننا نجدها فى عدد مسن القرارات والإجراءات الإدارية .

« والأخيرة سوف نناقشها فى موضع آخر من هذه الدراسة حينما نتناول الرؤية المستقبلية فى فكر وعمل الإدارة المصرية - الفصل من الكتاب » .

أما الآن فالذى يهمنا هو مناقشة أصل الموضوع والرد على المنطق الشائع شعبيا الى حد كبير والقائل برفاهية « أبحاث المستقبل » فى مجتمعاتنا الحاضرة بظروفها ومشاكلها اليومية الملحة ، وفى ذلك نعرض النقاط التالية :

أولا : ان ما يقال لها « المجتمعات المتقدمة » لم تبلغ فى الواقع مرحلة تقدمها الا من خلال خطط للمستقبل وضعتها شعوبها وقياداتها فى اوقات سابقة وعملت على تنفيذها ومتابعتها بمسالك واساليب علمية وتنظيمية دقيقة . صحيح أن الدراسات المستقبلية بالمعنى الاصطلاحي المعروف حاليا وبوسائلها التكنولوجية وأدواتها العلمية المستحدثة مؤخرا لم تكن قائمة بوضوح فى المراحل الاولى لنمو تلك المجتمعات المتقدمة ، وصحيح أيضا أن كثيرا من أسباب التقدم فى بعض هذه المجتمعات كانت غير انسانية او غير عادلة - على الأقل فى نظرس غيرها - الا أنه تبقى الحقيقة الموضوعية الصريحة بأن قسما لا بأس به من إنجازات التقدم فى هذه المجتمعات جاء وليدا لتوافر رؤية واضحة للاحتياجات والظروف المستقبلية ، ولعل تفكير القائد البريطانى ونستون تشرشل - فى منتصف الحرب العالمية الثانية وقبل أن تضع الحرب أوزارها - يبحث مستقبل بلاده وإعادة بنائها فيما بعد الحرب - يعتبر مثالا واضح الدلالة على ذلك .

ثانياً : ان مايقال لها « المشاكل اليومية الملحة التي تواجهها الجماهير » ليست حكراً على البلاد النامية فحسب ، فلكل مجتمع مشاكله اليومية . ولكل مرحلة زمنية مشاكلها الخاصة بها بل قد تكون اكثر المشاكل اليومية تعقيدا بالمعايير الفنية والعلمية هي تلك التي تواجهها حاليا البلاد التي يقال عنها « متقدمة » . وزعم ذلك فلم تتوقف تلك المجتمعات عندها دون النظر الى غيرها من القضايا والاطار الفنية والاقتصادية التي يتوقعها علماءها في المستقبل . فمشاكل البطالة ، والتضخم ، والعنف ، والجريمة المنظمة ، والمخدرات ، والاعتصاب ، والارهاب السياسي لم تمنع المجتمع الأمريكي مثلا من البحث في اخطار التلوث الكيميائي والنووضائي على مستقبل حياة الانسان ومستقبل التركيب البيئي ، ولم تحل تلك المشاكل الاتية واليومية التي يواجهها هذا المجتمع دون المضي في ابحاث استغلال قاع المحيطات في زراعات بحرية ، وفي البحث عن بدائل للطاقة التقليدية ، والبحث في شؤون الفضاء ، ومقاومة التصحر وما الى ذلك من مجالات جديدة وعديدة تستهلك الكثير مما كان يمكن توجيهه - من موارد وجهود - لحل مشكلات الحياة اليومية المعروفة في هذا المجتمع .

ورغم ما يقال عادة في بعض التفسيرات الابدولوجية المعينة عن حقيقة الدوافع الحاكمة لهذا التوجه المستقبلي في المجتمعات المتقدمة عموما والفربية منها على وجه الخصوص ، فسوف يبقى صحيحا ان معايير توصيف المشاكل وتحديد اولوياتها بين هام وغير هام معايير نسبية الى حد كبير وتتوقف على درجة الوعي العلمي المتوافر بفكرة التراكم الزمني وتأثيراته على الظواهر الطبيعية والاجتماعية .

ثالثاً : ويدفع القول بفكرة التراكم الى التذكير بان اصول وبدايات معظم المشاكل الحياتية الراهنة التي يواجهها مجتمعنا المصرى ترجع فى حقيقتها الى عهود وأزمان طويلة فى الماضى ، ولو ان احدا كان قد تولاه فى بداياتها بمنطق الرؤية المستقبلية بعيدة المدى لما امتدت أحجامها أو استشرت إبعادها على النحو الذى بلغته فى حياتنا الحاضرة .

ويكفى مثلاً ان نشير الى ما كان يمكن ان يسفر عنه برنامج مبكر وجدى فى عام ١٩٥٢ لمحو الامية بين المصريين من نتائج ايجابية تترك آثارها الحميدة على معدل الترايد السكانى وبالتالي على مستوى الدخل الفردى ، وبالتالي على معدل الانتاجية الفردية ، وما يتبع ذلك من نتائج وفروع نتائج تحملها فكرة التراكم الحميد او دوائر التنمية الحميدة .

ولا يجزئ احد مع ذلك - ومهما بلغ حماسه العاطفى او وعيه العلمى بالمستقبل البعيد - على القول بوجوب تجنيد كل الطاقات وتوظيف كل الموارد والامكانيات الحالية فى خطط تستهدف رفاهة سكان مصر الذين سيعيشون على ارضها بعد خمسين عاماً او ما يقارب ذلك ، والتضحية من أجل هؤلاء برفاهية الحاضر تماماً ، فالقول بذلك يصبح انتقالاً من تطرف الى تطرف آخر وانما القصد ان يستحضر المخططون عند وضعهم لخطط التعليم والتنمية والاستثمار والانتاج فكرة التراكم التى هى المفتاح الصحيح وصمام الامن الرئيسى لكل لخطط التعليم والتنمية والاستثمار والانتاج فكرة التراكم سواء الحميد Positive او المعيب Vicious وكذا لدى هذا التراكم ومراحله الزمنية العديدة .

رابعاً : وإلى جانب الدفع الموضوعية المطروحة
آنفاً للرد على المنطق القائل بأن أبحاث المستقبل نوع من
الترف الذي لا تحتمله الأوضاع والمشاكل اليومية الملحة
في مجتمعنا يلزم أيضاً الاعتراف ببعض وجوه القصور
والتقصير التي تكتنف أبحاث المستقبل ذاتها وطريقة
عمل المؤسسات القائمة عليها . مما يكرس لدى العامة
والبسطاء والمعارضين المشككين انطباعاتهم السلبية
عنها .

وبرغم أننا سوف نخصص مبحثين كاملين في الفصل
الثالث من هذا الكتاب لدراسة تفصيلية عن أعمال المراكز
والمؤسسات المسئولة عن البحوث المستقبلية في مصر
وتقويم أدائها وعرض مشاكلها إلا أننا نود الإشارة هنا
في هذا الموقع إلى أهمية إيجاد قنوات اتصال بين عمل
هذه المراكز والمؤسسات المتخصصة والرأي العام
الشعبي في مصر . يتم من خلالها تبسيط الأبحاث
المتخصصة عن المستقبل وتقديمها إلى الرأي العام مع
ما قد يلزم من شروح وإيضاحات تبين الفوائد المباشرة
وغير المباشرة لهذه الأبحاث وتوضح بطريقة عملية وبمبسطة
وبلغة يفهمها غير المتخصصين كيفية الانتقال إلى صورة
المستقبل التي تنتهي إليها تلك الأبحاث والدور المطلوب
من المواطن للمشاركة في هذا الانتقال - سواء بالفصل
الإيجابي أو الفعل السلبي - وبذلك تتكون علاقة فهم
وتعاطف ومشاركة بين « علماء » المستقبلية والمواطنين
أصحاب المصلحة في هذا المستقبل الذي يخطط له
العلماء

وبديهي أنه كلما كانت تلك الأبحاث متصلة اتصالاً وثيقاً
بما يستشعره الناس من مشاعر أو مشاكل أو مخاوف

أو إمانى فإن تلك العلاقة الجديدة المقترحة سوف تنجح
فى تحريك الموقف التقليدى الشائع عند بعض النساس
أزاء المستقبل وإبعاث المستقبل وليس مستبعدا حينئذ
أن يشيع بينهم مأثور جديد يقول « موتنى النهارمة
واحيينى بكرة » .

ضرورات التحسب للمستقبل فى مصر والعالم العربى

وإذا كان الوعى بالمستقبل يعتبر أحد القرائن والوسائل
التي ارتبطت بها عمليات النمو فى كثير من بلاد العالم
المتقدمة حتى بلغت مراحل تقدمها الحالى . فإن التسليح
بهذا الوعى فى الحالة المصرية والعربية الراهنة لم يعد
مجرد اختيار ارادى وإنما أضحت ضرورة حياة وشرطا من
شروط البقاء .

ويمكن القول إجمالا بأن هناك ثلاثة أنواع من الضرورات
الحوية التي تحتم على مصر والعالم العربى التسليح
السريع والحكيم بمناهج دقيقة فى رؤية المستقبل وأعداد
العدة له بأسباب التحصين وأسباب التحكم .

✽ والنوع الاول من هذه الدوافع يتعلق بالأخطار
الخارجية المحيطة بمصر والعالم العربى والتي تبدى فى
تكاثر القوى الدولية ذات المصلحة فى استلاب مسرايا
المنطقة . بالإضافة الى تحفز عدد من القوى الاقليمية
المجاورة لمنطقة الشرق الاوسط وتطلعها للتأثير فيها بأمل
الحلول محلها فى الدور الدولى أو الدور الاقليمى .

✽ والنوع الثانى يتمثل فى التحديات الطبيعية
والبيئية التي بدأت مصر ودول المنطقة فى التعرض لها
مؤخرا . والتي يتوقع أن تتعرض لها مستقبلا مما يؤثر

على حجم ونوع امكانيات القوة الموضوعية ومستوى
المعيشة لشعوب المنطقة في المستقبل .
* واما النوع الثالث فيتمثل في نوعية المشاكل
الاجتماعية والبنائية التي بلغت في مصر والعالم العربي
موجة الاحتدام الحرج والتي تتحدد بها وعندها كثير
من ملامح حياة الناس والانظمة والمؤسسات في المستقبل.

الأخطار والمؤثرات الخارجية

بين نظرية التآمر الاجنبى .. والتطور الموضوعى
للعلاقات الدولية :

يلزم التمييز ابتداء بين الرصد الموضوعى للمؤثرات الخارجية السالبة التى يتوقع ان تتعرض لها منطقة الشرق الاوسط مستقبلا بتاثير من الانعكاسات الطبيعية والظروف الموضوعية المتطورة للقوى والاطراف الخارجية وبين الاعتقاد المسبق والدائم بان هناك تآمرا تاريخيا ثابتا ومتكررا ضد مصر والعالم العربى من جانب الاطراف الاجنبية .

ووفقا للموقف الاخير الذى تميل اليه كثير من نماذج الفكر العربى السائد تكون الاطراف الاجنبية هى المسؤولة عادة عن كل ماتواجهه مجتمعات المنطقة من مشاكل وصعوبات وانتكاسات . بل ان بعض نماذج هذا الفكر تذهب الى ابعد من ذلك فتحكم على مستقبل الحياة بالمنطقة العربية من خلال ماتراه فقط او ماتتوهمه فى بعض الاحيان من خطط الآخرين التى يستهدفون بها « كسر الارادة العربية » تارة ، او « اجهاض الحضارة الاسلامية » تارة اخرى او التى يستهدفون بها - فى اكثر التقديرات تواضعا واقربها الى الموضوعية - « استلاب مزايا المنطقة على حساب اهلها » . والخطا فى انتهاج هذا النهج العقائدى المسبق والدائم انه يهمل

وسط شعاراته الساخنة وعاطفيته المثيرة للانبساط
والاسباب الموضوعية والذاتية الاخرى التى يحتويها
المجتمع العربى فى داخله ، وكان حياة الناس فى هذه
البقعة من العالم قد خلت من ارادات واختيارات وصراعات
محلية ، ومشاكل وامكانيات ذاتية يمكن ان تلعب دورا
مماثلا ان لم يكن اكبر من دور الاطراف الخارجية فى
تشكيل مستقبل المنطقة .

وسواء كان الدور الاجنبى المقصود هنا دورا تأمريا
سالبا ام كان دورا ايجابيا معاونا فان التسليم بمبدأ
طغيان المؤثرات الخارجية على مستقبل الحياة فى منطقتنا
يعتبر - على هذا النحو - اخلايا بحقائق الحياة المرصودة
فى التاريخ والجغرافيا وعلوم السياسة والاقتصاد
والاجتماع .

حقا قد تكون هناك توجهات قديمة ، وادوار خاصة ،
وخطط مرصودة تعمل فى اطارها ووفقا لها عدد من
القوى الاجنبية ازاء منطقة الشرق الاوسط عموما والعالم
الاسلامى خصوصا ومصر والعالم العربى على وجه اخص ،
الا ان معايير الاهمية وأولويات الاهتمام تختلف نوعياتها
ودرجاتها بين مختلف القوى الخارجية ، فمن هذه القوى
مايركز اهتماماته فى المنطقة على بثرواتها وثرواتها
الطبيعية ، ومنها مايتوسع اهتماماته لما هو أكثر من مجرد
البتروىل فيسعى الى التعامل مع المنطقة باعتبارها منطقة
الحضارات والثقافات المنافسة ، ويسعى آخرون للتعامل
معهـا باعتبارها سوقا لتصريف منتجاتهم ، أو لتجريب
أسلحتهم ، ويهتم بها آخرون باعتبارها المدخل الجغرافى
الى غيرها من مناطق لها عندهم أهمية أسبق وأولى ،
وهكذا تختلف معايير الاهمية وتباين توجهات ودرجات

ما يسمى بالمخطط الاجنبى للتوسع والسيطرة بحيث
تصير النظرية المطلقة فى التآمر الاجنبى الثابت والدائم
Grand Conspiracy Theory التى يحلو لرافعي
الشعارات بيننا التحدث عنها - تعميمها فى علمى أو
تبسيطا مخلا للعلاقات موضوعية ومسارات تاريخية
متغيرة أو قابلة للتغير .

فالهم اذن أن يكون رصدنا للمؤثرات الخارجية المختلفة
رصدا موضوعيا دقيقا يبعد بنا عن دائرة التعميم والاطلاق
والتصورات الدوجماتية المسبقة ويقترب بنا من حقيقة
الظروف والدوافع والحاجات التى تحيط بمسواق
الاطراف الاجنبية كل على حدة أو فى اطار التنسيق
المتيقن بينها .

وذلك ما نحاول تقديمه الآن فيما يلي مستحضرين
دائما الدور المقابل الذى يمكن أن تلعبه الارادات المحلية
فى منطقتنا من أجل استثمار وتوجيه ما يمكن استثماره
وتوجيهه من المصالح المتعارضة لدى الاطراف الاجنبية
وبهدف تحويل الدور الاجنبى ليكون فى المستقبل لنا
وليس علينا .

١ - مستقبل الشرق الاوسط فى الخطط والتصورات الامريكية :

يمكن القول اجمالا ان منطقة الشرق الاوسط لها فى
الفكر السياسى والاستراتيجى الأمريكى ثلاث أهميات . .
الأهمية الاولى : فى موقعها الجغرافى الملاصق للحدود
الجنوبية والغربية للفرع الدولى الاول وهو الاتحاد
السوفيتى . .
والأهمية الثانية : فيما تمثله هذه المنطقة حاليا

ومستقبلا من أسواق تجارية وفيما تحمله طبيعة أرضها من موارد اقتصادية وثروات طبيعية مناسبة للاستثمارات الأمريكية ولازمة لتشغيل العجلة الاقتصادية ذات الانطلاق الواسع والمتعدد .

ثم تأتي الأهمية الثالثة لمنطقة الشرق الأوسط في الفكر الأمريكي في إطار ما تقدمه النظريات والدوافع الإسلامية من تحديات خطيرة للمصالح الأمريكية والفلسفة الاقتصادية والاجتماعية السائدة في العالم الغربي عموما .

وعلى ضوء هذه الأهمية المحورية الثلاث يمكن أن نرى خطوط الحركة الأمريكية إزاء مستقبل المنطقة وهي حركة محسوبة يمكن رصد بداياتها مع بواكير الثروة البترولية التي ظهرت في المنطقة بمعدلات اقتصادية عالية في أوائل الخمسينات ، والتي تزامنت مع موجات المد الاستقلالي التي انتشرت في أرجاء البلاد العربية خلال نفس الفترة ، في مواجهة القوى الاستعمارية الأوروبية التقليدية ، فاستثمرتها الحركة الأمريكية استثمارا ذكيا للتغلغل إلى أعماق المنطقة وتسيير مسارات الحياة فيها على نحو يتوازى مع مصالحها الخالصة .

وتظهر في التصريحات الرسمية وفي الأدب السياسي الأمريكي المعاصر عدة تصورات ودراسات وأدوار خاصة بمستقبل الشرق الأوسط مما يدور في أطوار هذه الأهمية الثلاث الموضحة سابقا .

وفيما يلي نعرض للنقاط المشتركة التي تكرر ورودها داخل معظم هذه التصورات والدراسات .

أ - احتمالات التدخل العضوي « العسكري » لتأمين منابع البترول في السعودية والخليج وتأمين اتسباب

تدفقه للعالم الغربي (١) ، مع دراسة فرص الكشف
البترولى الجديد فى كل من اليمن ومصر وجنوب
السودان .

ب - امكانيات استغلال الطاقة الشمسية المتوافرة
بالمنطقة بعد نفاذ احتياطى البترول .

ج - رصد وتطويق واستثمار ما يسمى « بالميد
الشيعى الاسلامى » وانعكاساته المتوقعة على منطقة
الجزيرة العربية والخليج ودور الثورة الايرانية فى
ذلك .

د - احتمالات القلاقل المستقبلية بين الجمهوريات
والاقاليم السوفييتية المناخمة لايران وتركيا ذات الاغلبية
المسلمة .

هـ - الدور المتوقع لبحر العرب والبحر الاحمر فى
مستقبل الصراع الدولى بين الاتحاد السوفييتى والولايات
المتحدة « ٢ » .

(١) انظر مقال هنرى كيسنجر فى مجلة بزنس ويك الامريكية
عدد يناير ٧٥ وتصريحات وزير الدفاع ووزير الطاقة الامريكية
امام لجنة العلاقات الخارجية مجلس الشيوخ الامريكى فى
٧٩/٢/٢٨ وكذلك خطاب الرئيس الامريكى فورد فى افتتاح الدورة
التاسعة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة فى ١٨/٩/١٩٧٤
(٢) تشير الدراسات التى تمت الى ان افضل المواقع بالنسبة
لخطة الرئيس ريغان المسماة « بحرب الكواكب » للتعامل مع
الصواريخ السوفييتية هى بحر العرب ، وبحر النرويج ، وهذا
يقطل من اهمية الحلفاء الغربيين من وجهة النظر الامريكية .
انظر دراسة اللواء ح٠١ امين لمر - مدير المخابرات الحربية
والاستطلاع بعنوان : « خطة الرئيس ريغان حرب الكواكب
والصراع الدولى » - مجلة الدفاع - العدد الثالث - ابريل
١٩٨٥ من ٣٦ ويتوقع صاحب الدراسة ان يهدأ تاثير هذه
الخطة الامريكية الجديدة فى علاقاتها بالعالم الثالث والحلفاء
الغربيين خلال السنوات العشر القادمة .

و - الأفكار الخاصة بالتعاون مع الصين في شرق افريقيا لتجميع التواجد السوفييتي ومنع انتشاره الى القارة الافريقية والتحكم بعزيد من الحرية في الممرات المائية العربية « باب المندب - مضيق هرمز » .

ز - احتمالات حل القضية الفلسطينية وشكل الدولة المتوقع انشاؤها على الحدود الشرقية لاسرائيل والتوجهات السياسية والمقومات الاقتصادية المطلوبة لها وضمانات الامن فيها .

ح - التنبؤات الخاصة بمستقبل تطبيق الشريعة الاسلامية في كل من مصر والسودان ودراسة مستقبل الاقليات العنصرية والطائفية بهما والمنطقة ككل .

والملاحظ على وجه العموم ان الولايات المتحدة لا تعتمد في تصوراتها التي تطرحها في اطرار رسمية او في اطرار غير رسمية على مجرد « الحماس الايديولوجي » او « الانفعال بالمصالح الوطنية » وانما تعزز هذه التصورات بدراسات وتجهيزات تزيد من مقدرتها على التنبؤ المبكر والدقيق بالاحداث المستقبلية . . . وحين فوجئت امريكا مثلا في عام ١٩٧٩ بالاحداث الابرائية الصاخبة ثارت ثائرة الكثيرين داخل الولايات المتحدة لعدم امكان التنبؤ مسبقا بهذه الاحداث وحجمها ، وقامت على الفور مجموعة عمل خاصة على مستوى عال مكونة من عدة اجهزة بدراسة لنشاط وكالات المخابرات ودور المؤسسات الامريكية العاملة في بحوث المستقبل والتنبؤ وذلك بهدف تحسين قدرتها على التنبؤ بالقلق السياسي وخاصة في البلاد ذات الاهمية المتميزة بالنسبة للولايات المتحدة . ورغم أن مدير وكالة المخابرات الامريكية قد حاول

اخفاء هذا الفشل الامريكى وانكاره فى حينه (١) ، الا
أن التحركات والتعديلات التى شهدتها المجتمع الامريكى
بعد ذلك فى ابنية ومؤسسات جمع المعلومات وأبحاث
التنبؤ والدراسات المستقبلية تؤكد أن الولايات المتحدة
لم تعد تقبل بل لم تعد تحتل تكرارا فى اخفاق حساباتها
الرأصدة وتوقعاتها المسبقة .

وإذا كانت الولايات المتحدة تعتبر الدولة صاحبة
الاسهام الاكبر حتى الآن فى نشأة وتطوير الدراسات
المستقبلية وأبحاث التنبؤ . . فان فضلا كبيرا فى ذلك
لاشك يرجع الى تعدد وتنوع الأجهزة المتخصصة فى هذه
الدراسات المستقبلية . ففي أمريكا يوجد على المستوى
الحكومى نوعان من التنظيمات والمؤسسات العاملة فى
حقل المستقبل . . الاول يشمل تلك الأجهزة التابعة
مباشرة لرئيس الجمهورية كمجلس الامن القومى ومجلس
المستشارين الاقتصاديين ، ومجلس بحوث الطيران
والفضاء ومكتب العلم والتكنولوجيا ، والمجلس القومى
لتنمية المصادرو الهندسة البحرية ، ومكتب العلاقات
الحكومية ، ومجلس الشؤون الداخلية ، ومكتب
التخطيط للظروف الطارئة ، ووكالات المخابرات
المركزية .

والنوع الثانى يشمل عددا من الهيئات المستقلة التى

(١) نكر مدير وكالة المخابرات المركزية فى حديث لمحطة
تليفزيون امريكية فى ١٩٧٩/٢/٤ أن التنبؤ بالاضطرابات
السياسية والانتقالات العسكرية ونتائج الانتخابات هو اصعب
اعمال المخابرات . وانه ما من جهاز للمخابرات فى العالم
- حسب علمه - استطاع أن يتنبأ بالاحداث التى وقعت فى
ايران (انذاك) .

تكون فرعا خاصا من فروع السلطة التنفيذية . ويذكر دليل الحكومة الامريكية ٣٢ هيئة مستقلة رئيسية تحت هذا الاطار .. من بينها ثلاثة مما يتصل عملها بعلوم الدراسات والتحضيرات اللازمة للمستقبل كالهيئة القومية للعلوم والهيئة القومية للفنون والانسانيات والمجلس الاتحادي للعلم والتكنولوجيا .

وفي خارج النطاق الحكومي ، يوجد في الولايات المتحدة مئات من المؤسسات والهيئات والجمعيات التي تعمل في مجالات جمع وتخزين المعلومات كمؤسسة راند Rand Corporation او في مجال تطوير العلوم كالاكاديمية القومية للعلوم والاكاديمية القومية للعلوم الهندسية ، او في مجال البحوث المستقبلية : كالمجلس القومى للبحوث وجمعية عالم المستقبل World

Future Society ومقرها واشنطن ، ومركز أبحاث تخطيط التعلم ومقره في سيراكيوز - نيويورك - وأقسام الدراسات المستقبلية في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا في بوسطن ، ومركز الدراسات المتكاملة بجامعة نيويورك .

والى جانب اعمال التنبؤ التي تقوم بها المؤسسات الامريكية الرسمية وغير الرسمية على النحو السابق - تقوم الجامعات والمدارس الثانوية في الولايات المتحدة بتدريس مقررات متخصصة في علم المستقبلية بلغ عددها ٤٧٥ مقررا دراسيا . وذلك في الفترة من ١٩٦٩ حتى ١٩٧١ - فقط . كما أن ١٨ ولاية امريكية أدخلت هذه المقررات ضمن برامج التعليم الرسمية بها ، كما تخصص في الولايات المتحدة الآن عدد من دور النشر والتوزيع للدراسات المستقبلية بحيث يقتصر نشاطها على هذا المجال .

٢ - مستقبل الشرق الاوسط في التصورات والتحركات السوفيتية :

يستطيع المتابع المدقق للمرحلة الحالية ان يلمح عددا من التحركات السوفيتية في منطقة الشرق الاوسط والمناطق المحيطة بها من زوايا مختلفة وذلك على النحو التالي :

* تزايد التسليح السوفيتي لليبيا وسوريا والتواجد العضوى بهما في اطار خبراء عسكريين وخبراء تنمية اقتصادية .

* محاولات اقتراب « اشبه بالمغازلات السياسية » مع كل من السعودية والكويت والمغرب والاردن ، وهي الدول ذات الانظمة التقليدية التي كانت لموسكو نحوها مواقف ونظرات غير ودية في مراحل سابقة .

* محاولات لتثبيت الوجود السوفيتي في عدن والانتقال منه الى اليمن الشمالية وخاصة مع تزايد احتمالات اكتشاف البترول على الحدود المشتركة بين اليمينيتين .

* الدخول المكثف في الشارع اللبناني بعد غيصة التواجد السوفيتي المباشر عن الارض اللبنانية .

* استمرار الامداد العسكري للعراق حتى بعد توجهه الاخير لاعادة العلاقات مع واشنطن .

* الاحاطة بالشرق الاوسط من افغانستان شرقا الى اتيويا والصومال واريتريا جنوبا .

* الاهتمام المتزايد بمنطقة جيبوتي ومحاصولة الاقتراب من الصومال وخصوصا بعد تبين اهمية مداخل البحر الاحمر ودورها في التحكم بالملاحة فيه والدخول الى مياه المحيط الهندي .

✽ السياسة السوفيتية المتبعة بحرص وحنكة ازاء مسالة هجرة اليهود السوفيت لامرايل ، واستثمار هذه السياسة بطريقة ذكية فى الضغط على طرفى الصراع العربى الاسرائيلى بما يحقق المصلحة السوفيتية فى المقام الاول .

وقد تختلف التفسيرات لهذه التحركات والسياسات السوفيتية بحسب موافع المفسرين ومواقفهم السياسية كما تختلف بحسب قدر العلم المتاح عن الظروف والعوامل الداخلية التى تحكم حركة الاتحاد السوفيتى الخارجية .
فى احد التقارير السنوية التى اعدتها وكسالة المخابرات المركزية الامريكية عن اتجاهات ومؤشرات التطور فى القوة الانتاجية والمستوى الاقتصادى لدى اهم دول العالم جاء مثلا أن الاتحاد السوفيتى مقبل - لا محالة - على استيراد البترول الخام وأن توجهاته الطبيعية المتوقعة فى هذا الصدد ستكون نحو المناطق القريبة منه .. ويقدر التقرير أن ذلك قد يحدث خلال الثمانينات .

ويؤكد تقرير آخر لمعهد البحوث الشؤون الخارجية - صدر فى لندن بتاريخ ٢ فبراير ١٩٧٩ - أن الاتحاد السوفيتى سيحرز تقدما كبيرا فى مجال القوة النووية الاستراتيجية خلال نفس الفترة وأن هذا التقدم سيتضمن بالضرورة توزيعا جديدا لمواقع الصواريخ العابرة للقارات وزيادة فى عدد الفواصات النووية التابعة للاسطول السوفيتى فى البحر الابيض المتوسط .

وفى دراسة ثالثة نشرتها الدورية الخاصة بالاكاديمية الامريكية للعلوم والفنون فى عام ١٩٦٧ جاء أن هناك توقعات لحدوث أزمة سياسية داخل الاتحاد السوفيتى

فى نهاية الثمانينات تتمثل فى اضطرابات على نطاق واسع تكون بدايتها مطالب الاقليات ، وقد تصل الى تدهور نسبى ومؤقت فى السلطة المركزية تجاه الاقاليم السوفيتية المتراصة ، مع احتمال حدوث بعض الصراعات العلنية بين القطاعات الرئيسية داخل الحكومة حول مسائل السياسة الخاصة بالسلع الاستهلاكية وبعض مسائل السياسة العسكرية .. وقد يؤدى ذلك الى اتقسامات داخل الحزب الشيوعى . ويصاحب ذلك - كما تتوقع الدراسة - ضعف القبضة السوفيتية على شرق أوروبا ، واحتمال حدوث محاولة لاعادة توحيد الالمانيتين تجهضا على الفور المساعى والاتصالات الدبلوماسية المشتركة بين الولايات المتحدة وبعض دول شرق أوروبا .

واذا كانت الدراسات السابقة تقدم بعضا من التوقعات والتفسيرات الغربية للحركة السوفيتية المستقبلية فان الجانب السوفيتى نفسه له تصورات وتفسيراته وتوقعاته المختلفة .. فى دراسة نشرها الخبير السوفيتى هنرى تروفيمنكو فى الدورية الامريكية « السياسة الخارجية » Foreign Affairs. جاء أن السياسة السوفيتية الداعمة للبلاد النامية والتي تشمل ٧٠ دولة وتتضمن توسيع حوالى ١٠٥٠ صناعة محلية وعددا آخر من المشروعات القومية .. انما هى تعبير عن تنامى الاقتصاد السوفيتى ..

ويؤكد تروفيمنكو ان السوفيت « ليس لديهم تطلع الى توسيع حدودهم الجنوبية ولو لبضعة اميال » ، وانهم فى غنى عن بتروال الشرق الاوسط لان لديهم ما يكفيهم بل وما يمكن لهم تصديره للغرب « وانهم لا يتطلعون الى النزول فى مناطق يتحتم فيها المواجهة مع الأمريكيين مما

قد يصل الى حد المواجهة النووية .. » ، وفي عبارة ذات دلالة يذكر الخبير السوفييتي أن « ثمن البترول العربي لا يقارن بالحرب النووية التي يمكن أن تسفر عنها المواجهة مع أمريكا » ويؤكد الكاتب « أن السوفييت مستعدون للتفاوض لرفع المخاوف القائلة بوجود تطبيع سوفييتي نحو بترول الخليج » .. وهم « يدعون الى اتفاق دولي يضمن حقوق السيادة لدول المنطقة وتأمين الممرات المائية وغيرها » .

وقد تستلزم هذه المقولات السوفييتية عن عدم احتياج موسكو لبترول الشرق الاوسط وعن حقيقة نمو الاقتصاد السوفييتي باعتباره العنصر المساعد على تنمية المعونات السوفييتية الخارجية وقفة فحوص وتحقق على ضوء المعروف عن حالة المحاصيل الزراعية السوفييتية في بداية الثمانينات واللجوء السوفييتي الى التكنولوجيا الغربية في مشروعات الغاز الطبيعي بسiberia وخط انابيب البترول في اوربا ، وموقف العميلة الأجنبية في الاتحاد السوفييتي ، والاصرار على عدم اعادة جدولة الديون بالنسبة لبعض البلاد التي تتلقى منهم معونات عسكرية او اقتصادية .

٣ - مستقبل الشرق الاوسط في الخطط والتصورات

الاوربية :

برغم ان الكثيرين في كل من اوربا الغربية وبلاد الشرق الاوسط بما فيها اسرائيل يعترفون ضمئيا بوجود بعض الابعاد الدفينة او الكامنة في علاقاتهم المشتركة .. الا انهم يحاولون - جاهدين - تصوير هذه الابعاد ايجابيا وتوجيهها الى حيث لا تطفو على سطحها المواقف الكامنة فيها بفعل التنافس التقليدي بين الحضارات .

فعلى الجانب الفرنسى مثلا يستطيع قارىء مذكرات دييجول تحت عنوان « الأمل - التجدد ١٩٥٨ - ١٩٦٢ » أن يلحظ استحضار فرنسا لفكرة « الدور التاريخى » و « العودة من جديد » - يقول دييجول : « فى هذه البقعة من العالم « يقصد الشرق الأوسط » حيث كانت فرنسا دائما حاضرة وفاعلة من الطبيعى أن نعمل على استعادة دور فرنسا التاريخى خصوصا مع الأهمية السياسية والاستراتيجية الكبرى التى أضيفت فى العصر الحديث الى وادى النيل ودجله والفرات والبحر الأحمر والخليج » . ثم يستطرد ويقول « ان كل شيء يدعونا الى العودة من جديد الى القاهرة ودمشق وعمان وبغداد والخرطوم وان نبقى فيها كما بقينا فى بيروت . . طلاب صداقة وتعاون » .

وفى نفس هذه المذكرات كتب دييجول ايضا مشيرا الى أهمية وحيوية البعد الحضارى والثقافى فى علاقة فرنسا بالمنطقة « ان لكل من فرنسا والبلاد الواقعة على الجانب الآخر من البحر المتوسط نسقه وعبقريته فى التقدم نحو الحضارة الصناعية . فاذا اردنا أن نبنى حول هذا البحر المتوسط حضارة كبرى لا تمر عبر النموذج الأمريكى فلا بد عندئذ أن تتفتح حضارة كل منا على حضارة الآخر » .

واذا كان دييجول قد استحضر بهذه العبارة فكرة « اللقاء الحضارى » فقد استحضر فى نفس الوقت فكرة « استقلالية حضارة البحر المتوسط فى مواجهة النموذج الأمريكى » . ونفس هذه الفكرة الأخيرة نراها تتردد على لسان ميشيل دوبريه وزير الدفاع الفرنسى فى عهد دييجول ولكنها موجهة هذه المرة الى غرباء فرنسا التقليديين فى أوروبا الغربية حين قال « ان الذين ينتقدون توجهات

فرنسا نحو المنطقة العربية لاشك منافقون .. وان ماثير
جزع الانجلوساكسون فى المقام الاول هو ان فرنسا
بذات تستعيد أسواقهم الاقتصادية هناك » .

وسواء تميزت اشكال العلاقات الاوروبية القادمة
مع منطقة الشرق الاوسط والبلاد العربية بالصراع او
تميزت بالتعاون فالذى لاشك فيه أن المنطقة تمثل لاوروبا
أهمية قصوى ومجالا حيويا تحرص على الانفراد به
لنفسها دون منازعة من جانب السوق أو الأمريكيين .
وقد يكون من الواجب على شعوب الشرق الاوسط
الانتباه تماما الى حقيقة الدوافع والتوازنات الدقيقة
التي تحكم الحركة الاوروبية تجاه منطقتهم ، ورصد
ماقد يكون فيها من تناقضات وصراعات داخلية ظاهرة او
كامنة مما يمكن استثمارها لصالح المنطقة مستقبلا ...
وقد يكفى الإشارة هنا الى الوصف الذى أطلقه نيكيتا
خروتشوف السكرتير العام الاسبق للحزب الشيوعى
السوفيتى اذ قال : « ان السوق الاوروبية المشتركة وضع
شاذ يشبه زواج رجل برجل ، وهو تقريبا نفس ماذهب
اليه مارشال ماكلوهان - حين قال ان المظهر الوحيد
للوحدة الاوروبية هو مظهر اليكترونى » ، وبرغم ما قيل
عن وجود ملامح قومية اوروبية جامعة اسمها القومية

الاقتصادية Economic Nationalism

وان هناك وراء أوروبا قاريا يعبر حدود الدول الاوروبية
فى انسياب وانطلاق تؤكد ظواهر عامة كثورة الطلاب
الاوروبيين فى توقيت واحد عام ١٩٦٨ ، ويدعمه
الاحساس بخطر المنافسة الخارجية الواردة من الشاطئ
الآخر عبر الاطلنطى .. فانه لا تزال هناك اختلافات
سياسية لا يمكن انكارها ، وطبائع شعبية يصعب تغييرها
ومصالح خاصة بكل دولة اوروبية لا يمكن تجاهلها .

والذى يهمنى فى كل هذا هو كيفية توظيف كل من
حقائق الاتحاد وحقائق الخلاف بين هذه الوحدات
الاوروبية فيها يحقق المصلحة العربية الاساسية سواء
كان ذلك فى اطار الحوار الحربى الاوروبى الجماعى ، أو
كان فى اطار العلاقات الثنائية المباشرة .. وهناك بالطبع
مجالات مستقبلية عديدة لهذا التوظيف نذكر منها على
سبيل المثال : مشروع تحييد البحر المتوسط ، ومشروع
اعلان الشرق الاوسط منطقة خالية من الاسلحة النووية ،
ومشروع سوق البحر المتوسط المشتركة ، وقضية
القدس ، وتأمين الملاحة فى البحر الاحمر ، والامس
الاوروبى (١) .

نبوءة نوستر اداموس :

وفى الادب الاوروبى القديم نستطيع أن نلاحظ بعض
الاشارات الأخرى التى تتصل بالرؤية الاوروبية لمستقبل
الشرق الاوسط ، ومن بين هذه التصورات ما جاء فى
شكل نبوءة لاحد الكهان العرافين فى فرنسا ويدعى
نوستراداموس .. والحق أننا لم تكن لنرضى فى هذا
البحث الذى يزعم لنفسه قدرا من الصفة العلمية والذى
يتوجه فى الاساس الى تبني فكرة دراسة المستقبل
بطريقة علمية وجادة وموضوعية بأن نعرض فيه لمقولات
العرافين أو لبوءات الكهان والقديسين ، وإنما يشفع لنا

(١) سبق للمباحث تفصيل هذا الراى فى دراسته المقدمة لمعهد
الدراسات الدينيوفاسية بوزارة الخارجية بعنوان : (الخطر
الاسرائيلي على أوروبا - دراسة فى اختلاف المصالح .. مايو
١٩٧٣) .

فى هذا الاستثناء الحرص على تبين بعض الابعاد الواردة فى التراث الادبى الاجنبى عن الشرق الاوسط واهميته ومستقبله مما قد يفيد فى التعرف على ما نسميه بالابعاد الكامنة أو التصورات الدفينية التى تقف وراء بعض السياسات الاوروبية بطريقة غير مباشرة والخطر والمهم فى هذه الحالة الفرنسية التى سنعرضها انهم جاءت متطابقة الى حد كبير مع كثير من المصالح والتطورات المعاصرة التى نشهدها على مسرح الشرق الاوسط .

لقد كتب نوستراداموس يقول فى نبوءاته الشهيرة التى اتخذت فى القرن السابع عشر شكل المذكرات الرمزية :

« سوف يشهد العالم على مسرح الشرق خلال اربعمائة عام صراعا من نوع الصراعات القديمة وسوف يبدأ بعد ذلك الصراع بظهور رجل فى البلاد القديمة يرتدى عباءة سوداء فضفاضة يحاول أن يحجب بها أشعة الشمس عن « البلاد الجديدة » ، وسوف يدخل العالم كله فى صراع ضد بلاد الشرق ، على الارض القديمة وتكون الغلبة فى الفترة الاولى من الحرب للتحالف الذى يتم بين « البلاد الجديدة » و « الدب الابيض » ثم يتفكك هذا التحالف بعد فترة لتنتصر عليهم البلاد القديمة ويسود السلام فى الدنيا فترة طويلة جدا من الزمان وقد يكون ذلك هو السلام النهائى » .

ولقد فسر بعض شراح هذه المذكرات رمز « البلاد القديمة » بأنها فلسطين أو ايران والبلاد الجديدة بأنها الولايات المتحدة ، وأما بلاد الدب الابيض فطبيعى وفق هذا الشرح أن تكون الاتحاد السوفيتى ، وقد ورد فى شرح المعاصرين لنوستراداموس أن تلك الرموز الواردة

فى مذكراته المكتشفة بعد وفاته بسنوات كانت بسبب
 خوفه من بطش زملائه فى الكنيسة الفرنسية الذين اتهموه
 بمشايعة بعض الافكار الاسلامية ، وقد يؤكد ذلك أن هناك
 ما يشبه التطابق بين ما اورده هذا الكاهن الفرنسى المغمور
 وبين ماورد فى مستهل سورة الروم بالقرآن الكريم من
 مراحل الحرب وما لها بين بلاد الروم وبلاد الاسلام ، حيث
 جاء قول الحق تعالى « غلبت الروم فى ادنى الارض وهم
 من بعد غلبهم سيفلون » صدق الله العظيم .
 وعلى اية حال فاذا كان المنجمون - كما يقال - كاذبين
 - ولو صدقوا .. فان العيون والاذان المعاصرة لا تستطيع
 الا ان تكون صادقة فيما ترى وما تسمع عن بدء تشكيل
 ملامح مشابهة لصورة الشرق الاوسط والعالم كمشا
 تصورهما نوستراداموس ابتداء من ظهور خومينى فى ايران
 بعباءته السوداء التى ترمز الى البترول ومحاولته حجب
 هذا البترول عن الغرب فى فترات معينة حتى يبلغ الامر
 فى العالم الغربى درجة من الاظلام والبرودة تشسبه
 الشمس حين تحجب طاقتها ، ثم هانحن اولئك بصدد
 سياسة وفاق تمضى ثم تنقطع ثم تمضى فتتقطع بين
 الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة ، واخيرا نجد ان
 اسرائيل بتحديثها لقرارات المجتمع الدولى وقوانينه
 المتعارف عليها وكأنها تدعوه الى منازلتها فى ساحة
 الشرق الاوسط او على ارض البلاد القديمة ، وقد يكون
 لبنان هو المقصود بهذه الساحة ، وقد تكون فلسطين او
 ايران ، ثم هاهى بواكير الحرب الطائفية بين « الشيعة
 والسنّة والدروز .. والموارنة » تظهر فى هذه المنطقة
 يساند كلا منها قوة دولية خارجية ذات توجهات ومصالح
 متباينة وما تزال هناك مجالات متسعة لدراسة احتمالات
 تطور هذه الصراعات الطائفية المحلية ، ومدى مايمكن أن

تصل اليه في وجود قوات دولية تحت علم الامم المتحدة
أو غيره ، والذي الذي يمكن أن تصل اليه استمرار
الامور الراهنة في القدس ، وموقف الفاتيكان من هذه
المسألة وتأثيرات فكرة « الجهاد الاسلامي » المتنامية الان
في منطقة الشرق الاوسط .

٤ - الخطر الاسرائيلي على مستقبل الامن القومي المصري والعربي

يمكن بغير حرج علمي كبير القول بأن اسرائيل لانزال
تعتبر المصدر الرئيسي لتهديد الامن القومي العربي حاليا
ومستقبلا ، اذ تحتل قواتها بالفعل اراضي دول عربية
مجاورة ، كما تقوم الفلسفة الاستراتيجية للدولة
الاسرائيلية - والتي لم ينكرها احد من قادة اسرائيل
السابقين أو المعاصرين - على أساس جوهرى خطير هو
تأثيره الواردة في التوراة : « في ذلك اليوم قطع الرب
مع ابراهيم ميثاقا قائلا : لنسلك اعطى هذه الارض من
نهر مصر الى النهر الكبير .. نهر الفرات » .
قال بن جوريون أحد مؤسسي الدولة الاسرائيلية في
ديسمبر ١٩٤٨ عقب معركة فلسطين : « ان الانتصارات
العسكرية الاخيرة هي احدى المقدمات لاهداف اسرائيل
البعيدة .. فعلى الشعب أن يكتل قواه للوصول الى تلك
الاهداف .. استعدادا للوصول الى الهدف النهائي في
بناء الدولة اليهودية وجلب يهود العالم جميعها وتحقيق
النبوذة الواردة في التوراة : من النيل الى الفرات
حدودك يا اسرائيل » .
وبن جوريون أيضا هو الذي قال ذات يوم لمراسل
أحدى الصحف « كان هناك قديما شعبان عظيمان

لا ثالث لهما هما اليهود واليونانيون .. ولسنا نرى
الآن اثرا للعظمة القديمة في اليونان الحديثة .. أما نحن
اليهود فلا تزال الرسالة في يدنا نريد أن نبلغها للعالم ..
ولقد قطعنا تلك الرسالة في منتصفها ، وفي الوقت
المناسب ستكون الملايين منا أقوى فأقوى وسنكمل
الرسالة « (١) » .

ويقول أسرائيل زانكويل أحد زعماء الصهيونية الأوائل
ومؤسس المنظمة الصهيونية لاستعمار الأراضي منسل
حوالي تسعين عاما « أن فلسطين وطن بلا شعب ، ويجب
أن تعطى لشعب بلا وطن .. وأن واجب اليهود هو أن
يضيقوا الخناق على العرب حتى يضطروهم الى الخروج
وليس في نفوسهم العودة » .

وأصرح من هذا قول الكاتب اليهودي « بن آفي » في
جريدة « دواهايوم » العبرية « أن على اليهود أن يطهروا
وطنهم من المفتصبين ، فعلى سكان فلسطين المسلمين أن
يرحلوا الى الحجاز والصحراء وعلى سكانها المسيحيين
أن يذهبوا الى لبنان .. »

وإذا زعم اليوم زاعم بأن تلك المآثرات والمقاتلات قد
صدرت في ظروف الانفعال اليهودي بالاضطهاد والشتات
فيما قبل انشاء الدولة الاسرائيلية وأن الفكر الرسمي
لهذه الدولة قد صار ملتزما بعد اكتساب الشرعية الدولية
واستقرار القوميات القانونية والاقتصادية والعملية -
بحدود العمل الدولي المقتن .. فكيف يمكن إذن تفسير
الادعاء الاسرائيلي المعاصر بأن منظمة الأمم المتحدة ذاتها -

(١) انظر مؤلف الاستاذ عبد المنعم خلاف مع القومية العربية
في ربيع قرن - مقال نقطة البدء في الاتجاه الصهيوني الى بلاد
العرب - مكتبة الانتاجو المصرية - القاهرة ص ١٥١ .

وهي التي تم في اطارها تقنين الوضع الرسمي للدولة
الاسرائيلية - تعمل على أسس غير أخلاقية (١) .

وكيف يمكن أيضا تفسير اصرار اسرائيل حتى الآن
على عدم تحديد حدودها الدولية في اطرار أو موثيق
قانونية ومسجلة ؟ .

وكيف يمكن أيضا تفسير غياب الإنكار الرسمي لهذه
التطلعات الاسرائيلية القديمة والتي لا يزال الكنيس
الاسرائيلي يحمل شعارها والامل فيها على جدران مبناه
وعلى السنة اعضائه ؟

وكيف يمكن أيضا تفسير توالي اعلانات ضم الاراضي
والمدن والمواقع التي قامت اسرائيل باحتلالها عقب
الحروب العديدة التي تمت بينها والدول المجاورة لها
كالجولان والقدس ، وبعض مواقع الضفة الغربية لنهر
الاردن ؟ وكيف يمكن تفسير عمليات التهويد للمدن والمواقع
التي لم يعلن ضمها بعد ، واتخاذ كافة الاجراءات
المضافة من أجل اخراج العرب منها وتقل المستوطنين
اليهود للحلول محلهم فيها ؟

وأخيراً .. وليس آخراً .. كيف يمكن تفسير تلك
التصريحات المنسوبة لقادة اسرائيل المعاصرين الذين
يتحدثون عن حق اسرائيل في أن تكون صاحبة الكلمة
الأولى والوحيدة في تسيير الاحداث على مسرح الشرق
الأوسط والبحر المتوسط (٢) .

(١) من بيان مندوب اسرائيل امام الجمعية العامة للأمم
المتحدة - اكتوبر ١٩٧٤ .

(٢) يقول جديعون روثايل المدير العام الاسبق للخارجية
الاسرائيلية في محاولة لإنكار تطلع فرنسا الى مركز متميز في
البحر المتوسط : « إن فرنسا تريد أن تحتل موقعا رئيسيا في

وقد تلجأ إسرائيل في بعض المراحل الى الظهور بمظهر السامى نحو معايشة الدول المحيطة بها معايشة سلمية ، وقد تذهب فى مقولاتها الدعائية الى تصوير مستقبل المنطقة على أنه مستقبل للتعاون الإيجابى البناء بينها وتلك الدول .. الا أن هذه الصور والأطروحات الدعائية لا تستطيع — برغم الجاذبية المؤقتة لبعضها — أن تخفى حقيقة التوصيف المقتل لمعايير المشاركة المطروحة فى هذه المشروعات بين العرب وإسرائيل ، فمعظم ما يقال عن هذه المشروعات يقوم فى أساسه على تصوير مجحف وتقسيم تصفى بين ما يسمى بالعقريّة اليهودية الخلاقة والمعرفة الفنية المتوافرة لدى إسرائيل ، من جهة وبين المال العربى والأيدى العاملة الكثيفة المتوافرة لدى الجانب العربى من جهة أخرى ، وهو تصوير يعكس على أحسن الفروض حرص إسرائيل على استغلال أكبر قدر ممكن من الامكانات والمزايا النسبية المتوافرة فى الاقتصاديات والأسواق العربية بما يحقق فى النهاية مصالح إسرائيل الخاصة ويضعف من طموحات التنمية والاستقلال لدى الغرب العربى .

ويعتبر المشروع الذى طرحته فى عام ١٩٦٧ الرابطة الاسرائيلية للعمل من أجل السلام نموذجاً معبراً عن هذه الخصائص والدوافع الاسرائيلية فى سائر المشروعات

البحر المتوسط كما كان يريد نابليون أن يعمل منذ ١٧٠ عاماً ، ولكنها يجب ألا تنسى أنه توجد الآن فى قطاع لا يستهان به من ساحل البحر المتوسط دولة قوية تسمى إسرائيل ولا يمكن بدون موافقتها أن يتم شيء فى الشرق الأوسط .
وكالة الأنباء الألمانية — تل أبيب — فى ١٧/١/١٩٧٠ — (رقم البرقية ١٥٩ — ٢٢٢٠) .

المطروحة ، ففي هذه الدراسة تقترح الرابطة فكرة سوق مشتركة لدول الشرق الاوسط تحصل فيه اسرائيل على النصيب الاوفر من مراكز الصناعات النووية والبتروكيمياوية والتعدين ، ومراكز الطب والسياحة ، وزراعة الحمضيات وتصنيعها ، وتقدم الدراسة في اطار دعائي جذاب يوهم الراى العام العالمى بعدالة التوزيع وعلميته بينما هو فى حقيقته حجب للدور الطبيعى الذى يرشحه الموقع الجغرافى والامكانات الذاتية لكثير من الدول العربية .

كذلك نستطيع ان نلاحظ الكثافة النسبية فى طرح الافكار والمشروعات الخاصة بالتعاون الاقتصادى المشترك بين اسرائيل والبلاد العربية فى توقعات خاصة تربط بمراحل الحرج فى الاقتصاد العربى ، او فى تطور الصراع الدبلوماسى بين اسرائيل والعالم العربى ، مما يسمح للبعض بالشك فى مدى صدق هذه المشروعات ومدى سلامتها من الناحية الموضوعية والاقتصادية حيث انه من الوارد فى تقدير البعض ان يكون الاعلان عن هذه المشروعات احد عناصر الافراء الاسرائيلى او الضغط الاسرائيلى للتعجيل بتحرير مشروعاتها الدبلوماسية والتفاوضية على حساب بعض المبادئ القانونية والاسس السياسية التى يتضمنها الموقف المبدئى للجانب المصرى او الجانب العربى .

ويمكن الى جانب ذلك ملاحظة عدد آخر من التطورات الحديثة التى ادخلتها اسرائيل مؤخرا فى مناهج ووسائل اقتربها من اهدافها وذلك فيما يتعلق بحدود استخدام القوة الحربية .. وهى مؤشرات - يفترض استمرارها والتوسع فى استخدامها مستقبلا - وذلك على ضوء غياب ما يثبت عكس ذلك -

أ - التحول من العمليات المحدودة الى العمليات الواسعة التي تستخدم من أجل أحداث التغيرات الديموجرافية الكبرى « عملية لبنان » .

ب - التأكيد على نظرية وايزمان في ضرب المراكز الرئيسية لدى الخصم والتحول من احتلال التخوم الى احتلال وضرب العواصم والمناطق الاستراتيجية العربية « ضرب المغال النوى العراقى - غزو بيروت » .

ج - التأكيد على مفهوم الحرب الاختيارية كبديل للحرب الدفاعية أو الاجهاضية .. ويقصد بذلك الحرب التي تخوضها اسرائيل بمحض اختيارها وفى التوقيت الذى تحدده .

د - توسيع نطاق المجال الحيوى الاسرائيلى ليشمل الدول الاسلامية والنظام الاقليمى الافريقى « محاولات الاقتراب من الهند - سرى لانكا - الصومال - قينيا - السودان - وتركيا » .

هـ - تنمية القدرة النووية تحسبا لاية مواجهة كبرى بين العرب واسرائيل . (١)

(١) ورغم تعدد اسرائيل احاطة برنامجها النووى منذ فترة طويلة بمفوض مقصود بحيث تسمح ببعض الشك فى امتلاكها للاقتيالة الذرية ويدون تسجيل هذا الموقف على نفسها ، فان المظاهر التى التقطها القمر الصناعى الأمريكى يوم ٢٢ سبتمبر ١٩٧٩ فى جنوب المحيط الاطلسى قد قطعت فى تقدير الكثرين هذا الغموض والشك . وقد وزد فى بعض تقارير مخابرات وزارة الدفاع الامريكية ان هذه المظاهر ليست الا شواهد تجرية قنديه ذرية مشتركة بين اسرائيل وجنوب افريقيا .. ويتبقى مع ذلك مسائل اساسية لا بد من حلها بالنسبة لاسرائيل واولها مسألة خط الامان النووى لهم وسط الظروف الجغرافية والطبيعية التى تحكم استخدامهم المحتمل لثل هذا السلاح مستقبلا .. انظر الدراسة الممتازة للواء احمد فخر - رئيس تحرير مجلة الدفاع القاهرة - العدد الثالث ابريل ١٩٨٥ .

و - القيام انفراديا بمشروعات داخلية من شأنها التأثير بالسلب على المركز الاستراتيجي للاطراف المجاورة « كمشروع شق قناة بين البحر الاحمر والبحر الميت » « مشروع تحويل روافد نهر الاردن » « زيادة عدد المستوطنات اليهودية على الحدود اللبنانية » « استقبال يهود الفلاشا القادمين من اثيوبيا » « التركيز على مشروعات الجلب السياحي في ايلات وطابا » .

• - مشروعات واتجاهات اقليمية اخرى ذات تأثيرات سالبة على المركز الاستراتيجي المصري في المستقبل :

والى جانب التطلعات والخطط والمشروعات المباشرة الامريكية والسوفيتية والاوربية والاسرائيلية ، توجد هناك اتجاهات ومشروعات اخرى تشهدا بين الحنين والاخر مساحة الشرق الاوسط والاقاليم المجاورة لها تلعب فيها اطراف عديدة ومتباينة المواقع والاتجاهات .. ادوارا ظاهرة احيانا ومستترة في احيان اخرى .. بحيث تختفى او تتميع فيها حقيقة القوى الاساسية والاهداف والمصالح التي تقف وراء الترويج لها .

وقد يبدو الشكل الخارجى لهذه المشروعات جليا لبعض دول المنطقة او معبرا عن المطالب والمصالح الموقوتة لبعض وحداتها ، الا انها لا تغلو - بحكم محصلة آثارها المتوقعة في المدى البعيد - من التأثير بالسلب على المركز الاستراتيجي المصري او العربي مستقبلا .

ونذكر هنا بعض امثلة لهذه المشروعات مع موجز مختصر لكل منها :

مشروع اطلس لنقل البترول من مناطق الخليج والسعودية الى الساحل الغربى لافريقيا :

وقد ورد اول ذكر لهذه الفكرة ضمن انباء تناقلتها الوكالات العالمية منذ عدة سنوات عن توقيع حكومة السودان لاتفاقيات مع بعض الشركات الامريكية بشأن مد خط انابيب بترول يقع من احد الموانى على البحر الاحمر ويمر عبر بلاد افريقية عديدة بينها الكاميرون وحتى السواحل الغربية لافريقيا مقابل رسوم مرور مجزية تحصلها السودان سنويا .

وقد تبين فى مرحلة لاحقة أن هذا المشروع وارد أيضا ضمن المشروعات الاقتصادية الليبية التى تخطط لها وتمولها تحت شعار التنمية الاقليمية لحزام السافانا الافريقى .. ولكن هذا المشروع الليبى الذى لم ير النور بعد والذى يقدر لتنفيذه مدة سبع سنوات تقسم امتدادا بحريا لانابيب البترول تحت سطح مياه البحر الاحمر من احد الموانى السعودية وحتى أحد الموانى السودانية لم يبدأ بعد ذلك الجزء البرى من هذا الخط يمر عبر تشاد ومالى والنيجر وموريتانيا « وليس من طريق الكاميرون » .

وبغض النظر عن مدى الجدوى الاقتصادية والصعوبات العملية والطبيعية التى تكثف هذا المشروع ، وبغض النظر عن ضخامة التكاليف الاستثمارية وعدم وضوح الجهة التى ستقوم بالتمويل والتأمين لهذا الخط ، وعدم وضوح الدوافع السياسية التى تقف وراء هذا المشروع .. فان المؤكد أن مثل هذا المشروع من شأنه التأثير على المعابر المصرية لنقل البترول وهى قناة السويس وخط سوميد وعلى الاخص فى المدى المتوسط .

المشروعات المائية على حوض نهر النيل :

تعتبر محاولة المساس بكمية المياه الواردة الى مصر عبر نهر النيل من أخطر المحاولات تأثيراً على المركز الاستراتيجى المصرى وعلى هذا الأساس تبدو أهمية التحرك المصرى لتأمين استقرار العلاقات مع دول حوض النيل والعمل والمشاورة الدائمة معها فى كل ما يتصل بالمشروعات المائية الجديدة التى يفكر فيها احد الاطراف . ويدخل ضمن ذلك محاولات تانزانيا مؤخراً لاستغلال مياه بحيرة فيكتوريا فى توسيع رقعة الأراضى المروية بواقع مائة ألف فدان لزراعتها قطناً ، وقيام اليوبىسا بطرح مشروعات مماثلة لإنشاء سدود جديدة ، وقد يستحق انتباهنا بحث معنى اشتراك كوريا الشمالية فى دراسة وتنفيذ كثير من المشروعات المطروحة . كذلك يلزم الانتباه الى خطورة الأفكار الليبية الشاردة بتحويل جزء من مجرى النيل الى واحة الكفرة بالصحراء الليبية ، والى خطورة انفراد السودان او الشركات الأجنبية العاملة فى مشروع قناة حـونجلى بمتابعة التنفيذ بعيداً عن مشاركة مصر او متابعتها .

تناقص الاهمية الدولية للبترول العربى :

الى جانب النفاذ التدريجى لاحتياجات البترول فى العالم العربى والذي تقدر له بعض الدراسات الأجنبية ان يحدث فى الفترة من ٢٠٢٥ - ٢٠٣٥ ، فان هناك أخطاراً ومؤثرات سلبية أخرى من شأنها التأثير على أهمية البترول العربى - حتى قبل نفاذه . . وأهم هذه الاعتبارات ما يلى :

١ - نمو مصادر الطاقة البديلة خارج منطقة الشرق الأوسط وعدم الاستعداد العربي الكافى للانتقال الى هذه البدائل من الناحية الفنية والتكنولوجية والاقتصادية .

ب - تزايد أهمية أسواق البترول في جنوب شرقي آسيا .

ج - عدم مقدرة القنوات الحالية لمرور البترول على استيعاب كافة صادرات المنطقة المتوقعة خلال السنوات العشر القادمة .

د - ظهور بدائل جديدة لمعابر نقل البترول الى أوروبا كخط أطلس المقترح ، والقناة الإسرائيلية المقترحة ، والنقل برا عبر الأراضي التركية .

تزايد العمالة الآسيوية في بلاد المشرق العربي :

يعتبر تزايد نسبة العمالة الوافدة الى العمالة الوطنية في أى موقع وتحت أى ظرف من المصادر التى يمكن أن يتهدد بها الأمن القومى للدول المستقبلية لهذه العمالة .. وفى إطار العلاقات العربية المتداخلة قد يكون هذا القول صحيحا الى حد ما ، لكنه يصير يقينا فى حالة استخدام العمالة الأجنبية من خارج الاقليم العربى . ولقد اتسع تدفق هجرة العمالة الآسيوية الى منطقة الخليج والسعودية اتساعا طفريا فى أواخر السبعينات ، فقد بلغ عدد الآسيويين فى هذه البقعة من باكستان فقط عام ١٩٧٩ حوالى ١٢ مليون شخص ، بعد أن بدأ الرقم فى عام ١٩٧٥ بحوالى ٢٠٠.٠٠٠ فقط . وقد أدت أرقام عام ١٩٧٩ الى حالة من شبه التعادل بين حجم تدفق العمالة المصرية وحجم تدفق العمالة الباكستانية .

ثم ظهر بعد ذلك فى أوائل الثمانينات تطور آخر فى تركيب العمالة الآسيوية ، فبالإضافة الى الهندوس والباكستانيين بدأ الكوريون والتايرانيون والفليبينسيون وجنسيات أخرى يظهرون فى الخليج . وقد جاء معظم هؤلاء العمال بشبكة جديدة من العلاقات الاجتماعية كما ابتكرت شركاتهم أساليب ووسائل جديدة تضمن استمرار التدفق وانتظامه وزيادة قبول الدول المضيفة لهم^(١)

والذى يهمنى فى هذا الصدد هو التأثيرات السالبة التى ترتب على هذا الحل الجديد للأسويين فى مواقع الامتداد الطبيعى لمصر والوحدات العربية الأخرى المكتظة بالعمالة الزائدة ، كما يهمنى دراسة أثر النمط المعيشى والثقافى للأسويين على النسق الاجتماعى والقيمى فى الحياة العربية .. وتؤكد كثير من الدراسات التى تمت حتى الآن أن زيادة العمالة الأجنبية عن العمالة الوطنية فى بلاد كالامارات وقطر والكويت والسعودية من شأنه تهديد مستقبل الاستقرار السياسى والاجتماعى لهذه البلدان (١) .

كما تؤكد بعض التنبؤات أن البلاد المكتظة بالسكان كمصر واليمن سوف تواجه احتمال قيام اضطرابات داخلية عندما يصبح خيار الهجرة الى الخارج غير متاح للعديد من العمال بسبب إحلال الدول المستقبلة للعمالة عمالا آخرين غيرهم .. أو لآى سبب آخر «٢» .

(١) انظر د . عبد المنعم المشاط : البعد العربى للأمن القومى المصرى دراسة منشورة فى مجلة الدفاع - العدد الثالث - إبريل ١٩٨٥ تصدر بالقاهرة ص ٦٢ .

(٢) د . نازلى شكرى - استاذة العلوم السياسية بمعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا - ديناميكية الهجرة المعاصرة فى الشرق الأوسط ، منشور بالسياسة الدولية - القاهرة عدد يوليو ١٩٨٣ ص ٦١ .

تشجيع الاقليات ومشروع الكانتونات الطائفية بالمنطقة:

ترجع افكار التقسيم الطائفي لدول الشرق الاوسط الى فترة الحروب الصليبية التي تسابقت فيها بعض الدول والوحدات الاوروبية على حماية ما اسسمته بالاقليات والمقدسات المسيحية في الشرق ... ثم تجددت هذه الافكار مع مراحل التخطيط لانشاء الدولة الاسرائيلية بحيث تكون دولة يهودية خالصة مما استدعى تفريغ الدولة الجديدة من سكانها غير اليهود وتهجيرهم بالاغراء تارة وبالتهديد تارة اخرى الى مناطق التجمع الطائفية او العنصرية المناظرة لهم خارج الحدود ... وصارت هذه السياسة احدى العلامات البارزة للممارسات الاسرائيلية شبه اليومية في التعامل مع السكان العرب داخل الاراضى الفلسطينية المحتلة ، وتؤكدت بوضوح اكبر فى المراحل الاخيرة من خلال الممارسات الاسرائيلية اثناء غزو لبنان .. الامر الذى يمكن تجميع خيوطه بحيث تتكون لدينا فى النهاية صورة لمنطقة الشام وقد تصدرتها دولة « اسرائيل اليهودية » الخالصة ومن حولها دولة « لبنان المارونية » ودويلات صغيرة اشبه بكانتونات « للدروز » و « الشيعة » و « السنة » و « العلويين » .

ونفس هذا التصور وارد فى اكثر من بقعة من بقاع العالم العربى والشرق الاوسط .. فالتخطيط يتم على قدم وساق لفصل جنوب السودان عن شماله بحجة استقلال الهوية الطائفية والثقافية لاهل الجنوب ، كما يتم بدرجات متفاوتة السرعة والوضوح بالنسبة للاقلية الكردية فى العراق والقبطية فى مصر .

ويرى البعض ان انفجار الثورة الاسلامية في ايران بالشكل الذي حدث كان أحد العوامل الرئيسية التي عجلت بزيادة وضوح هذا المخطط والبدء تدريجيا في تنفيذه بواسطة اسرائيل من ناحية وبعض الشخصيات المحلية العميلة او الجاهلة من ناحية أخرى .

وبدعى ان المستفيد الاول من وراء هذا التفتيت النووي للوحدات السياسية بالمنطقة هو اسرائيل والقوى الطامعة في الشرق الاوسط ككل حيث يقدم هذا التقسيم الطائفي أفضل طريقة لشغل شعوب هذه المنطقة بصراعات محلية لتشتيت الانتباه بعيدا عن أى محاولة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

تحديات الطبيعة .. والبيئة .. فى المستقبل

لا تقتصر دوافع القول بوجود التسليح السريع بمناهج وأدوات دقيقة لرصد المستقبل والاعداد له على الاخطار السياسية والعسكرية الواردة من خارج الحدود ، وانما يدعو أيضا الى هذا الوجود - وببنفس أهمية الاسباب السابقة - عدد من التحديات الطبيعية والمشاكل البيئية التى يتوقع أن تشهدها منطقتنا خلال السنوات العشرين القادمة . بل ان منها ماقد بدأت بواكيره تظهر بالفعل فى افق حياتنا المعاصرة ، وهذه التحديات الطبيعية والبيئية سوف يلزم لمواجهتها بعد رصدها - استعداد دقيق وحلول علمية وغير تقليدية من واقع ما انتهت اليه أحدث أبحاث العلوم وما يستجد عليها مستقبلا .

وسوف نتناول هنا فى عجالة مختصرة بعضا من هذه المشاكل الطبيعية والبيئية المتوقعة مكتفين فى العرض بالإشارة الى الأبعاد الإجمالية العامة لتلك المشاكل ، وانعكاساتها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المتوقعة دون الدخول الى تفاصيلها الفنية التى تحتاج خبرات أكثر تخصصا .

١ - مشكلة الجفاف :

تستخدم مصر حاليا حوالى ٥٠ بليون لتر مكعب من المياه وذلك من بحيرة ناصر . وسوف يؤدى نقص المياه فى البحيرة بسبب ظروف الجفاف فى هضبات أعالي

النيل الى التأثير بصورة مباشرة على حالة الزراعة المصرية
وامكانيات توليد الطاقة ، مما قد يحدث بالتسبب آثارا
فى الميزان التجارى وميزان المدفوعات بالإضافة الى ما قد
ينتج عن هذا الوضع من تناقص فى حجم الحركة
السياحية الوافدة الى البلاد وحجم الهجرة منها الى
الخارج .

وقد يكون من بين العوامل المؤثرة أيضا فى كمية المياه
المتوافرة بمصر ظاهرة الفاقد فى مياه بحيرة السد العالى
ووفقا للقياسات المتوافرة لمعدلات التبخر التى مسبق
رصدتها باستعمال أجهزة القياس الفنية عند كل من اسوان
وحلفا يتبين أن متوسط التبخر السنوى من بحيرة السد
العالى يبلغ ١٠ مليارات متر مكعب . كذلك أسفرت
الابحاث التى تمت لتحديد معدلات التسرب من حوض
خزان السد عن تقدير الفاقد بالتسرب بما قيمته مليار
متر مكعب سنويا ، وهى كمية تعتبر ضئيلة على كل حال .
ويقل تأثيرها مع مرور الزمن نظرا لقيام الطمي المخزون
فى البحيرة بسد أى مسام أو قوالب فى الطبقات الارضية
المحيطة .

٢ - احتمالات النحر والاطماء ، وزيادة الملوحة فى حوض النيل :

تتفق معظم النظريات الهندسية فى مجال الري الى
أن أى مشروع لتخزين مياه الفيضان المحملة بالطمي
يترتب عليه إطلاق المياه من الخزان راتقة .. مما يؤدي
الى حدوث نحر بقاع مجرى النهر .
ووفقا للدراسات الخاصة بمشروع السد العالى فإن
ظاهرة النحر الكثيف خلف قناطر أسنا سوف تحدث

مع مرور سنوات طويلة .. وقد يمكن بمتابعة النحر فى
الجبى الاول « اى بين اسوان واسنا » تلافى تأثير النحر
خلف اسنا قبل حدوثه بوقت كاف (١) .

وبرغم ان عددا كبيرا من معارضى فكرة السد العالى
ومنتقديه كانوا قد اقاموا بعض اعتراضاتهم القوية على
اساس هذه الاحتمالات المتعلقة بظاهرة النحر ، الا ان
بعضا منهم قد تراجع فى فترات لاحقة عن قسم كبير
من تقديراته المتشائمة وذلك بعد ان اتخذت الاجراءات
الفنية الوقائية وبعد ثبوت ضلالة معدل النحر بخلاف
المتوقع له سابقا . (٢) .

اما ظاهرة الاطماء فى بحيرة السد العالى فلا تزال
من بين الموضوعات التى تشغل الاهتمام والقلق بالنسبة
لاثرها على حوض الخزان اولا ، ثم تأثيرها على خواص
التربة الزراعية التى تحرم تدريجيا من الاطماء السنوى
بواقع ٤ ملايين طن سنويا فى المتوسط « يمثل ذلك خوالى
٩ ٪ من القيمة الكلية المضافة سنويا الى التربة
المصرية » . (٣) .

(١) د . مهندس عبد العظيم ابو العطا : مصر والنيل بعد
السد العالى أصدرته وزارة الري واستصلاح الاراضى - يناير
١٩٧٨ ص ٣٦ .

(٢) قدم المهندس على فتحى ، خبير الري المصرى فى
عام ١٩٥٦ اول محاولة للتنبؤ بالنحر الشامل . ثم عاد فى عام
١٩٧٠ ليقيم تقديرات مختلفة الى حد كبير تحت عنوان :
(اعتبارات حول مشكلة النحر) . ثم عاد للمرة الثالثة ليقيم
فى عام ١٩٧٦ منكرة من جامعة الاسكندرية تحت عنوان :
(تقدير النحر المتوقع على اساس ما حدث فعلا حتى الان)
وهى تتضمن تراجعا ملحوظا عن تقديراته الاولى .
(٣) د . عبد العظيم ابو العطا . المرجع السابق ص ١٠٨ .
ص ١٠٩ .

كذلك يشير البعض الى ظاهرة الضعف التدريجى فى مسامية التربة المصرية واختناق البكتريا الارضية بسبب احتجاب طمى الفيضان مما يؤدى الى ضعف الانتاجية الزراعية لبعض الاراضى .

وفى تقديرنا فان الظاهرة الاكثر خطورة من الاطماء المفقود بسبب حجب الفيضان وراء السد العالى هى تجريف الاراضى الزراعية بهدف تصنيع الطوب الاحمر او لاسباب اخرى . ولاشك ان مآخذته الدولة مؤخرًا من اجراءات حازمة لانهاء هذه الظاهرة واغلاق قمائن الطوب الاحمر يعد من الاجراءات الاستراتيجية ذات النظرة المستقبلية الحكيمة والواعية .

كذلك قد يشار هنا الى ظاهرة زيادة نسبة الملوحة وارتفاع مناسيب المياه الجوفية فى بعض الاراضى بسبب حرمان الارض من غسيل مياه الفيضان ويقطع بعض الجزاء بأن تلك المشكلة لا صلة لها بالسد العالى ، وأن ظهورها سابق لانشائه ، وهى ظاهرة طبيعية يمكن التحكم فيها عن طريق ترشيد استخدام المياه ، وعمليات الصرف وتجنب استصلاح الاراضى الجديدة فى مناطق تعلو

المناطق القديمة ، والحرص على عدم تضرير نفايات وعوادم المصانع فى حوض النهر الكبير .

٣ - النقاء التدريجى لاحتياطى البترول وغياب الموارد المعدنية البديلة :

تقدر حياة المخزون العربى من البترول بمدة خمسين عاما او اقل قليلا . . وتتوقع بعض الدراسات ان تصل صادرات البترول العربى الى الخارج فى عام ٢٠٠٠ الى ٥٠ مليون طن وليس ثمة شك فى ضرورة البحث منذ

الآن عن المقومات المتوقعة للحياة الاقتصادية العربية في حالات نفاذ هذا المخزون الهائل الذي أودعته الطبيعة في قلب الارض العربية ، وعما اذا كانت هناك ثروات طبيعية بديلة يمكن ان تحل محل هذا الرصيد المتناكسل شيئا فشيئا .

وقد يقال ان خام الذهب متوافر في بعض مناطق الصحراء الشرقية بمصر وبعض المناطق الجبلية في اطار سلسلة الاوراس بالمغرب الغربى ولكن المسألة الاهم هي مدى التكلفة المطلوبة لتشغيل مناجم الذهب تشسيلا اقتصاديا . . وماهى السياسة الاستثمارية والامنية المثلى التى يلزم اتباعها في هذا الشأن . . وذلك على ضوء حقيقة انفراد شركات التعدين الاجنبية الكبرى بمزايا التشغيل الاقتصادى والوسائل التكنولوجية المتقدمة فى حين تفتقر معظم مؤسسات التعدين الوطنية فى العالم العربى وخاصة المشتغلة بالمعادن الاستراتيجية النادرة الى هذه المزايا .

٤ - مشكلة التصحر :

افادت الصور الفضائية التى قام بالتقاطها المسكوك الفضائى « تشالنجر » للصحراء الغربية فى مصر أن حوالى ثلثى الصحراء مغطى ببطانية من الرمال تسكونت بفعل الرياح وطبيعة التضاريس فى شكل كثبان رملية . . ولقد أثبتت دراسات مركز دراسات الارض والكواكب التابع لمعهد سميث سونيون بواشنطن أن هذه الكثبان الرملية هى السبب المباشر لصعوبة تعمير الصحراء . . . حيث انها تضرر الزراعة وتسد الطرق وتؤثر على خطوط التليفونات وتحيل حياة الانسان والحيوان فى هذه المناطق الى حياة شاقة .

وتقوم الدراسات حاليا حول هذه الظاهرة بتحديد سرعة حركة الرمال ومعدلها واتجاهها بحيث يمكن التنبؤ مسبقا بالاماكن التى ستعرض لفيضها .. ويجرى حاليا تنفيذ مشروع مشترك بين جامعة المنيا فى صعيد مصر والكلية الفنية العسكرية بالقاهرة لدراسة زحف الكثبان الرملية على الاراضى الزراعية فى غرب وادى النيل ليس فقط فى مناطق الواحات بالصحراء ولكن ايضا بمحافظة الفيوم وبعض المحافظات الاخرى التى تتعرض بطبيعة موقعها لهذه الظاهرة المثيرة للقلق (١) .

وهناك طرق عديدة للتغلب على هذه الظاهرة لكنها حتى الان مكلفة وغير اقتصادية وهى تختلف من بلد لآخر حسب ظروفه وامكانياته .. فى السعودية وايران مثلا تقوم سلطات البيئة برش خام البترول فوق الرمال لتثبيتها لسنوات عديدة ومنعها من تكوين الكثبان الرملية .. اما فى الجزائر فقد قام الاهالى مع الحكومة بتشجير منطقة طولها ١٣٠٠ كيلومتر سميت بتجربة « السائر الاخضر » .. وفى امريكا تقوم بعض هيئات البحث بدراسة امكانيات نجاح رش احدى المواد الكيماوية على الرمال لتثبيتها وخاصة فى صحراء نيفادا الكبرى (٢) .
وبرغم أن تجربة الاهالى فى مصر لزراعة الاشجار

(١) انظر مقال : الدكتور فاروق الباز - وادى النيل فى صعيد
مكوك الفضاء - مجلة وادى النيل - العدد الثامن مارس ١٩٨٥
ص ٦٠ .

(٢) من محاضرة للدكتور فاروق الباز عن استخدامات
ابحاث الفضاء فى تنمية الصحارى المصرية .. القاها فى اجتماع
الجمعية العربية للتعبدين والنفوس - يوليو ١٩٧٩ - وقد نشر
ملخص لها بمجلة الشباب وعلوم المستقبل - العدد ١٢ السنة
الثانية يوليو ١٩٧٩ - اعداد راوية سالم ص ٢٥ .

والنخيل قد ثبتت لها بعض الفعالية فى بعض المناطق
الا انه قد ثبت فى مناطق معينة ان الكتبان الرملية يمكن
ان تضر تلك الاشجار .

وقد قيل فى بعض الدراسات العلمية ان افضل
الحلول للتغلب على ظاهرة التصحر هو محاولة تجنب
مناطق الكتبان الرملية عند اختيار مناطق التعمير والبعد
عن طريقها او اختيار الاماكن التى لن تصلها الكتبان الا
بعد مئات السنين بحيث تكون قسما استفدنا الفائدة
القصى من هذه الاماكن .

وعلى وجه المصوم فان تحقيق التعاون والتنسيق بين
الهيئات المعنية بهذه الظاهرة فى مصر مع مثيلاتها فى
الدول العربية التى تعاني من نفس المشكلة يمكن ان يحقق
فائدة هامة فى معالجة المشكلة واختيار انسب البدائل
والحلول من الناحية العملية . . وقد يكون مفيدا الاشارة
هنا الى الدراسات المشتركة التى بدأت بالفعل بين
جامعة قناة السويس فى مصر وكل من جامعتى اليرموك
والجامعة الاردنية فى عمان . . كذلك يمكن الاستفادة
بأعمال قسم الخرائط الساحية بجامعة الملك عبد العزيز
فى جده بالملكة السعودية الذى يقوم بدوره بالاعتماد
على الصور الفضائية المجسمة التى يلتقطها المكوك الفضائى
الامريكى .

• - مشكلة تلوث البيئة :

تعتبر ظواهر التلوث البيئى من اكثر العوامل التى
سوف تحكم فى المستقبل المنظور أساسيات التصنيع
والتوطن الصناعى ، ولذلك فان التعرف على الآثار
الكيمائية او الطبيعية الجانبية المحيطة بأى مشروع جديد

سيكون شرطاً من شروط هذه السياسات الجديدة .
وهناك مجالات عديدة يلزم الانتباه فيها الى نواع
التلوث وحجمه واثاره ، والاحتياطات الامنية والوقائية
اللازمة له ، ومن هذه المجالات « النفايات الذرية الناتجة
عن مشروعات توليد الطاقة بالدرة ، والصرف الصحي
على شواطئ البحار ، وتسرب الغازات من المصانع ،
وعوادم السيارات ، والفلاحة الترابية الكثيفة التي تغطي
سماء القاهرة في الحدود بين جبل المقطم وضسفة
النيل » . كذلك قد يلزم الانتباه الى بعض الاشكال
الآخري للتلوث البيئي كظهور « نباتات طفيلية تغطي صفحة
مياه النيل فيما يسمى بظاهرة ورد النيل » وما يسمى

بالتلوث الضوضائي Noise Pollution

الذي ينتج بسبب ارتفاع اصوات الاجهزة ووسائل النقل
ويسبب تناقصا ملحوظا في قدرة السمع البشرى وحالة
السلام النفسى والتماسك العصبى .
وقد يقال لدى البعض أن مثل هذه الامور تدخل في
عداد المشاكل الترفية ، ولكننا نكتفى هنا بالاحالة الى
ما أوردناه في إستهلانا لهذا الفصل بشأن مناقشة
مسألة مدى الترفية ومدى الوجوب الحيوى فى مثل
هذه الظواهر والابحاث المستقبلية .

٦ - الانماط المناخية الجديدة :

أثار تكرار ظواهر انخفاض درجة الحرارة غير المعتادة
فى شتاء الشرق الاوسط والعالم مضافا اليه تكرار
ظواهر الجفاف فى افريقيا جنوب الصحراء والهنند
وجنوب آسيا . . وانتقال هذه الظاهرة تدريجيا الى

الشمال .. تساؤلات وتنبؤات عديدة عن المستقبل ..
وعما اذا كان يحمل فى طياته ملامح تغييرات جوهريّة
للنمط المناخى التقليدى السائد فى العالم .. ومدى تأثير
منطقة الشرق الاوسط بهذه التغيرات وانعكاساتها على
مختلف مجالات الحياة فى الزراعة والرى والسياحة
والصيد والنواحي الاخرى .

ولقد عقد اتحاد معاهد الدراسات المتقدمة فى المانيا
الغربية حلقة بحث متخصصة فى عام ١٩٧٤ بمدينة بون
لدراسة هذه الظاهرة وخرج المجتمعون باجماع على أن
« الاتجاه المناخى الحالى الذى يميل الى البرودة سوف
يستمر الى نهاية هذا القرن .. وأن هناك كارثة مناخية
محتملة فى نهاية العقد القادم .. ومن المتوقع أيضا أن
يكون المناخ أكثر تقلبا منه فى العقود الماضية ..

وذكر التقرير الختامى لهذه الحلقة البحثية أنه اذا
كانت حاجة الدول والشعوب للعمل شديدة للغاية فإن
الوقت المتاح قصير أيضا للغاية .

ولأن المناخ ظاهرة عالمية فإن أى تغيير يطرأ عليه فى
اقليم لاشك أنه يؤثر على اقاليم الأرض الاخرى ، والدليل
على ذلك أنه فى الفترات التى تشتد البرودة فى أوروبا
وتتقدم الثلوج نحو الجنوب يصحبها ضعف فى هبوب
الرياح الموسمية على الهند وقرب افريقيا ، وبالتالي
تصاب بالجفاف .

وبينبى أن التغيرات المناخية لا بد وأن يصحبها تغيرات
حضارية وعلى ذلك فإن التحول المناخى الذى تشهده
الكرة الأرضية الآن سوف يكون به آثاره الرهيبة اذا لم
تخطط له ، ومن أوائل المسائل التى ترتبط بهذه التأثيرات
ظواهر الهجرة السكانية ، وهى إذ ذاك - للأسف -

هجرة اضطرار ، وليست كما هي الآن هجرة ارادة واختيار .

وقد يكون من المهم بعد هذا الاستعراض الموجز لابرز المشاكل الطبيعية والبيئية المتوقعة مستقبلا - الاشارة الى التداخل الظاهر بين هذا النوع من التحديات والاحطار السياسية السابق الاشارة اليها ، ويبدو هذا التداخل فى حقيقة اهتمام اسرائيل وعدد من القوى الاجنبية ذات التطلع الحضارى المنافس لمنطقة الشرق الاوسط برصد هذه الظواهر البيئية الخطيرة ، وتفرغ جزء كبير من امكانياتها البحثية لبحث الوسائل الكفيلة بمواجهة هذه المشكلات المتوقعة سواء للتعجيل بها واستثمارها فى اضعاف المركز الاستراتيجى لمصر والعالم العربى ، أو للترويج بانها الجهات الوحيدة القادرة على التصدى بنجاح لمثل هذه الظواهر والتحديات الطبيعية واستخدام هذا الترويج كوسيلة من وسائل الضغط والاغراء الموجهة لاضعاف الارادات السياسية المحلية فى العالم العربى امام الطالب الاسرائيلية والمطالب الاجنبية الاخرى (١) .

(١) من امثلة هذا التداخل قيام اسرائيل بالدعاية الواسعة لتجاربهما المحلية الناجحة فى تحلية مياه البحر ، والاستخدامات الرشيدة للمياه ، والاستزراع الناجح للاراضى المقاحلة والصحراوية ، وقيامها بابحاث متقدمة عن التصحر والجفاف ، وكيفية حماية البيئة من مختلف مظاهر التلوث .

ويعتبر المؤتمر الحادى والثلاثون لخريجي اكااديمية لاهى للقانون الدولى الذى عقد بفندق شيراتون بالقاهرة فى اوائل مايو ١٩٨٥ آخر مظاهر هذه الدعاية الاسرائيلية .

مشاكل البنية الاجتماعية .. ومرحلة مفترق الطرق

ليس من قبيل التزيين البلاغى ولا من قبيل التضخيم السياسى ان يقال بان المرحلة الراهنة فى الحياة الاجتماعية المصرية تمثل مفترقا حقيقيا للطرق فى كثير من جوانب البنية الاجتماعية . وهذا « المفترق » فى تاريخ التطور الاجتماعى يعبر عن « النقطة » او « الحالة » التى تصل اليها الظواهر والمشاكل الاجتماعية بعد تاريخ طويل من التطور التلقائى والطبيعى ، والتى يتحتم عندها قدر من التدخل الارادى لحسم مشكلة الاختيار بين الاستمرار فى المعالجات التقليدية بما تكلفه من مزايا الاستقرار الشكلى وما يعتمدها من أوجه عيوب وقصور فى الفعالية او الانتقال الى معالجات ومناهج جديدة وقيم تقليدية ترتبط فى العادة بقدر من القلق والتردد فى المراحل الاولى وان توافر لنتائجها النهائية قدر أكبر من الفعالية ونصيب أوفر من النجاح .

ومشكلة هذا المفترق التاريخى لا يتوقف عند الاختيار نظريا بين البدائل والمسالك ، وانما تمتد لتشمل ايضا مشكلة البحث عن قوة الدفع والتحصيل اللازمة لتأمين المسار المختار ضد المقاومات الطبيعية او المفتعلة التى ترتبط حتما باختيار بديل دون بديل او انتهاج مسار دون آخر .

وفى حالتنا المصرية نستطيع أن نلمح إبعسasad هذا
المفترق على النحو التالى .

* بلغت مشكلة الانفجار السكانى حدا أصبح من
المحتم أمامه اجراء اختيار حاسم . ويزيد من اشكالية
هذا الاختيار أن طرائق المعالجة العلمية والمؤسسية
الواردة محكومة بقيود ثقيلة من موروثات القيم ، وراسخ
الطبائع ، ومحدودية المعرفة ، وضيق الامكانيات المادية .
* وتوزيع الثروة فى مصر مسألة جد خطيرة . وما
يزيدها تعقيدا أن مناهج المعالجة المطروحة على الساحة
لا تخلو من الخضوع لتصنيفات ايدولوجية مسبقة ،
بحيث يصعب سواء على الحاكم أو على المحكوم - أن
يختار بطريقة عملية ومتحررة - بين هذه المناهج دون
التعرض للارهاب الفكرى والمصادرة أو الزايدة السياسية
من جانب الواقع الايدولوجية والطبقية المغايرة .

* ومشاكل التعليم والامية لها أثرها المزدوج على
مستقبل البلاد سواء القريب أو البعيد إذ يترتب على
استمرارها بأحوالها الراهنة عدم القدرة على التعامل
مع حلول المشاكل السياسية أو الاقتصادية سواء كانت
تلك الحلول تقليدية أو غير تقليدية . وكذلك تحول
الامكانيات المادية والتنظيمية المتاحة حاليا دون اتخاذ
السبل المثلى لمواجهة المشكلة فى جذورها .

* والظاهرة الدينية فى مصر والعالم العربى عموما
لم تعد تمثل فقط إحدى شواغل الفكر والاعتقاد والسلوك
الاخلاقي .. بل صارت شغلا شاغلا أمام صناع القرار
السياسى والاجهزة المعنية باستقرار الامن القومى .

* وقضية التعدد الحزبى فى الحياة السياسية لها
مزاياها ولها عيوبها . ويتوقف الكثير فى المستقبل على

مدى التطور أو التطوير الذى سيتم فى روح واطصار
الممارسة الحزبية والتقنيات التى ستدخل عليها .

✽ وحالة الجريمة بلغت فى حجمها وأشكالها وأدواتها
ونوعية مرتكبيها حداً غير مألوف طوال التاريخ الاجتماعى
الطويل لمصر ، بحيث صار محتوماً اتخاذ إجراءات غير
مألوفة أيضاً لمواجهة . وقد يزيد من صعوبة الأقدام
على مثل هذه الحلول الشوط الذى قطعته الحياة
الاجتماعية والسياسية المصرية فى مجال التشريع
والممارسة الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان . كما
قد يزيد من صعوبة التصدى علمياً للمشكلة استمرار
شيوع بعض القيم والتقاليد التى من شأنها تعويق
المسألة أو المتابعة على النحو اللازم .

✽ والعلاقة بين الأجيال : مسألة تستحق وقفة
فحص وتأمل ، حيث بلغت ظواهرها شأواً بعيداً فى
الانقطاع ، بل فى الكراهية أو السلبية وبديهي أن يكون
من بين تصورات الحلول أمور تتصل بالعملية التربوية
والتعليمية ، وبعملية التوجيه الدينى ، وبعملية القدوة
والمثال .

وفى ما يلى تفصيل لابرز المشاكل المذكورة التى يتوافر
فيها قدر أكبر من المحورية المؤثرة فى تغييرها من قضايا ،
مصحوبة ببعض مؤشرات واتجاهات المعالجة المقترحة
لها .

أولاً : الانفجار السكاني أو معادلة الأرض . السكان :

على خلاف المشاكل الاجتماعية والاقتصادية الأخرى
فإن مشكلة اختلال التوازن الكمي والكيفي بين الأرض
وسكانها تعد بطبيعتها من المشاكل غير القابلة للحل

الجدري الحاسم في المدى المنظور . وعلى ذلك فان انساب الطرق من الناحية العملية هي التسليح في المدى القصير - بقدرات خاصة في ادارة المشاكل Crisis Management وعلى المدى البعيد - بالتفكير في اطرار غير تقليدية للحلول .

والمشكلة في الحالة المصرية تتميز بحدة كل من ابعادها الثلاثة :

✽ فالبعد الاول الخاص بمعدل التزايد السكاني السنوى قد وصل وفق الاحصاءات الاخيرة الى ٢.٣٪ كما ان عوائق الحد من تزايد هذا المعدل يشترك في تشكيلها الرؤية الدينية ، ونسبة الامية ، وتقدم الخدمات الصحية ، ونوعية الشعور الوطنى والمسئولية الاجتماعية للفرد .

أما البعد الثانى فيتمثل في محدودية الارض الزراعية الحالية وعدم قدرتها - حتى بعد اضافة مساحات جديدة اليها - على الوفاء باحتياجات الغذاء الاساسية للسكان المتزايدين في المستقبل .

✽ والبعد الثالث : يتمثل في تكديس السكان في مساحة ضيقة ومحددة من اجمالى مساحة مصر الكلية مما يخلق كثيرا من المشاكل والصعوبات في تادية الخدمات وتسيير المرافق العامة .

وعلى ذلك فان مواجهة المشكلة السكانية في مصر ينبغى ان ينطلق من هذه الابعاد الثلاث وحيث ان العوائق لاتزال قوية امام امكانية تخفيض المعدل السنوى للزيادة السكانية فان مواجهة المشكلة في المدى القصير والمتوسط لن تخرج عن أن تكون تثبيتا لعناصر المشكلة كما هي الان باحتوائها والتخفيف من تفاقمها .

وقد انتهت نتائج مؤتمر تنمية الصحراء المصرية الذى عقدته الجامعة الامريكية بالقاهرة فى نوفمبر ١٩٧٨ الى ان « تنمية الصحراء ذاتها ليست كافية لحل مشكلتنا الغذائية والسكانية لان الحد من الانفجار السكاني ضرورة حتى ولو نجحنا فى تحويل كل صحارىنا الى مزارع خضراء » (١) .

وبرغم التحفظ الذى قد يرد لاسباب كثيرة على مثل هذه النتيجة الموهلة فى تشاؤها ، والموهلة فى ذات الوقت فى « احاديث » اتجاهها اى فى تأسيسها على مبدأ « اما تحديد النسل او .. الكارثة » فانها تظل ذات قيمة فى التعبير عن ضرورة الاهتمام بالعنصر الاول للمشكلة الا وهو تزايد الحجم السكاني فى مصر .

غير ان هناك من يرى امكانية المعالجة بوسائل اخرى تقف جنبا الى جنب مع مشروعات تنظيم الاسرة وتنظيم النسل . ويعتقد هؤلاء من يقين له مشروعيته المستندة الى سوابق وتجارب الآخرين . ان اراضى مصر الشاسعة لا بد وان تكون قادرة على استيعاب الحجم السكاني المتزايد لو احسن التخطيط لها واستحدث فيها طرق علمية ووسائل غير تقليدية . ويطرح المتفائلون مبدئيا عددا من الاسس اللازمة لرسم خطط التعمير الصحراوى وذلك على النحو التالى : -

١ - ضرورة ان تستهدف خطة التعمير الصحراوى الحصول على اعلى درجة من الانتاجية المستمرة وليس الانتاجية المدمرة او قصيرة الامد .

(١) الدكتور عدلى بشساي رئيس قسم العلوم بالجامعة الامريكية - تقرير عن المؤتمر المذكور - منشور بالاهرام الاقتصادى - اول يناير ١٩٧٩ - ص ٤٤ .

ب - أن تستخدم فى عمليات التعمير الصحراوى تكنولوجيا يمينية صحيحة ومناسبة بحيث لا ينتج عنها اخلال بالاتزان البيئى الدقيق .

ج - أن تتضمن الخطة برنامجا متكاملا للاستثمارات غير الزراعية للارض « التعدين - الصناعة - السياحة - الطب والعلاج - التجارب العلمية » .

د - أن تتضمن الخطة برنامجا واضحا لحل الخلافات بين المتفعين المتنافسين .

هـ - أن تتضمن الخطة وضع الخدمات الاولية الاساسية كشبكات الطرق ووسائل النقل والاتصال ومستلزمات الرعاية الصحية والاجتماعية .

و - تأمين مصادر التمويل قبل الدخول الى العمليات الاساسية فى البرنامج .

ز - تشريع القوانين الجديدة اللازمة وتعديل ما قد يلزم من التشريعات القائمة وذلك لكفالة القدر الكافى من حوافز التوطن والهجرة الى المواقع الجديدة .

ح - خطة محكمة للمتابعة والتقييم والمقارنة المستمرة مع نتائج التجارب المشابهة وفى الدراسات العديدة التى قامت بها مراكز الابحاث القومية فى مصر ، ومؤتمرات البيئة الدولية ، وندوات وحلقات البحث فى تنمية الصحارى واستزراع الاراضى ، وبرامج المؤسسات الحزبية والسياسية . نستطيع أن نلمح قدرا من الاهتمام المشترك بالعمل على المحاور المتعددة التالية :

* المسح الكامل للصحراء الغربية وسيناء لكشف مواطن المياه الجوفية بوسائل الاستشعار عن بعد والصور الفضائية :

* التفكير فى وسائل تحلية مياه البحر عند خليج

العقبة أو في الساحل الشمالى لسيناء أو الساحل الشمالى الغربى بوسائل الطاقة النووية .

✽ ترشيد نظام الصرف القائم حاليا لتحقيق الاستفادة القصوى بكمية مياه النيل المستخدمة فى الزراعة .

✽ التفكير فى شق فرع من النيل يتوجه الى جزء من الصحراء الغربية ويصب فى البحر المتوسط عند منطقة مرسى مطروح أو السلوم والتحكم عند بداية الفرع فى كمية المياه التدفقة بواسطة وسائل التحكم المعروفة وبتروحيات دولية يتفق عليها مع الدول المشتركة فى حوض النيل .

✽ تنظيم عملية الجذب السكاني خارج وادى النيل ودلتاه وذلك باعادة توزيع مراكز التوطن الصناعى وأنشاء مدن جديدة .

✽ التركيز على معالجة الأسباب الطارئة التى تؤدى الى هجرة سكان الريف الى العاصمة (١) .

✽ التفكير فى استخدام الطاقات الحزبية والمناشئة التقليدية بينها فى عمليات التعمير الجديدة للمدن والأراضى المستحدثة .

✽ الاتجاه نحو سياسة تشجيعية جديدة للهجرة الخارجية تقوم على أسس واتفاقات دولية وحوافز كبيرة لتشجيع الهجرة الفردية والعائلية «٢» .

(١) انظر البحث الاجتماعى الذى اعده جهاز لتنظيم الاسرة والسكان فى عام ١٩٧٨ عن هذه الظاهرة (نشرت مجلة الشباب وعلوم المستقبل ملخصا له فى عددها الصادر فى يوليو ١٩٧٨)
(٢) يمكن أن تقوم وزارتا الخارجية والهجرة بفتح اقتصادى وسياسى لدول العالم ومناطقه المختلفة التى يتوقع احتياجها لقوى عاملية اضافية خلال المستقبل المنظور بحيث لا يقتصر هذا

* الافادة بالامكانيات الفنية والمادية لابناء مصر
المقيمين بالخارج فى دعم مشروعات التعمير الجديدة فى
اطار سياسة عملية وفعالة يجتمع فيها الوازع الوطنى مع
المردود المادى والاجتماعى . « ١ »

الهجرة بين البلاد العربية ومستقبل المنطقة :

نتوقف هنا عند قضية من أهم وأخطر القضايا المؤثرة
على مستقبل العلاقات العربية وهى قضية الهجرة
فالملاحظ أن هناك اتجاهين أساسين لهجرة المواطن العربى
على الخريطة العربية - الاول يمثل مهاجرون باحثون
عن لقمة العيش الاساسية حيث ينزحون من البلاد
ذات الكثافة السكانية العالية الى البلاد ذات الثراء
البترولى والاجر المناسب أما الاتجاه الثانى فيضم مهاجرين
باحثين عن الترف حيث ينزح أبناء البلاد البترولية الى
البلاد العربية الفقيرة نسبيا ذات المناخات والسياسات

المسح على بلاد الهجرة والعمالة التقليدية والمما يشمل الدول
الافريقية والاسيوية كالصومال وموريشيوس وجزر القمر
وجيبوتى وزائير واوغندا وكينيا وسلطنة بروناى وغيرها مما
تسمح المؤشرات الاقتصادية والسياسية فيها بترتيبات يمكن
اتخاذها حكوميا لتنظيم ومضاعفة هجرة العمالة المصرية الزائدة
اليها .

(١) قدم الباحث مشروعا لبرنامج قومى متكامل المراحل لاعادة
توزيع الكثافة السكانية فى اتجاه مجتمعات اقطاعية وعمرانية
جديدة خارج وادى النيل ودلتاه باستخدام الحوافز الوطنية
والامكانيات العلمية والمادية للمهاجرين بالخارج - انظر دراسة
هانى خلاف « ظاهرة الهجرة المصرية بين مؤشرات الفكر الشعبى
وسياسات السلطة » - السياسة الدولية - عند ابريل ١٩٨٢ .

السياحية الممتعة . وواضح أن اتجاهى الانتقال يصل الى حد التناقض . والنتيجة أنه بدلا من أن يلعب البترول العربى دورا فى تطوير النظام العربى وخلق فرص التكامل والوحدة ساعد على تعميق هذا التناقض بتنمية مشاعر غير متجانسة فيما يتعلق بقضية الوحدة العربية^(١)

ويطالب أحد الدارسين المتعمقين لهذه الظاهرة كلا من البلاد البترولية والبلاد المصدرة للعمالة بمراعاة هذا البعد فى سياساتها المستقبلية تجاه الهجرة ، وبأن يتطور تأسيس التنمية فى إطار المجتمعات البترولية الى تأسيس التنمية فى مختلف مواقع الخريطة العربية بمعنى أن تشكل تنمية المجتمعات البترولية مراكز التنمية المجتمعات العربية الأخرى المحيطة بها وقد تكون فى هجرة رأس المال البترولى فى حركة مضادة لهجرة العمالة مع تأمينه بكافة الضمانات الكافية أحد هذه الوسائل والأسس الجديدة المطلوبة لاستثمار ظاهرة الهجرة العربية استثمارا صحيا وقوميا وفعالا فى اتجاه تقوية المركز الاستراتيجى للعالم العربى ككل . (١)

وفى دراسة أخرى عن الهجرة السكانية داخل البلاد العربية تنه احدى الدراسات المتخصصة الى خطورة العواقب السياسية المحتمل أن يؤدى اليها انخفاض حجم الهجرة من الدول المصدرة للعمالة « إذ أن عودة كادر كبير من العمال المهاجرين الذين اعتادوا على دخل أكبر وفرص عمل أوفر قد تكون مصدرا كامنا لعدم

(١) د . على ليله : الهجرة وقضايا الوحدة العربية . دراسة لاتجاهات المهاجرين العرب فى المجتمعات البترولية السياسية الدولية - عدد ٧٣ يوليو ٨٣ ص ٦١

الاستقرار السياسي وأن عددا كبيرا من العمال الذين لم
تتح ولن تتاح لهم فرصة الثراء السريع بالعمل في
الخارج قد يشكل خطرا اكبر على هذا الاستقرار
السياسي « ١ »

ومما يبعث على بعض القلق أن دراسات أخرى تنتهي
الى أن مثل هذا الاحتمال قد صار وشيك الوقوع .
ففي دراسة أجرتها مؤسسة راند الأمريكية Corporation
من مستقبل الاحتمالات الاقتصادية في عدد من الدول
العربية وأشرف عليها البروفسور ارثر سميتز الأستاذ
بجامعة هارفارد بناء على تكليف من وزارة الدفاع
الأمريكية جاء :

« أن خطر التضخم واحتمال حدوث عجز في ميزان
المدفوعات الخارجية ابتداء من عام ١٩٨٦ قد يحصل
السعودية على تعديل خططها الانمائية الطموحة وأنه
سيقع على عاتق السعودية الاخذ بإجراءات أكثر صعوبة
عما كان يتطلبه الامر خلال فترة الرخاء البترولي
وأوضحت الدراسة أن مشكلة السعودية لن تكون بسبب
ارتباطها بالتنمية الداخلية في بلادها فحسب بل بتأثير
انصوبات الجديدة على التزاماتها الخاصة بمساعدة
الدول العربية الفقيرة .

وقد نشرت في إبريل ١٩٨٥ أن دول الخليج قد
استغنت عن ٧٠٠ ألف عامل أجنبي خلال عام ١٩٨٤ ،
وأنه من المتوقع أن يصل العدد الى مليون عامل خلال
عام ١٩٨٥ وذلك بناء على توجيه مجلس التعاون
الخليجي بالحد من العمالة الأجنبية في اطار سياسة

(١) د نازلي شكري : ديماميكية الهجرة المعاصرة في الشرق
الوسط - السياسة الدولية - عدد ٧٣ يوليو ١٩٨٣ ص ٦١ .

تخفيض الانفاق ومواجهة انخفاض اسعار البترول . (١)

ثانيا : نظام التعليم .. والمستقبل :

يكاد لا يختلف اثنان في الحكم على نظام التعليم القائم في مصر بأنه نظام محافظ يعكس الاوضاع القائمة . ويحافظ عليها . وبرغم المحاولات والاجراءات التي تظفر على السطح أحيانا ثم تخبو والتي تحاول أن تجعل « التعليم » في الموقع الاول من جبهة التغيير الاجتماعي والفكري إلا أنها لا تزال محاولات متناثرة لا ينتظمها استمرار ولا يدعمها حماس .

هناك مثلاً نتائج وتوصيات مؤتمر التعليم المصري سنة ٢٠٠٠ ، وهناك دراسات وتقارير المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي « من المجالس القومية المتخصصة » وهناك كذلك تقرير لجنة الخدمات بمجلس الشورى عن « الجامعات .. حاضرها ومستقبلها » .. وكلها تتضمن الدعوة الى ترشيد العملية التعليمية في حدود المحافظة على أساسياتها التقليدية كمبدأ مجانية التعليم ، ومبدأ الاشراف الحكومي ، والتمويل الحكومي ، ومسئولية الدولة عن توظيف خريجي الجامعات والمعاهد ، ونظام تنسيق القبول بالجامعات ، الخ .. صحيح أن بعض هذه الدراسات والتقارير قد تضمنت بعض اشارات الى فكرة الجامعة الاهلية كأحد حلول مشكلة التكديس الطلابي الذي بلغت نسبته « ٥٠ طالبا الى كل عضو هيئة التدريس » (٢) كما تضمن بعضها اشارات الى « ضرورة

(١) الاهرام الاقتصادي في ١٢/٥/١٩٨٥ .

(٢) من حديث المستشار أحمد فتحي مرمي أمام مجلس الشعب أثناء مناقشة المجلس لسياسة التعليم . انظر الاهرام في ٣٠/٥/١٩٨٥ .

تجديد سقف عددي مناسب لكل كلية ، والى تنوع مؤسسات التعليم العالي لمواجهة احتياجات المجتمع من التخصصات المتنوعة وذلك بأن تقسم تحت مظلة الجامعات كليات ذات منحى تطبيقي ومهنى جنباً الى جنب مع الكليات التى تختص بالعلوم الاساسية « (١) » الا أن معظم هذه الدراسات والتوصيات لا تزال فى رأى الكثيرين بعيدة عن فكرة « تثوير التعليم » وجعله فى مقدمة عمليات التغيير الاجتماعى والفكرى .

وفى تقديرى أن فكرة التثوير تبدأ حين يتم الاقتناع أساساً بمنهج « التعليم من أجل المستقبل » الذى يحكم النظم التعليمية والسياسات التعليمية فى بلاد العالم المتقدم .

ومع اعترافنا بأثر اختلاف نقطة البدء بين مجتمعنا وهذه المجتمعات وبأثر الظروف التاريخية والاقتصادية التى تحيط بالعملية التعليمية هنا وهناك ، وبوجوب الانتباه الى ما قد يكون هناك من تفاوت فى المفاهيم القيمة والاخلاقية بين المجتمعات الحضارية المختلفة . الا أن هناك حداً أدنى وقاسماً موضوعياً أساسياً يلزم البدء به مما يخرج عن دائرة هذه المؤتمرات جميعها .

فكرة التعليم من أجل المستقبل

والمنهج المقترح فى تقديم المستقبل للطالب له بعدان :
الاول : الصورة التى تقدم للطالب عن شكل العالم فى المستقبل .. ويتضمن ذلك الرؤية الذاتية التى يتصورها الشاب لنفسه بالقياس الى وضعه الحالى .

(١) من تقرير لجنة الخدمات بمجلس الشورى عن (الجامعات حاضرها ومستقبلها) برئاسة د. محمود محفوظ . مايو ١٩٧٥ .

الثانى : الظروف التعليمية أو « المناخ » الذى ينتظر منه ان يحدث تغييرا فى سلوك الشباب وهيئة التدريس وهو التغيير الذى يناسب بالضرورة تصور القئين عن نفسيهما فى المستقبل .

« صور المستقبل » وطرق تقديمها للشباب من خلال التعليم

يستلزم تصوير « عالم المستقبل » فى صورة واقعية وانسانية عدد من اساليب التعليم الجديدة التى طبقت منذ سنوات طويلة فى معظم مدارس ومعاهد البسلامد المتقدمة والتى ادخلتها بعض المدارس التجريبية الرائدة فى مصر منذ سنوات .

لجاناب « الفموض » فى المستقبل له مايعين عليه من اساليب تعليمية محورها اشارة التساؤلات كالتخضير وعدم التلقين ، والاستخدام المكثف للاسئلة والحوار كطريقة للتدريس ، وتنمية الشك والعقلية المتفتحة لدى الطلاب .

وجاناب « التنوع الحضارى » فى المستقبل يقابله منهج التنقل بين المواقع ، والرحلات ، والزيارات الميدانية ، وبرامج تبادل الطلاب بين المدارس والمحافظات والدول . كذلك فان معانى « الحرية » بما تتضمنه من مراما وقيود يمكن أن تقدم للطلاب من خلال سياسة الباب المفتوح واجابة الاختبارات فى المنازل Home Examination والسماح بالاطلاع على الكتب والمراجع عند الامتحان .

واحترام « قيمة العمل » فى المستقبل ومعنى « المساواه بين الافراد » يمكن تقديمها تعليميا من خلال برامج لتنمية المهارات الالية واليدوية بحيث تجعل الفرد مقيدا لنفسه ولاخوانه ، وجعله قادرا على المشاركة

الإيجابية فى عملية التنمية الاجتماعية بغير العقسد التقليدية الشائعة حاضرا كالترفع عن مزاولة العمل اليدوى أو التشفع بواسطات شخصية أو مادية للحصول على عمل أو التخلص من عمل .

كذلك فان تنمية المهارات التعبيرية التى تعطى معنى لحياة الفرد الانسانية ، وتربية النزعة الى الضحك والابتسام يمكن أن تؤكد للطالب مفاهيم التحدى والاستجابة ، والتأثر والتأثير ، والتعبير والاستقبال والاتصال الحر بين الناس وهى كلها مفاهيم محورية فى عالم المستقبل .

وأخيرا فان صورة « السلام » فى المستقبل يمكن أن تقدم للطالب من خلال مناهج محايدة فى دراسة التاريخ الحضارى بحيث تتيح للفرد فرصة احترام القيم الذاتية فى كل شعب وكل حضارة ، على ماقد يكون بينها من اختلاف .

هذه مجرد جوانب محدودة لصورة المستقبل التى ينبغى تقديمها للطلاب من خلال الاساليب المشار إليها . وهى بعد مجرد أمثلة ينبغى احتذاؤها فيما عداها من صور واساليب تعليمية . ونعتقد عن يقين أن لهذه المفاهيم والاساليب من الاهمية التوجيهية والتأسيسية مايجب تبينها ليس فقط فى مراحل التعليم العليا بل أيضا فى المراحل الاولى من السلم التعليمى .

والسؤال المطروح الآن : كيف نجرى هذا التفسير المقترح فى الطرق التعليمية ولصالح تكريس وتعميق هذه الجوانب المختلفة لصورة العالم فى المستقبل .

قد يرى البعض أنه طالما كانت المدارس والمعاهد فى مضر مستمرة حتى هذه اللحظة على نظامها التقليدى

ومقرراتها المعتادة فانه يلزم اذن أن يتم التطوير بعكس
عمل الممارسات الحالية . أى أن ننتقل من

من

- * التعليم الجماعى الكثيف
- * العلوم والمقررات الدراسية المنفصلة .
- * الاستيعاب السليم للمعلومات
- * البرامج اليومية الثابتة
- * التدريب على المهارات والمعارف الشكلية
- * التوجيه والمبادرة من المدرس
- * التركيز على الكتب المدرسية
- * الاجابات المحفوظة

الى

- * التعليم الفردى
- * المقررات الدراسية المتداخلة المترابطة
- * البحث الإيجابى
- * الجداول المرنة
- * خلق قدرات التقدير والتدقيق والاختيار التى تثير
الرغبة فى التعرف .
- * مبادرة الطالب والتخطيط الجماعى
- * تنوع مراجع ومصادر المعرفة .
- * الوعى بالمشاكل والاستيعاب العام .
- بيد أن العمل بطريقة الانتقال من أقصى اليمين الى
أقصى اليسار أو التحول على زاوية تساوى ١٨٠ درجة
يعتبر من ناحية أولى تبسيطاً مخرلاً لأوضاع بطبيعتها
معقدة ، ومن ناحية ثابتة تحقيقاً لنجاح زائف لا يؤتى
الثمار المرجوة على مدى مستقبلى بعيد .
- والواقع أن مانحتاج اليه فى نظام التعليم المصرى -

الى جانب ضرورة البدء التدريجى فى ادخال هذه الصور
والاساليب التعليمية - هو فهم صحيح للمقررات
المناسبة ولخصائص المناخ النفسى والاجتماعى للتعليم .
ذلك بالطبع بالإضافة الى فهم الظروف التنظيمية
والامكانيات المادية والمصالح الشخصية المحيطة بعملية
التعلم والتعليم فى بلادنا .

مقررات دراسية مقترحة « للمستقبلية » :

نجحت المدارس الامريكية فى ادخال مقررات خاصة
« بالمستقبلية » الى مراحلها الاعدادية والثانوية الانسا
نرى - على الاقل فى المرحلة الحالية - أن تبقى المقررات
الدراسية فى مرحلتى التعليم الاعدادى والثانوى بالمدارس
المصرية على ما هى عليه بشرط أن تتغير فقط أساليب
تدريسها أى أن تستخدم فيها الطرق التعليمية التى
سبق تقديمها مع ادخال بعض التغييرات فى الظروف
المحيطة بعملية التعليم - كما يأتى فى حديثنا عن « المناخ
المحيط » .

أما التعليم العالى فقد يكون من المناسب أن تدخل
اليه بعض المقررات الكاملة فى المستقبلية .
وقدما يلى نماذج لهذه المقررات :

مقرر تهييدى :

ويتناول هذا المقرر البحث فى الموضوعين التالين :

- * لماذا نبحث فى المستقبل ؟
- * ماهى الواقع الفكرية والعملية التى من شأنها البحث
فى المستقبل ؟

- الانبياء
- الطبوايون
- مؤلفو قصص العلم الخيالى
- اهل الجلاء البصرى
- الفلاسفة
- رجال الارصاد الجوية
- النجومون والعرافون
- المستقليون

مقرر رقم « ١٠ » ويتناول :

- ا.هر مجرى تطور الانسان ؟
- كيف ستكون بيولوجيا انسان المستقبل ؟
- الترقى .
- التطور الدائى للانسان .
- هندسة الخلايا
- التحكم فى السكان
- الطب فى المستقبل
- الآثار القادمة للعقاقير والمخدرات .

مقرر رقم « ٢ » ويبحث فى الموضوعين التاليين :

* على أى نحو سوف يمكن الوفاء بحاجات الانسان المستقبلية :

- الماوى
- الطاقة
- الانتقال
- الاتصال
- التعليم

* ماهى مواقع الموارد الاخرى التى يمكن أن تغطى حاجات الانسان فى المستقبل اذا استمرت اتجاهات الاستنزاف الحالية فى الموارد ؟

- الفضاء الخارجى
- قاع المحيطات والبحار
- انتركاتيكا والقطب الشمالى

مقرر رقم « ٣ » ويتناول البحث فى الامتدادات القائمة للانسان :

- * ماموقع الانسان من التكنولوجيا الحديث ؟
- الحاسب الالىكترونى
- الميكنة
- الاستشعار عن بعد

مقرر رقم « ٤ » ويتناول العلاقات الاجتماعية للانسان فى المستقبل :

- * تأثير الشباب فى هيكل الاسرة
 - * تغيرات الادوار بين الرجل والمرأة
 - * الحياة الجماعية ومستوطنات الصحراء
 - * العلاقات الوطنية « الداخلية » والدولية
- هذه هى بعض مقررات مقترحة للتعليم العالى بصفة عامة . وقد يكون بعضها قابلا للاندماج وبعضها الاخر يقبل الاختزال . وقد يرى أن يتم توزيعها على كليات ومعاهد التعليم العالى اما وفق التخصصات أو بحسب السنوات الدراسية فى الكلية الواحدة . وتقدير هذا لابد أن يترك لكل جامعة بما يناسب امكاناتها البشرية والمادية والتنظيمية .

مناخ « التعليم للمستقبل » :

يبقى امامنا أن نبحث الظروف المحيطة التي يتبقى توفيرها لنظام « التعليم من أجل المستقبل » وهي الظروف التي يطلق عليها الاستاذ هارولد شين « مناخ التعليم المستقبلي » :

ومن بين هذه الظروف المحيطة نستطيع أن نعدد على سبيل المثال لا الحصر :

- * نظام للمشاركة بين الطلبة وادارة المعهد .
- * خلق قنوات اتصال دائمة بين المعهد ومؤسسات المجتمع البارزة .
- * مساعدة ادارة المعهد للطلاب في تحقيق ذواتهم « تشجيع عمليات النشر والطبع ، والسفر وحفلات التمثيل والعمل وقت العطلات » .
- * نظام دائم لتجديد معلومات المدرس وطرق تدريسه .
- * نظام للتزاور بين المدارس المختلفة « كسرا لحواجز السن والجنس والمكان » .
- * الاستفادة بالطالب كمصدر لمعرفة المدرس ولادارة المعهد .

ثالثا : الظاهرة الدينية في الشرق الاوسط .. وابعادها المستقبلية :

تمثل الثورة الاسلامية في ايران ، الى جانب البعد الاسلامي في التحركات اللبية الدولية بداية مرحلة جديدة في وضعية الظاهرة الدينية داخل الحياه

السياسية والاجتماعية لمنطقة الشرق الاوسط . وبرغم ان قيام دولة اسرائيل في عام ١٩٤٨ يمكن ان يعتبر من وجهة نظر أخرى البداية الحقيقية لظاهرة المد الديني على المسرح السياسي في المنطقة الا ان هذا العنصر لم ينجح برغم خطورته الحقيقية على المدى البعد - في ان يفرض الطابع الديني الظاهر على مستوى حركة الشعوب والانظمة الرسمية لوحدات المنطقة بنفس القدر الذي اثر به مؤخرا عنصر الثورة الإيرانية والتحركات الليبية وخاصة في توجهاتهما المثيرة والعابرة للحدود . وقد ترجع هذه المفارقة بين بدايتي تصاعد الظاهرة الدينية على المسرح السياسي الى أحد أو كل الاسباب الآتية :

١ - ان الانظمة العربية والاسلامية المحلية لم تشأ في بداية مواجهتها للكيان الاسرائيلي عند انشائه ان تبرز الطابع الديني للمواجهة اما لارتباطاتها الدولية القائمة آنذاك مع بعض القوى الكبرى ذات النفوذ اليهودي ، او لاعتبارات محلية تتعلق بطبيعة التركيب الطائفي المتعدد داخل المجتمعات العربية ذاتها .

ب - ان اسرائيل قد سعت بمجرد قيامها والاطمئنان الى تحقق حلمها في انشاء دولة يهودية الى اخفاء الطابع الديني الخالص فيها وذلك من خلال عمليات دعائية واعلامية ضخمة تستهدف الايحاء خارجيا بانها دولة علمانية او على الاقل انها دولة تحترم الاديان على قدم المساواه ، وتعامل مع الاجناس والثقافات والعقائد المتباينة تعاملا متساويا لا تعالي فيه ولا تمييز ، بحيث يصبح من الصعب على الطرف العربي أو الاسلامي المناوئ لها الاعلان بحرية وبلا حساسية او حرج عن جهاده المقدس ضدها .

ج - ان انتشار الفكر الماركسي والاتجاهات العلمانية
عموما داخل أنظمة الحكم القائمة في عدد من دول المواجهة
مع اسرائيل - ولو لحقبة زمنية ادى الى تميع التناقض
الدينى - او على الاقل تجميده - داخليا وخارجيا خلال
هذه الفترة . وبمجرد انقضاء تلك الأنظمة الحاكمة
يبدأ هذا الفكر العلماني في الانحسار تدريجيا ليخلى
الساحة لتيارات الفكر التقليدى ومنها الاتجاهات
الدينية على نحو ما جرت عليه الممارسات السياسية
والتوازنات الداخلية التى تنتهجها النخب الحاكمة عقب
كل تغيير فى مواقع السلطة على امتداد العالم العربى .
د - ان اخفاق معظم الأنظمة العربية والاسلامية -

تحت شعار الفصل بين الدين والسياسة فى حل أبرز
مشاكل المعاش اليومية بالنسبة لمواطنيها قد ادى مؤخرا
الى تصاعد فكرة تجريب « البديل الاسلامى » وقد ادى
تزامن هذا الاخفاق مع اندلاع الثورة الإيرانية ونشاط
النظام الليبى الى استشراف الفكرة داخل بعض المجتمعات
التي لم يكن واردا بها قط - لاسباب داخلية - أو دولية
- مثل هذا البديل المطروح . . كلبنان مثلا .

هـ - ان مماثلة الاطراف الاجنبية - وخاصة
اسرائيل - فى رد الحقوق والمقدسات الدينية الى
اصحابها العرب أو المسلمين قد عجل بالعمل على المحاور
الدينية فى الجانب العربى والاسلامى . . وقد اتسم
هذا العمل نظرا لحدائث استثنائه بعد فترة تعطيل طويلة
نسبيا . ونظرا لاسباب عاطفية المفهومة والمرتبطة -
بالتوجهات الدينية فى العادات العربية - ببعض مظاهر
المغلاة والتطرف ووصل بعضها الى حد استعمال
العنف فيما عرف بظاهرة « الارهاب » .

وبصرف النظر عما إذا كان جوهر « البديل الاسلامى » يعتبر مفتاحا صحيحا لحل مشكلات الحياه الاجتماعيه والاقتصاديه والسياسيه الراهنه فى المجتمع العربى أم لا . . . » ونحن نعتقد فى صحة ذلك « الا ان الذى يهمنى حاليا فى عملية رصد الاخطار المحيطه بنا والمؤثره على مستقبل الاستقرار المنتج على ارض المنطقه هو ذلك المنهج الاثارى والانتهازى الذى تطرح من خلاله الفكرة ، وذلك المدخل العاطفى الذى يسقط من حساباته احتمال استغلال القوى السياسيه المناوئه أصلا للمصالح العربيه والاسلاميه ، فيعطيهما الفرصه سائغه سائحه للالتفاف والانقضاض على التجربة قبل ان تبدأ .

وقد حدث ذلك بالفعل - كما رأينا فى البحث الاول من هذا الفصل اذ سارعت اسرائيل ومعها كثير من مراكز القوى الدوليه المؤثره الى استغلال التجاوزات التى حدثت فى التجربة الايرانيه والليبيه لشن حملات دعائيه مكثفه على مستوى العالم ضد المشروع الاسلامى فى عسومته وفى تفاصيله ، وابتعت ذلك بتنفيذ سريع لمخططاتها السابقه لاثارة مسأله الاقليات فى البسلاد العربيه والاسلاميه على نحو ما اوضحنا فى البحث الاول .

والعالم العربى - كما هو معروف - يضم اقليات متنوعه دينيه وعرقية ولغويه وايدىولوجيه ولاشك ان التكامل القومى يرتبط بقدرة النظم السياسيه على الاستيعاب والدمج ، ويتوقف ذلك - كما يرى خبراء العلوم السياسيه والأمن القومى على « مدى السكفاء التوزيعيه والسياسيه للنظام ومدى قدرته على خلق الولاء التطوعى لدى تلك الاقليات ، ومدى شعورها بتمتعها بحقوقها القوميه وعدم التميز ضدها بسبب وضعها كأقلية » .

التركيب الطائفي في مصر ومستقبل الوحدة الوطنية:

يلعب التركيب الطائفي بين المسلمين والاقباط في مصر دورا هاما في تشكيل حالة السلام الاجتماعي الداخلي . وفي تدعيم الصورة الحضارية لمصر في الخارج . . كما كان يلعب دورا هاما في فترات سابقة في تشكيل حالة الرخاء الاقتصادي والمقدرة الانتاجية خلال فترة التواجد اليهودي المكثف قبيل الخمسينات من هذا القرن . ولان الخبرة المصرية الضاربة في التاريخ الطويل قد تميزت عبر العهود والازمان ورقم تبدل الأنظمة ووفود الحضارات المغيرة - بخصيصة الجمع بين « الدين » « الوطنية » تحت شعار « الدين لله والوطن للجميع » فقد كان طبيعيا أن يعتبر المصري المعاصر كل الصور المستحدثة من الالحاد أو الاستفزاز الديني أو اصطناع المفارقة والتناقض بما يثير المشاعر وتضخيم الحوادث الفدوية ، التلقائية والاحياء المستترة لالة ذاتية فئوية خاصة خيانة عظمى من وجهة النظر الشعبية . وقد تكون هذه السمة الغريزة التي اتسمت بها علاقة الدين بالوطنية في مصر هي اكبر اسباب حقد الحاقدين من اعداء مصر وغرمائها . وقد يكون الى جانب ذلك ايضا تحضر الرؤية الاسلامية في مصر وسبقها الآخرين في سماحة الفهم للاصول والتقدم في تفسير النصوص والاعتزان في تطبيقها بما يحقق روح الاسلام الاصيل وبحلم عبقريته الفذة في التعايش مع قومه من الفلسفات والاديان والشرائع الوضعية والتحديات المعادية في هذا العصر وفي قمره . ان الفهم المصري المتحضر لكل من « الدين »

« والوطنية » وعلاقتها معا يمثل تحديا غير هين لمراكز التعصب والرجعية وطواغيت الالحاد فى العالم القريب والبعد وليس مستبعد أن تسعى هذه المراكز حثيثا لضرب هذا الفهم المصرى ومحاولة اجهاض تجربته الفذة وخاصة مع بدء انتهاجه السبيل الانسانى والعالمى بتوسيع دائرة التسامح الدينى والقومى ليشمل اليهود الى جانب شموله السابق للمسلمين والمسيحيين .

من هذه الزاوية نستطيع أن ندرك الابعاد الحقيقية والدوافع الخلفية لتلك النغمات الدخيلة التى بدأت تظهر .. فى مصر وخارجها خلال الفترة الاخيرة ، والتى يتوقع أن تستمر خلال الفترة القادمة والتى تخرج فى فلسفتها وفى مناهج ادائها عن طبيعة الموقف المصرى والشخصية المصرية المعروفة عبر التاريخ الطويل .

وبنفس قدر الفداحة فى خروج هذه النغمات من الروح المصرية والمصلحة المصرية سوف يلزم أن تكون هناك وقفة رسمية وشعبية امام اصحاب هذه النغمات الدخيلة تتضمن ما بلى : -

أ - اجراءات لتصحيح وتنقية بعض أجهزة التوجيه الدينى والاعلامى وتقوية ادوارها الايجابية فى الدعوة الدينية المجردة من شبهة الغرض السياسى أو المصالح الفئوية المحددة .

ب - العمل بالاسلوب المؤسسى والاسلوب الوظيفى على خلق مزيد من الاقتناع الشعبى بأن الوحدة الوطنية بين الطوائف الدينية المتباينة هى فى الاصل مصلحة للجميع قبل أن تكون واجبا دينيا أو التزاما سياسيا أو دستوريا .

ج - التأكيد وعيا وسعيا على الهوية التقدمية

والتسامحة والعادلة للشريعة الإسلامية في أصولها الأساسية ، والعمل بما تتضمنه هذه الأصول من قواعد ومبادئ مرنة تصلح لكل العصور والمواقع والمشاكل المتغيرة .

د - الوقوف بحزم أمام تيارات المد الديني المتعصب عتصريا أو مذهبيا والواقعة من الخارج . والعمل على وادها واجهاضها في مناطق تصديرها وذلك بكشف عيوبها الفكرية وحقيقة التشابه في أهدافها مع خطط ومصالح الأعداء المباشرين لمصر والعالم العربي والإسلامي .

مسائل أخرى في تنظيم العمل الديني :

ذلك من ناحية الأوضاع الدينية في مصر وعلاقتها بمسألة التكامل القومي والوحدة الوطنية فمير أن لهذه الأوضاع جوانب أخرى تمثل في حقيقتها قدرا آخر من المشاكل والأعباء والمفارقات التي يلزم مواجهتها بالتصحيح الحكيم والحاسم .

* فمسألة افلاق باب الاجتهاد لا تزال تشكل عبئا غير مفهوم يعوق حرية العمل بالمفهوم الصحي والصحيح للدين ، وخاصة على ضوء مستجدات الحياة المعاصرة واحتياجاتها المتعددة .

* ومسألة الارتواق من وراء العمل الديني مسألة تستحق وقفة لحص ومراجعة على ضوء المفارقات العجيبة والمدهلة التي تشهدها بعض الاوساط الاجتماعية عندنا سواء في الجانب المسلم أو في الجانب القبطي . ونشير في ذلك فقط على سبيل المثال إلى أجور تراء القرآن الكريم ووعاظ المساجد ، ونظام صناديق النذور وعطايا الشعب القبطي للكنيسة ونظام العاملة المالية .

للقساوسة المبعوثين للخدمة الكنيسية فى خارج مصر .
* ومسألة الوصاية الدينية ، وكهنوت العلماء والحق
فى تكفير الآخرين والحكم على مدى تدينهم والتزامهم .
أيضا تعتبر مشكلة من المشاكل الكبيرة التى يلزم التصدى
لها ضمن اجراءات المراجعة الشاملة للظاهرة الدينية فى
مجتمعاتنا .

* ونظام تعيين شيخ الازهر واختيار بابا الكنيسة
القطبية وعلاقة ذلك بالدستور قد يكون أيضا من المسائل
الواردة بحثها فى المستقبل القريب نظرا لحساسية
مدلولها ونتائجها ، ونظرا لتنامي الحديث والمزايدة فيها
فى الفترة الأخيرة .

* ومسألة التعليم الدينى فى المدارس والجامعات
تحتاج أيضا الى مراجعة شاملة حيث ثبت بما لا يدع
مجالا للشك أن كلا من نظام ومحسوى التعليم الدينى
المعمول بهما حاليا مسئولان الى حد كبير عن كثير من
حالات الشطط والمزايدة ، وأحادية التفكير وشككية
الممارسات الدينية من ناحية ، وكثير من حالات الانقاعس
والسلبية والتواكلىة المعطلة لمساعى العمل والانتاج .

رابعا : اتجاهات الجريمة وابعادها الجديدة :

عرفت كثير من المجتمعات الاجنبية بل يكاد يكون قد
استقر فى صميم حياتها اليومية جرائم « الاغتصاب »
« والسرقة بالاكسزاه » ، و « تجسار الجنى »
و « المخدرات » ، و « قطع الطريق » ، و « عقوق
الابناء لوالديهم » ، و « قتل ذوى الرحم » و « الاختطاف
للإبتزاز » ، و « استخدام العنف فى العلاقات

الطائفية » .. ألا أن المجتمع المصرى ظل لازمان طويلة
خلوا من هذه الجرائم الا ما يعتبر بالمعايير الاحصائية
أو بالقياس الى عموم الاحوال .. استثناء فريدا
وشاذا .

لكن الامر قد تغير بعض الشيء خلال السنوات السبع
الماضية اذ ارتفعت فجأة نسبة هذه الاستثناءات الفريدة
والشاذة فى المجتمع المصرى بما يدعو الى مراجعة وصفها
« بالشذوذ » واعادة تكييف النظرة اليها تناسباً مع
ما اوضحت تمثله فى الواقع - وبشهادة الحشيات المعلنة
وفق الاحكام القضائية العديدة الصادرة فى بدايات عام
١٩٨٠ - من حجم جديد ونسبة جديدة ذلك الى جانب
مراحت تشكله النوعيات والشرائح الجديدة التى عرفها
عالم الجريمة المصرية لأول مرة - من صعوبات فنية
وعملية بالنسبة لبعض الاجهزة المتعاملة معها .

ومن الملاحظات ذات الدلالة على مستقبل التطور
الخاص بالجريمة فى مصر ظهور نسبة عالية لبعض
الشرائح الاجتماعية التى لم يسبق لها الدخول الى مجال
الجريمة بمعناه الاصطلاحي . كمجموعات « المتعلمين »
« المثقفين » و « الطلبة » ومن يطلق عليهم « ابنساء
العائلات » أو القادرين مادياً .

ولا يصدر الاهتمام بهذا التطور عن اقتراف يشابه
المستقر فى الوعي الجماعى المصرى التقليدى من تمسرات
او مقولات طبقية تضع « الاثرياء » أو « المتعلمين » فى
معظم الاحوال بعيداً عن الشبهة أو احتمال التورط فى
السلوك الاجرامى ، وانما يرجع الاهتمام بهذا التطور
الى عدد آخر من الاسباب الموضوعية نجعلها فيما
يلى : -

١ - ان « العلم » و « المال » و « الشباب » هي اكثر العناصر المحورية تأثيرا في مسارات الحضارة والتحضّر بين الناس عبر التاريخ .. وبنفس محورية الدور الإيجابي لهذه العناصر في تحقيق التطور والتنمية لشعب من الشعوب تأتي فداحة دورها الساس في تعطيل المسار المتطور لهذا الشعب .

ب - ان كلا من فئات « القادرين ماديا » و « المتعلمين » و « الشباب » قد قدم في التاريخ المصري شواهد ونماذج لكلا الدورين الإيجابي والسلبى . الا ان الدور الإيجابي لهذه القوى كان في معظم الاحوال - على الأقل - من وجهة نظر الباحث وحساباته - الدور الاغلب - فلماذا اذن بدأت هذه الحقيقة التاريخية تنحو نحوها مختلفا في حياتنا المعاصرة وخاصة في مراحلها الاخيرة .. والى اين يمكن ان يصل تطور هذه الظاهرة ؟

ج - ان « اصحاب المال » واصحاب العلم ، و « الشباب » هم اكثر العنات الاجتماعية تعرضا لاصحاب السلطة واكثرهم - في كثير من الاحيان - تعرضا معها .

ومع الاعتراف مبدئيا ببعض التداخل العضوى الذى يحدث احيانا بين هذه القوى الثلاثة من جهة وقوى السلطة من جهة اخرى ، بطريقة اجتهدية ومتقطعة ، وبمبادرات تلعب التفضيلات والعلاقات الشخصية او الدوافع الموقوفة فيها دورا هاما ، فان الملاحظة الجديرة بالتأمل والفحص ان « اصحاب السلطة » لم يتمكنوا خلال التاريخ المعاصر من تحقيق الوفاق مع قوى « المال » و « العلم » و « الشباب » فى وقت واحد .. وبطريقة منتظمة وثابتة .

وهذه الملاحظة الاخيرة هي مدخل للملاحظات فرعية

أخرى تتعلق بتأثيرات المناخ السياسي العام على طبيعة السلوك الاجتماعي والبنیان القيمي والأخلاقي لفئات الشعب المختلفة .. بما في ذلك أشكال الانحصراف والجريمة والقيم والدوافع المرتبطة بها .

ونسوق فيما يلي عددا من الملاحظات في هذا الشأن :

١ - من الملاحظ أن بدايات ارتفاع نسبة العناصر الجديدة في السلوك الإجرامي « وتشمل نوعية الجرائم وهوية مرتكبيها » قد تراوحت بين عامي ١٩٧٨-١٩٨٢ وهي الفترة التي شهدت طفرة كبيرة وبإعداد غير مسبوق لاعداد المصريين المسافرين للفعل بالخارج ، وتفاقم مشاكل الخدمات المهنية من ناحية كفاءتها وأسعارها والأخلاقيات المرتبطة بها . وهي نفس الفترة التي تضاعف فيها الفارق بين العروض والمطلوب من الساكن والمواد الغذائية ، وارتبط بذلك رهق مادي ونفسي ضخم لغالبية المواطنين ، وهي ذات الفترة التي تعددت فيها منافذ استغلال السلع المسماة « بالاستفزازية » ، وانتشرت فيها ظاهرة الدروس الخصوصية لتصبح عبئا ماليا جسيما على أهل التلاميذ ونقطة تحول جوهرية في العملية التربوية والتعليمية على وجه العموم .

٢ - في نفس الفترة المذكورة شهد المجتمع المصري تغيرا وتبدلا في مواضع الاهتمام والأولويات وفي سلم البنيان القيمي حيث انتقل إلى مراكز الصدارة والاهتمام - وأحيانا التكريم - المشتغلون بالفنون السهلة مهما كان مستواهم ومهما كانت ظروف صعودهم وانتشارهم ، والسماحة ، واصحاب « البومبيكات الانفتاحية » وتجار « الخبطة الواحدة » ، وانصاف المعلمين ، ودعابة التطرف الديني .. بينما تراجع إلى مؤخرة الصفوف

وانزوى فى دائرة الظل العلماء والمعلمون الجادون ،
والثقوفون ، وكبار رجال المال والاقتصاد ، وأصحاب
المواقف المستقلة بين الشباب ، وأصحاب الرصيد
الاجتماعى العريق فى مجالات الخدمة العامة وأعمال
البر ، وأبطال القلم ، ورواد الصناعة والمبتكرون ، ولاعبو
الرياضيات الجادة والتميزة ، والفنانون الأصلاء ،
والموظفون الجادون ، والعمال المهرة والمخلصون .

٣ - يلاحظ أيضا أنه فى نفس هذه الفترة أيضا
« ١٩٧٨ - ١٩٨٢ » شهد المجتمع عددا من الأحداث
والتوجهات السياسية غير المألوفة للشعب خلال سنوات
طوال من تاريخه الحديث . فقد أتيحت خلال الفترة
فرصة العمل العلنى والتعبير الحزبى للأراء والمعتقدات
والمواقف المختلفة . ورفع فى نفس الفترة الحظر الرسمى
على استيراد الكتب والصحف والمصنفات الفنية والادبية
الأخرى ، كما شهدت نفس الفترة ترتيبات جديدة
لتعزيز فرص الانفتاح بين الثقافة المصرية والثقافات
الأجنبية وخاصة الغربى منها كزيادة المنح الدراسية
ودورات التدريب والبرامج التليفزيونية الأجنبية ، وتقنين
ظاهرة الهجرة للخارج وتشجيعها مع السماح فيها
بازدواج الجنسية ، ومضاعفة أعداد البنوك والشركات
الاستثمارية والوكالات الأجنبية العاملة فى مصر ومنحها
تيسيرات وأوضاعا خاصة . كما شهدت هذه الفترة
انتقالا حادا ومفاجئا فى النظرة التقليدية لما كان يعرف
لفترة طويلة بأنه « خيانة وطنية » فأضحى السلام مع
إسرائيل معيارا نكرم به المؤندون ، وشرطا أساسيا
لا تحصل الاوعية السياسية بغير توافره فيها على
مشروعية الوجود والعمل .

٤ - يلاحظ كذلك أن تعامل كل من قوى « المال » و « العلم » و « السلطة » فى مصر مع هذه الاحداث والظواهر جاء فى اجمالها العام متماثلا الى حد كبير برغم اختلافات الدوافع والنوايا فيما بينها . فقد تميز أسلوب كل منها بالحرص على إحالة النتائج الى أسباب تتعلق بغيرها من القوى الأخرى والميل الى المعسالة بأسلوب « إدارة المشاكل » وليس بمنطق « حل المشاكل من جذورها » .

ولعل الظاهرة الأخطر من هذه المشاكل أن هناك عددا من عناصر المال والعلم والسلطة فى مصر لم يستطع أن يرى حجم المشكلة على حقيقتها وفيهم من رأى الأبعاد على حقيقتها لكنه لم يعتبرها مشكلة .

والآن : ماذا عن انعكاسات هذا النهج فى معالجة الأسباب على مستقل التطور الاجتماعى العام فى بلادنا .. وعلى مستقبل ظواهر الجريمة على وجه التخصيص ؟ هنا نطرح التساؤلات التالية : -

✽ التساؤل الأول : هل هناك اتجاهات وأحداث أخرى سبقت أو تزامنت مع المرحلة التى ارتفعت فيها نسبة هذا السلوك الإجرامى الجديد مما قد يساعد فى الكشف عن أسباب هذا التطور الحديث وخاصة دخول عناصر وشرائح جديدة الى عالم الجريمة .

✽ وإذا لم تكن هناك أسباب وظروف أخرى أفضل تأثيرا واطفى فى تشكيل السلوك الفردى والفئوى فى مصر خلال الفترة المذكورة .. فهل يمكن أن يكون هذا التزامن بين تلك الظروف المهيئة سابقا . وذلك السلوك الجديد مجرد صدفة عابثة ؟

✽ وهل يجوز الزعم بعد ذلك بأن دخول « المتعلمين »

« والمتقين » « وابتداء العائلات » « والشباب »
« والقادرين ماديا » الى عالم الجريمة سواء فى تفككها
التقليدى او اشكالها الجديدة - يأتى كرد فعل لجرائم
أسبق واكبر تداخلت وتميعت بها الحدود والقيم
والصور المستقرة فى الوعى الجماعى المصرى عن العلم ،
والعدل ، والحق ، والرزق ، والارادة ، والحرية ،
والواجب ، والوطنية ، والتدين ، والمسئولية ،
والقدوة .

ولاشك ان اعادة الحدود والوضوح الى هذه القيم
الاساسية هو المخرج الاساسى امام اى اصلاح تسمى
اليه الجماعة المصرية فى المستقبل وهى بالقطع مهمة
ليست هينة ، ولا يستطيع القيام بها فئة القضاء
وحدها ، ولا اية فئة واحدة مهما تسلمت بقوة السلطان
او حكمة العلماء . فالمهمة مهمة الجميع حكاما ومحكومين
مؤيدين او معارضين ، منتفعين او مفرودين فى الماضى
او الحاضر . ذلك ان مصر الجميع على ظهر السفينة
المصرية واحدة .

على انه قد يلزم ايضا عند الشروع فى تخطيط الحركة
الواجبة التحوط ازاء المحاذير والمحظورات الاتية : -

ا - ان محاكمة الماضى واستصدار تشريعات رجعية
الاثر لتجريم ومعاينة الفئات من الاشخاص والاوزاع
ليس يجدى شيئا فى اطار مهمة الاصلاح الكبرى المأمولة
فالقبطان الحكيم هو الذى يحكم توزيع العمل بين جميع
ركاب السفن فى حالات الطوارئ حتى اذا كان بين
هؤلاء الركاب من كان سببا فى حالة الطوارئ ذاتها .

ب - ان شعور المواطن الفرد بوظيفته المحددة
ودوره الشخصى فى عملية الانتقال او الاصلاح امر هام

و ضرورى جدا . و اى محاولة لتعميم الادوار أو للاستثمار بهذه المهمة وفق منطق الحزب أو منطق الوصاية . أو توزيع المهام وفق التقسيمات الفئوية التقليدية أو التصنيفات الطبقية والعقائدية المعتادة من شأنه أن يسميح بنفاذ الشك فى جدية وصدق المحاولة القومية ذات البعد الوطنى الواحد .

ج - أن التغير والتعديل لا ينبغى أن يشمل كل ما كان فى الماضى المذكور . ففى بعض هذا الماضى جدير لمصالح وطنية جماعية ممتدة الى الحاضر والمستقبل ، وفيه أيضا حقائق موضوعية وتراثية احتفظت بصلابتها ورسوخها الثابت لها منذ زمن ابعـد ، وكل المطلوب فيها ازالة ما أهـل عليها فى الماضى القريب من اترية صناعية وما أحيطت به من أغلفة التزييف والافتئات . وفى هذا الماضى أيضا نماذج مضيئة لنجاحات واتجازات فردية وجماعية أو على الأقل محاولات جادة يمكن استثمارها وتوظيف الخبرة المكتسبة منها فى مشروعات النهوض القومى المأمول .

الفصل الثالث :

موقع المستقبلية داخل البيئة السياسية المصرية

برغم صعوبة القول - علميا - بأن أداء دولة بأكملها يمكن أن يكون انعكاسا لدور القيادة كمؤثر وحيد إلا أننا في الحالة المصرية لا يمكن - علميا أيضا - أن نفصل حجم وتأثير الكاريزما الشخصية للرؤساء ، وطبيعة توجهاتهم المحلية والإقليمية والعالمية إلى جانب الإمكانيات السلطوية الهائلة والمودعة بأيديهم - تقليديا وعلى مسر عصور طويلة - في صياغة آفاق وإيقاع التوجهات الرئيسية العامة للدولة في مصر . ويظهر ذلك التأثير بوضوح خاصة حين يتعلق الأمر بالتغييرات والمشروعات الجديدة وغير التقليدية في حياة المصريين .

وبرغم اتفاق رؤساء مصر خلال جمهوريات الثورة الثلاث في أحكامهم العامة عن ماضي ما قبل الثورة وفي مجمل نظرتهم إلى أهداف المستقبل وآمال المصريين فيه إلا أنه يمكن ملاحظة عدد من الفوارق والتباينات في منهجية كل منهم وتعامله « الحرفي » و « التكتيكي » مع مقتضيات هذا المستقبل .

ولأن المقصود الأساسي من وراء هذا البحث هو دراسة ظاهرة الاهتمام بالمستقبل في المجتمع المصري ومكونات تشكيلها والعوائق أمامها ، فإن عقد مقارنات بين رؤى ومنهج الرؤساء في مصر ليس هدفا في ذاته وإنما نتعرض لهذه المقارنة بمقدار ما تسهم في إيضاح الظروف والملايسات المرتبطة ببداية الظاهرة موضع البحث والتي

تزامنت كشافتها الملحوظة مع انفجار الحقائق الذى حدث فى يونيو ١٩٦٧ والذى أدى الى تأكيد الحاجة - شعبيا ورسميا - الى نظرة ابعد نحو المستقبل وما يلزم لتلك النظرة من دراسات وأجهزة ومنطق جديد فى التعامل مع هذا المستقبل .

وتأسيسا على ذلك فقد يكون من المناسب التركيز على مرحلة « السبعينات » باعتبارها المرحلة التى شهدت استجابات تنظيمية وفكرية عديدة لهذا التغير المطلوب ، وظهرت فيها بوضوح تأثيرات القيادة السياسية على طبيعة التوجه العام للدولة وإيقاعه ، الأمر الذى انعكست آثاره - بالطبيعة - على المرحلة المعاصرة التى تبدأ منذ اوائل ١٩٨٢ .

وعلى ذلك فإن هذا الفصل من الدراسة سيتناول المباحث الآتية :

- خصائص وأبعاد الرؤية المستقبلية فى فكر القيادة السياسية المصرية خلال السبعينات وأوائل الثمانينات .
- تقويم عام لموقف الإدارة المصرية من المستقبل ومناهج تعاملها معه .

خصائص وأبعاد الرؤية المستقبلية للقيادة السياسية المصرية خلال السبعينات وأوائل الثمانينات

١ - الفكر المستقبلى لانور السادات :

ليس من قبيل المبالغة القول بأن الشخصية غير التقليدية التى اتسم بها الرئيس المصرى خلال فترة

السبعينات قد نجحت في طبع الاتجاه العام للدولة خلال تلك الحقبة بتوجهات جديدة وغير تقليدية أيضا ، فقد ظهرت في هذه المرحلة دعاوى وبرامج عديدة وجديدة تتعلق بغزو الصحراء ، والثورة الخضراء وانشاء وتعمير مجتمعات جديدة خارج النطاق العمراني التقليدي لوادي النيل ، كما ظهر أيضا توجه غير مألوف للتعامل سلميا مع اسرائيل انتهى بتطبيع العلاقات معها ، مما أحدث تغييرات شبه جذرية في خريطة التوجهات المستقبلية لمصر وبالتالي في خريطة أولويات العمل لديها ولدى غيرها من الوحدات الدولية الاخرى في المنطقة بأسرها . ولا يجانب الصواب كثيرا أن يقال بأن هذه التوجهات نحو البرامج والمشروعات والتطلعات غير التقليدية في عهد أنور السادات يمكن أن نجد لها بعض التاصيلات النظرية في بيانات الرئيس السابق وكتابه المتعددة حول « المستقبل » و « الزمن » و « سرعة التغيير » ، وفي نظره الى أولويات الاهتمام ومنهج التعامل مع ما يستجد من متغيرات .

وقد اخترنا في هذا البحث مصدرين أساسيين للتعرف على ملامح هذه النظرة « الساداتية » نحو المستقبل ومنهاج تعامله فيها . . وهذان المصدران هما :

١ - برنامج العمل الوطني الذي قدمه أنور السادات في ٢٣ يوليو ٧١ .

٢ - كتاب السيرة الذاتية لأنور السادات « البحث عن الذات » والذي صدر عام ١٩٧٨ .

ولا يحتاج الأمر توضيحا أن تحديد هذين المصدرين مرتبط بتاريخ كل منهما حيث يقدم الاول نموذجا للفكر الاصلى والطموحات النظرية للسادات في بدايات عهده

بالموقع القيادي الأول في مصر ، بينما يقدم المصدر الثاني نموذجا لهذا الفكر بعد أن أمتزج بخبرة السلطة وتجاربها المتنوعة وان كان قد خصص فيه قسما كبيرا للرواية عن أحداث سبقت ولايته لتلك السلطة .

أولا : برنامج العمل الوطني - يوليو ١٩٧١ :

تعتبر هذه الوثيقة التي قدمها أنور السادات في بداية السبعينات علامة خاصة في تاريخ الفكر القومي المصري . فهي من ناحية الاطار الزمني والشكلي تأتي كرابعة وثائق الثورة التي بدأت بكتاب « فلسفة الثورة » ثم تلاه ميثاق العمل الوطني في أوائل الستينات ، ثم بيان ٣٠ مارس عام ١٩٦٨ ، وهي تعتبر من الناحية الموضوعية أولى هذه الوثائق وأكثرها اثباتا لاهمية ترجمة المنظورات الفكرية الثورية الى برامج محددة للحركة ذات آجال زمنية وأبعاد تطبيقية معينة وقابلة للاختبار .

ومن بين عشرات المشروعات والأفكار التي خطط لها برنامج العمل الوطني تأتي ثلاثة منها على رأس المؤشرات الدالة على رؤية المستقبل بمنهج تطبيقي ومحدد وهذه المشروعات هي :

- * برنامج إعادة بناء القرية المصرية .
- * تطوير البيئة الصناعية .
- * الدعوة الى إنشاء المجالس القومية المتخصصة للبدء في رسم سياسات مصرية في المستقبل البعيد .
- * وفيما يختص بإعادة بناء قري الجمهورية ذكر برنامج العمل الوطني أنها أولى مهام الدخول الى الدولة الحديثة وحدد لها « عشرين سنة » بحيث يصبح

لكل سكان الريف فى نهاية هذه الفترة مساكن صحية جديدة مزودة بالكهرباء والماء النقى وبحيث يكون لكل مجموعة من القوى مركز يتوسطها لتجميع الخدمات التى لا يمكن توافرها فى كل قرية على حدة ، كقصور الثقافة ومحطات صيانة الآلات الزراعية والمدارس الثانوية والعالية والمعاهد الفنية والمستشفيات العامة ، ثم وحدات لتصنيع المنتجات الزراعية آليا .

وقد قرر البرنامج تكاليف هذا المشروع الثمورى « بحوالى ألف مليون جنيه على أساس بناء أربعة ملايين وحدة سكنية جديدة لسكان الريف الذين يبلغ عددهم حوالى ٢٠ مليونا .

وبصرف النظر عن مدى تأسيس هذه الأرقام على دراسات دقيقة ومدى استحضار عنصر التراكم فى حسابها . . فلاشك أن قيمة هذه التفاصيل تظل مؤشرا جيدا الى طبيعة الاتجاه النهجى فى رؤية المستقبل المأمول من خلال أبعاد واحجام ملموسة ، وان كانت تقريبية .

ولعل من أهم الآثار التى نتجت عن هذه الخططة الطموحة لبناء القرى المصرية الواردة فى برنامج العمل الوطنى تلك الأفكار والدراسات التى سارع المتخصصون وغير المتخصصين من اهل الفكر العام الى تقديمها ونشرها حول بناء القرية المصرية .

❖ وفيما يتعلق بالبرنامج الثانى وهو « توير » البيئة الصناعية ، فقد ذكر برنامج العمل الوطنى « أن علينا - فى نفس الوقت - أن نعمل على تطوير تجمعات الصناعة المهمة ، بحيث يصبح كل منها مجتمعا صناعيا متكاملا يضم الى جانب المصانع المساكن الحديثة المقامة فى احياء

سكنية تتوفر فيها جميع الخدمات اللازمة للعمال وأسرهم من مستشفيات ومدارس ومواد ودور الثقافة والترفيه «
وحدد البرنامج وسائل تمويل هذا المشروع الضخم وأبرز مزاياه لصالح العمل والعمال والنتائج القومية الاجمالي .
وتعتبر هذه الخطة اول اشارة تفصيلية الى الاتجاه رسميا الى فكرة « التخطيط الاقليمي » الذي تنشأ بمقتضاه مجموعة من البيئات الحضرية ذات النواة المركزية وهى انتقال لا تناقض فيه مع ما عرف في الفكر السياسي المصرى والتجربة المصرية قبل عام ٧٠ بالتخطيط القومى .

* أما الاشارة المستقبلية الثالثة التى تضمنها برنامج العمل الوطنى فهى دعوته الى « انشاء المجالس القومية المتخصصة كهيئات علمية استشارية ترتبط بمراكز البحث العلمى ومعاهده » . . فبعد أن كان الاطار العام للمجالس القومية المتخصصة قد تحدد فى بيان ٣٠ مارس عام ١٩٦٨ حرص برنامج العمل الوطنى على تحديد طبيعة ومجال عمل هذه المجالس ، فأشار الرئيس السادات فى مجال حديثه عن المبادئ الدستورية المقترح تضمينها الدستور الدائم - الى أهمية انشاء هذه المجالس لمعاونة رئيس الجمهورية بالمشورة فى جميع المسائل ذات الطابع الاقتصادى والاجتماعى .

ثانيا : كتاب السيرة الذاتية للرئيس انور السادات . .
البحث عن الذات

يتضمن هذا المؤلف الشخصى ثلاث عشرة نقطة تتعلق برؤية السادات للمستقبل وموقفه منه وأسلوبه فى التعامل معه ، ويمكن تصنيف مادة « المستقبل » فى هذا الكتاب فى ثلاث مجموعات :

الاولى : فى متطلبات الرؤية المستقبلية الصحيحة .
والثانية : تبرز المنهج الشخصى للسادات فى التخطيط
والعمل من أجل المستقبل .
والثالثة : تعبر عن مدى الملم السادات بالمفاهيم
الحديثة فى العلوم المستقبلية .

اما المجموعة الاولى : فتتركز تقريبا فى الفصل
المعنون : « نحو تحرير الذات - الزنائة ٥٤ » ففى هذا
الفصل وضع السادات قاعدتين هامتين يلزم العمل بهما
حتى تكون رؤيتنا صحيحة للأمور فى الحال أو الاستقبال
الاولى : الوعى بالذات وبامكاناتها ، والثانية ضرورة اتخاذ
مثل أعلى أو هدف نهائى واضح وواقعى .

يقول أنور السادات فى صفحة ١٠٨ و صفحة ١٠٩
« الاعتماد على النجاح الخارجى يبعد الانسان عن ذاته -
والجهل بالذات هو أسوأ ما يمكن أن يصيب المرء إذ تنتشر
الظلمة داخل النفس وبانتشارها يفقد الانسان الرؤية
وتضيع عنه معالم الطريق .. » .

ويقول فى صفحة ١١٨ « قد يظن البعض ان التصالح
مع النفس الذى هو ثمرة السلام الروحى يعنى الاستسلام
للأمر الواقع أو تقبله على الأقل .. ولكن هذا غير صحيح
فأنا لا أقبل الأمر الواقع كما هو بل أحاول دائما تطويعه
والسمو به الى ما هو أفضل .. ففى اعتقاده أن الانسان
يجب أن يعمل دائما ونصب عينيه مثل أعلى يريد أن
يبلغه فبدون المثل الأعلى كيف تكون للانسان رسالة ؟ » .
واما ملامح المنهج الشخصى للرئيس السادات فى
التخطيط والعمل من أجل المستقبل - وكما تبدو فى
كتابه « البحث عن الذات » فيمكن تلخيصها فى أربع
نقاط هى :

١ - حساب كل البدائل والاحتمالات حتى المستحيل منها .

ب - اتاحة قدر من المرونة فى الخطة بحيث يسمح بالتعديل والتطوير عند الممارسة الميدانية .

ج - ديمومة وشمول الحلول أهم من مجرد إيجادها .

د - أسرع الطرق الى المستقبل .. أفضلها .

✽ والعلامة الاولى من علامات هذا المنهج فى العمل المستقبلى تظهر فى أكثر من موضع ، ففى معرض وصفه للقيمة الحقيقية للثغرة العسكرية التى حققها الاسرائيليون فى اواخر حرب اكتوبر ٧١ - قال الرئيس السابق « الحرب النفسية قد تصلح مع غيرى ولكنها لا تصلح معى أبدا .. لانى أعرف ما أفعل وأعد لكل خطوة أخطوها عدتها » .

كذلك يظهر تحسب السادات لكل احتمال وارد عندما ذكر حادثة نصحه للرئيس جمال عبد الناصر عقب هزيمة يونيو ٦٧ بالانتقال الى الصعيد وترك القاهرة استعدادا لحرب مقاومة شعبية تحسبا لاحتمال سقوط القاهرة فى اليوم الثالث لحرب حزيران .

وقد وصف السادات « السياسة » بأنها فن الاستحيل خروجا على الشائع لدى البعض من تعريف لها بأنها « فن الممكن » ويعبر ذلك عن أقصى الطموح فى تخطيط المستقبل ، ويود الرئيس أن يلفت النظر قورا الى المثل المعبر مباشرة عن هذا الموقف المتحرر ازاء مختلف البدائل الناجحة لتحركة المصرى واستعداده لانتهاج مسالك قد ينظر اليها البعض على أنها مستحيلة التحقيق - فيشير الى « حرب اكتوبر » قائلا : « يصف البعض السياسة بأنها فن الممكن ولكننى لا آخذها بهذا التعريف فإذا قسناه

على حرب أكتوبر قلنا أن السياسة هي فن المستقبل ..
* والعلامة الثانية لمنهج السادات في التعامل مع
المستقبل كانت في إتاحتها قدرا من المرونة في خطة
المستقبل بحيث يسمح هذا القدر بإجراء التعديلات أو
الإضافات إلى هذه الخطة أثناء المواجهة الميدانية لمشاكل
التنفيذ . وإذا كانت هذه العلامة قد ظهرت بوضوح
في أسلوب السادات في إدارته لمفاوضات السلام مع
الإسرائيليين والأمريكيين فإن أصولها التي ظهرت في كتاب
« البحث عن الذات » تستحق وقفة فحص وتأمل .

يقول أنور السادات في روايته للخطوات الأولى التي
تمت في أوائل الأربعينيات تمهيدا للثورة على النظام
الملكي القائم حينذاك في مصر و ضد الاستعمار البريطاني
الجائم على أرض الوطن « لم الجأ إلى الخلايا السرية
للدفع بالثورة المسلحة نحو بلوغ أهدافها كما فعل عبد
الناصر بعد عودته من السودان في ديسمبر ١٩٤٢ ، ففي
تلك السنة كان خط هتلر قد بدأ في الانكسار وبالتالي
استعان الانجليز قوتهم في مصر فكان على عبد الناصر أن
أن يخطط للمستقبل ، أما أنا فلماذا أخطط لثورة
بعيدة ؟ »

كانت الأحداث وما أعقبها من ردود فعل - أي
انتصارات هتلر المتلاحقة وهزائم الانجليز المتتالية كنتيجة
حتمية لهذه الانتصارات قد جعلت الباب أمامي مفتوحا
للعمل المباشر ، فقيم الأعداد للمستقبل والفرص المتاحة
أماننا وواجبنا أن ننتهزها قبل أن تفوت .. » .
وفي هذا المثال يظهر استعداد السادات لإجراء
تعديلات في توقيت التنفيذ وفي ترتيب المراحل التي سبق
له تصورها وتخطيطها .

* أما العلامة الثالثة فى منهج الفكر المستقبلى للسادات فهى حرصه على أن تكون حلول المشاكل التى يخطط لها دائمة وجدرية ونرى ذلك بقوله فى كتابه « أنا أحب أن أغير .. لا أمتص ولا أعالج ، ولا أخدر .. وفى نظر الناس أريد أن يكون كل شيء واضحاً كما هو فى نظرى تماماً .. وعندما الجأ الى حل بعض المشكلات أفعل كل ما بوسعى لكى يكون الحل جديراً لا مؤقتاً » . ونستطيع أن نلمح الترجمات العملية لهذا المنهج فى معالجة المشاكل بمتابعة الاهتمامات والاولويات التى وضعها السادات لمواجهة مشكلات عضال ، كالانفجار السكانى أو نقص الغذاء .. فقد اختار فى كلا المشكلتين حلاً جديرياً وعميقاً التغيير .

فمنهج غزو الصحراء والبدء فى انشاء مجتمعات جديدة قد يبدو أنه طموح الى حد بعيد وقد يبدو أنه يتعارض مع الطابع الشعبى الشائعة عن المصريين ، الا أنه - بالتحليل العلمى - يعد أكثر المناهج فعالية فى مواجهة المشكلة المستفحلة فى التزايد السكانى على المدى البعيد ، وقد كان سهلاً على السادات أن يختار طريقاً أكثر أماناً - من الناحية الشعبية - فيلجأ مثلاً الى توجيه بعض الموارد الإضافية أو القروض الخارجية الى شراء المستهلكات اللازمة لحياة الشعب خلال سنوات محدودة ، الا أنه وكما أكد فى كتابه لم يكن يفضل منهج امتصاص المطالب ولا منهج التخدير ولا منهج « أحيينى النهاردة وموتنى بكره » .

وتتضح دقة السادات فى روايته عن منهجه فى مواجهة لمشاكل فهو يقول : « أفعل كل ما بوسعى لكى يكون الحل جديراً لا مؤقتاً » فهو الذن لم يقل « أفعل دائماً وبسهولة »

وانما كان يضع امكاناته وامكانات الحكومة كمناط للقدرة على جذرية الحلول وجذرية التغيير الذى يشهده .
واذا كانت جذرية وديمومة الحلول اهم لدى الرئيس الراحل من مجرد ايجادها فان ذلك لم يكن ليجمعيل خطته للمستقبل بطيئة بالضرورة ، بل ان العكس هو ما كان يفضلهُ شخصيا ، فاسرع الطرق الى المستقبل تفضلها لدى السادات وهذه هى العلامة الرابعة من علامات منهجه الدائى فى التعامل مع المستقبل كما تبدو من خلال سيرته الدائية .

يقول السادات فى كتابه « انا اقصد » بالسياسة « كيف نوصل مصر من اقصر واسرع طريق الى امنينا وأن نكتب لمصر تاريخا جديدا » .

وننقل الآن الى المجموعة الثالثة من المواد المتصلة برؤية المستقبل فى كتاب « البحث عن الذات » وهى المواد التى تفصح عن مدى الامام السادات بالقواعد والمفاهيم المتعارف عليها لدى علماء المستقبلية ورجال التخطيط طويل المدى . وفى هذا نعرض أولا للتوجيه الصادر منه الى القائد العام للقوات المسلحة الفريق اول احمد اسماعيل على - والمؤرخ فى اول اكتوبر ١٩٧٣ ، فى هذا التوجيه الذى نشر الرئيس السابق نصه كاملا ضمن ملاحق الكتاب - يجدد السادات هدفا استراتيجيا تقوم به القوات المسلحة المصرية ، وهو تحدى نظرية الاسمن الاسرائيلى وذلك عن طريق القيام بعمل عسكري يستهدف الحاق اكبر قدر من الخسائر بالعدو . وقد تضمن هذا التوجيه تقديرًا من السادات لنتائج النجاح فى هذا العمل ، وذلك على المدى القريب ثم المدى البعيد . وفى تقديره للنتائج المتوقعة على المدى البعيد جاءت اشارة

أوضحه الى فكرة تراكم المتغيرات التي تعتمد عليها
الدراسات المستقبلية الحديثة .

قال السادات « وفي المدى البعيد فان تحدى نظرية
الامن الاسرائيلي يمكن أن يحدث تغييرات تؤدي بالتراكم
الى تغيير اساسي في فكر العدو ونفسيته ونزعاته
العدوانية » .

وعصر « التراكم » الذي تؤكد عليه المناهج الحديثة
في تخطيط المستقبل ، نراه مرة أخرى في ذهن السادات
كسبب من اسباب سوء حالة الخدمات في مصر ابتداء
من عام ١٩٦٢ ، فعندما تناول السادات بالتحليل دور
حكومة عام ١٩٦٥ قال « مما جعل الحالة تزداد سوءا
أن مشاكل الخدمات عندنا من تليفونات ومواصلات
واسكان وخلافه أخذت تؤجل ابتداء من ١٩٦٢ على
اساس حلها بخطط طموحة لم تكن قابلة للتنفيذ مما جعل
هذه المشاكل تزداد وتتراكم سنة بعد أخرى بحيث أصبح
من العسير حلها » .

كذلك يمكن أن نستبين فكرة « التمرحل » وحدود
وشروط الأخذ بها عندما يقول « أنا من المؤمنين بأنه
لا ينبغي أن نضغط مرحلتين في مرحلة واحدة » . وكان
ذلك في معرض الحديث عن ضرورة القيام بتحضير
دقيق كمرحلة أولى قبل الدخول في مؤتمر جنيف للسلام
وبصرف النظر عما في اهتمام السادات بفكرة التمهيد
والتحضير في ذاتها من قيحة علمية وعملية ، فان القاعدة
النظرية التي كان يؤمن بها الرئيس السابق في عدم جواز
دمج مراحل العمل دمجا تمسغيا ومفتعلا تعتبر متوافقة
مع ماقره مناهج التخطيط والتنبؤ الحديثة من ضرورة
البرمجة على مراحل تؤدي كل منها الى الأخرى ، في

تسلسل منطقي وعملي يلائم التطور الطبيعي للظروف ،
ويقيم اعتبارا لما قد يستجد في المراحل المبكرة من
عناصر تدخل كمتغيرات في المراحل اللاحقة .

على أن ما قد يبدو من تعارض ، بين مبدأ السادات في
عدم دمج مرحلتين في مرحلة واحدة وبين تفضيله لاقصر
الطرق وأسرعها الى تحقيق الاهداف ، ليس الا تعارضا
ظاهريا ، وقد أكد السادات في مواقف كثيرة على مبدأ
التوازن بين مقتضيات العلم ومقتضيات العمل ، بل أنه
وضع حدود هذا التوازن بين واقعية الخطط وسرعة
التنفيذ بتفصيل أكثر وضوحا عندما قال في برنامج العمل
الوطني : « اننا حريصون على ألا تجرفنا أمواج الاحلام
بعيدا عن شاطئ الواقع فنبنى على الماء ، وعلى الاثر بطننا
جبال الحذر فنبطئ الخطى أو نتوقف والعالم من حولنا
يقفز » « ١ » .

٢ - التغيير .. والمستقبل في منهج الرئيس حسنى مبارك :

جاءت أولى الاشارات المبكرة التى عبر بها الرئيس
حسنى مبارك عن افكاره وتصوراته العامة ازاء «التغيير»
و « المستقبل » عقب توليه الموقع القيادى الاول في مصر ،
وذلك في بيانه الاول امام مجلس الشعب يوم ١٤ أكتوبر
عام ١٩٨١ حيث ذكر « أن العمل الوطنى فى المرحلة
الدقيقة التى نجتازها يجب أن يكون استمرارا ديناميكيا

(١) برنامج العمل الوطنى - قدمه الرئيس السادات الى المؤتمر
القومى العام للاتحاد الاشتراكى العربى فى ٢٣ يوليو ١٩٧١ .

رشيداً للخط الذي انتهجه الرئيس السادات « (١) » ، وقد لاحظ البعض في حينه أهمية عبارة « في المرحلة الدقيقة التي نجتازها » ، كما لاحظ البعض أهمية الإشارة إلى « الديناميكية » و « الترشيح » ، وما تحمله هذه التعبيرات في سياقها من دلالات ضمنية تشير إلى وجوب الاعتراف بأثر الظروف المتغيرة والملازمات المستجدة في تطوير المواقف تلقائياً بعد فترة من الممارسة .

ثم جاءت بعد ذلك آشارات أكثر تفصيلاً عن موقف الرئيس مبارك إزاء فكرة « التغيير » و « ظروفها وشروطها وحدودها » ، فنراه في حديثه إلى مجلة أكتوبر بتاريخ ١-١١-١٩٨١ يؤكد « أن التغيير ليس مطلباً لذاته وإنما يتم عندما تقتضى الظروف ذلك » . ثم نراه يوضح في موضع آخر أنه لا يقوم بأى تغيير إلا إذا كانت لديه أسباب ومقومات للتغيير ، وأنه ينشد - فى الأصل - الاستقرار ، ولكن ليس معنى ذلك أن التغيير غير وارد ، فالتغيير يتم « عندما أجد أن هناك داعياً للتغيير وأدرسه جيداً وأستقر عليه لأنه حينئذ يكون تغييراً للمصلحة العامة » (٢) .

ويوضح الرئيس مبارك منهجه فى التغيير فنراه فى حديثه لصحيفة الشعب يقول : « أنه لا يقتنع بالتغيير

(١) بيان الرئيس حسنى مبارك إلى مجلس الشعب بعد توليه الرئاسة - الأهرام ١٥/١٠/١٩٨١ ص ١ .

(٢) حديث الرئيس حسنى مبارك إلى الأهرام ٨٢/١/٨١ ص ١ وأظفر أيضاً نفس المعنى وقائع اجتماعات الرئيس مبارك بالهيئة البرلمانية للحزب الوطنى بالصعيد - الإخبار ١٠/٣/١٩٨٢ ص ١ .

الشامل أو المفاجيء مرة واحدة» (١) ، كما يؤكد نفس المعنى حين يذكر لمجلة أجنبية أنه « لا يؤمن بمنهج الصدمات » (٢) .

وإذا كانت هذه هي المواقف والطباع المبدئية التي تحكم توجه القيادة السياسية لمصر أزاء موضوع « التغيير » بصفة عامة وفي أطرانه المجردة .. فماذا عن التصورات الموضوعية لمستقبل البلاد والتغيرات المطلوبة له في فكر هذه القيادة ؟

للإجابة على هذا السؤال يلزم البحث أولاً عن أولويات الاهتمام لدى الرئيس حسنى مبارك من واقع بياناته وتصريحاته وأعماله خلال الفترة من ١٩٨١ وحتى ١٩٨٤ وفى ذلك يلاحظ البعض أنه لم يترك شكا منذ البداية فى أن اهتماماته الأولى ستكون تركزاً على المشكلات الداخلية - وبصفة خاصة المشكلة الاقتصادية - أكثر من المشكلات الخارجية (٣) .

وإذا كانت توجهات الرئيس حسنى مبارك وأولوياته قد اتسفت بعد مضي عام واحد من حكمه لتشمل عدداً من المواقف والاهتمامات والتوجهات الجديدة فى مجال

(١) حديث الرئيس حسنى مبارك الى جريدة الشعب ١١ - ٨٢ ٥

(٢) حديث الرئيس حسنى مبارك الى مجلة دير شبيجل الألمانية منشور بالأهرام ٢٤ - ١٠٠ - ١٩٨٢ من ٦ .

(٣) راجع مثلاً تصريحات الرئيس حسنى مبارك لصحيفة واشنطن بوست - الأهرام ١١/١١/١٩٨١ من ٦ - وحديثه لصحيفة الصباحية الكويتية الأهرام ٧ - ١١ - ٨١ من ٢ وحديثه الى ديرشبيجل الألمانية - الأهرام فى ٢٤/١/٨٢ من ٦ .

السياسة الخارجية (١) ، فليس معنى ذلك أن هناك تغييرات جذرية تتناقض مع أولويات اهتمامه التي أفصح عنها للصحافة المحلية والعالمية أبان توليه الرئاسة ، ذلك أن هذه التوجهات الجديدة فى السياسة الخارجية والتي بدأت ترى خلال عامى ١٩٨٣ و ١٩٨٤ ، إنما تندرج فى إطار ما أسماه الرئيس مبارك فى بيانه الأول لمجلس الشعب « أكتوبر ١٩٨١ » « الديناميكية الرشيدة » للمواقف .

والحق أن ما قد يبدو تغييرا فى أولويات الرئيس كان موضعاً لتوقعات مبكرة من جانب بعض المحللين السياسيين . فقد كتب أحد أساتذة العلوم السياسية فى يوليو ١٩٨٢ يقول : « أن أولويات الرئيس حسنى مبارك - كما أوضحها - ستعمل فى اتجاه الاستمرارية على المدى القصير » ، أما بالنسبة للمدى المتوسط أو الطويل فإن احتمال تعثر الصيغ الراهنة لمواجهة المشكلة الاقتصادية قد يدفع إلى صيغ جديدة تنعكس على شبكة العلاقات المصرية الإقليمية والعالمية (٢) .
ولأن دراستنا الراهنة لا تستهدف تتبع التطورات

(١) من أمثلة تلك التوجهات الجديدة فى السياسة الخارجية إصرار الرئيس حسنى مبارك على عدم زيارة إسرائيل ، وسخيه للسفير المصرى فى تل أبيب - وأعادة سفير مصر إلى موسكو ، وإيقاف الحملات الإعلامية ضد الدول العربية ، وزيارته للاردن عقب إعادة العلاقات ، ثم زيارته لبغداد مع الملك حسين فى مارس ١٩٨٥ .

(٢) د . أحمد يوسف أحمد : (الاستمرارية والتغير فى السياسة الخارجية للرئيس حسنى مبارك) .
مقال منشور بالسياسة الدولية عدد ٦٩ - يوليو ١٩٨٢ من ١٠٩ ، ١١٠ .

التي تحدث في المواقف الموضوعية أو السياسية بقدر اهتمامها وتركيزها على منهجية التعامل عموماً مع كل أو أي متغير جديد ، لذلك لن نناقش هنا أسباب ودوافع التطورات التي شهدتها سياسة مصر الداخلية أو الخارجية خلال الفترة المنقضية من حكم الرئيس حسنى مبارك ، وما إذا كان تعثر الصيغ السابقة لمعالجة المشاكل هو الذى دفع الى « صياغات جديدة » أو « شبكات جديدة لعلاقات مصر الإقليمية أو العالمية » .

وانما يعنينا الآن فى هذا البحث من الدراسة هو التعرف على « الوسائل ، واساليب الاقتراب » التي تعمل بها القيادة السياسية فى تناولها للمشكلات ، ومدى استخدامها لاساليب البحث العلمى فى رصد الأبعاد المختلفة لهذه المشكلات والتخطيط لحلها .

وهنا يمكن الإشارة الى أن أول الأعمال العامة التي استهل بها الرئيس حسنى مبارك ولايته - بعد مراسم التنصيب وأجرائاتها اللاحقة - هو الدعوة الى عقد مؤتمر لرجال الاقتصاد فى مصر بهدف البحث عن أصول المشكلة الاقتصادية واقتراح البدائل المختلفة للخروج من هذه المشكلة ، وقد حرص الرئيس مبارك على استحداث منهج جديد فى تشكيل المؤتمر بحيث جاءت عضويته تعبيراً عن مختلف الاتجاهات والخبرات الاقتصادية المعروفة فى الساحة المصرية مما انعكس بالتالى على طبيعة نتائجه .

ويكاد تشكيل هذا المؤتمر الاقتصادى أن يذكرنا بأحد الاساليب العلمية المعروفة فى عمليات دراسة المستقبل وهو أسلوب « استطلاع المتخصصين » وأن كانت التجربة المصرية قد أسقطت عنه بهذا المؤتمر شرطاً أساسياً له

وهو « الاستطلاع » كل على حدة » ، فجاءت النتيجة متأثرة الى حد كبير بعنصر « استحضار الذات » وعنصر « التنافس الايدولوجي » (١) .

وقد تمت مؤخرا محاولة أخرى من القيادة السياسية للعمل وفق مفهوم « الاستطلاع متعدد الاطراف » وذلك حين طرح الرئيس مبارك اقتراحا على مختلف الاحزاب السياسية والمؤسسات الجامعية والعلمية بأن يتقدم كل منها بتصويراته واقتراحاته الخاصة بمشكلة « الدعم الحكومي » فجاءت النتائج - برغم محدوديتها وبرغم عدم استكمال ما يقتضيه هذا الاسلوب من عمليات لاحقة للفرز والتحليل والتوفيق - أكثر اقترابا من الاسلوب الصحيح .

ويستطيع المحلل أن يضع يده على جوهر التجديد الحقيقي الذي استحدثه الرئيس حسنى مبارك بهذه الاساليب او المحاولات فى النظرة الشائعة تقليديا ومنذ فترة طويلة بين فئات ودوائر كثيرة كانت تصر - وحتى وقت قريب - على أن التحضير لمشروعات المستقبل والتخطيط الاستراتيجى القومى العام هو اختصاص تنفرد به مؤسسات الدولة الرسمية فقط ولا ينبغى أن

(١) راجع توصيات ونتائج اعمال مؤتمر رجال الاقتصاد - وقد كانت هناك فكرة لعقد مؤتمر معانل لبحث المشكلات الاجتماعية والسكانية تحت عنوان « مصر الغد » وان كان قد تأجل لاسباب لم تعلن ، فى تقرير الباحث أن الظلال التى احاطت بطبيعة تشكيل المؤتمر الاقتصادى واثرها على نتائجه قد انعكست الى حد كبير على جهود التحضير للمؤتمر الاجتماعى الذى كان مقررها آنذاك فى يناير ٨٢ .

بشاركها فيه أفراد أو مؤسسات أخرى . ولقد أفصح الرئيس حسنى مبارك عن هذا التوجه الجديد منذ الأيام الأولى لولايته وأكد فى أكثر من مناسبة على إيمانه بأسلوب الحوار واستطلاع مختلف الآراء قبل الشروع فى سياسات أو مسارات جديدة وخاصة ما يتصل منها بمستقبل مصر والمصريين ككل .

يقول الرئيس فى حديث له للتلفزيون الإيطالى : « ان المعارضة فى مصر شأنها شأن المعارضة فى أى دولة ديمقراطية ، وأنا أستهدف من لقاء المعارضة تفسير الأسلوب الذى كان متبعاً فيما مضى وهدفى أن نلتقى جميعاً أمام نقطة رئيسية وهى مستقبل مصر .. ومصلحة مصر العليا » . ويستطرد الرئيس حسنى مبارك فيقول « ولأن جميع المعارضين فى مصر مصريون حريصون جداً على المصلحة العليا لبلادهم فقد قررت ان تكون جميع النقاط أو المشاكل القومية الكبرى موضع بحث مع أحزاب المعارضة حتى نصل من هذه المباحثات أو هذه المناقشات الى أسلوب أمثل لحل مشكلاتنا فتبناه جميع القوى والأحزاب (١) .

وجدير بالملاحظة أيضاً أن هذا الأسلوب الجديد الذى أفصح عنه الرئيس مبارك وتبناه عملاً فى أكثر من مناسبة قد تضمن تطويراً آخر لموقف الدولة المألوف سابقاً والذى كان يقضى بحظر تناول بعض قطاعات السياسة الرسمية للدولة « كالسياسة الخارجية » مثلاً

(١) من حديث الرئيس حسنى مبارك الى التلفزيون الإيطالى -
الاخبار ١٩٨٢/١/٢٩ من ٥ .

- بالنقد أو الاعتراض - (١) وقد وجدنا الرئيس مبارك بالفعل يناقش أمورا متعلقة بالسياسة الخارجية مع ممثلى القوى المعارضة ، بل أن بعض لقاءات الرئيس مع قيادات المعارضة الحزبية قد خصصت لهذه الموضوعات فقط (٢) .

المؤسسات العاملة فى رصد وابحاث المستقبل

ليس تجاوزا كبيرا عن الحقيقة أن يقال بأن مراكز ووحدات البحث العلمى تعمل كلها - بطبيعة نشاطها - فى نطاق التمهيد للمستقبل . الا أن ما يهمنا التركيز عليه وإبرازه فى هذا البحث هى تلك الوحدات والمؤسسات التى يعتبر البحث فى المستقبل صميم مهمتها الأصلية لا صفة عارضة من صفات أعمالها ، ويمكن حصر هذه المراكز والمؤسسات فى مصر على النحو التالى :

- ١ - المجالس القومية المتخصصة - تتبع السيد رئيس الجمهورية .
- ٢ - هيئة المعلومات والتقديرات - تتبع جهاز المخابرات العامة .
- ٣ - معهد التخطيط القومى - يتبع السيد وزير التخطيط .

(١) انظر مثلا خطاب الرئيس السابق محمد النور السادات فى العيد العاشر للثورة التصريح أمام مجلس الشعب والشورى ١٩٨١/٥/١٤ القاهرة - المبتة العامة للاستعلامات ص ٣٣ .

(٢) حدث ذلك فى لقاء الرئيس مبارك مع قادة الأحزاب المعارضة فى مصر بمناسبة القرار الاسرائيلى بضم الجولان فى ديسمبر ١٩٨١ ، انظر الامرام ١٩٨١/١٢/١٧ ص ١ ، ٦ .

- ٤ - أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا « هيئة مستقلة يشرف عليها نائب رئيس الوزراء ووزير التعليم العالى والبحث العلمى » .
- ٥ - المركز القومى للبحوث .
- ٦ - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء - يتبع رئاسة مجلس الوزراء .
- ٧ - جهاز بحوث تنمية وتعمير سيناء . يتبع أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا .
- ٨ - مركز بحوث استزراع الصحارى - يتبع وزير الزراعة .
- ٩ - مركز بحوث المشروعات الصحراوية - يتبع وزارة الري .
- ١٠ - مركز تطوير تدريس العلوم - يتبع جامعة عين شمس .
- ١١ - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية - يتبع مؤسسة الاهرام .
- ١٢ - مركز بحوث استصلاح الاراضى - يتبع وزارة الزراعة .
- ١٣ - معهد بحوث الاحصاء - يتبع المركز القومى للبحوث .
- ١٤ - معهد أبحاث البترول - يتبع أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا .
- ١٥ - مشروع الاستشعار عن بعد - يتبع أكاديمية البحث العلمى .
- ١٦ - أكاديمية السادات للعلوم الادارية - تتبع وزير الدولة للتنمية الادارية .
- ١٧ - المشروع القومى لتنظيم الاسرة - يتبع وزارة

الشئون الاجتماعية .

١٨ - المجلس القومى للسكان - يتبع رئيس مجلس الوزراء .

١٩ - ادارة نظم المعلومات - بالقوات المسلحة .

٢٠ - الجمعية المصرية للحساب الآلى « أهلية مهنية متخصصة »

٢١ - الجمعية المصرية الاحصائية « أهلية مهنية متخصصة »

٢٢ - الجمعية المصرية لتطبيق بحوث العمليات « أهلية مهنية متخصصة » .

وهذه الجمعيات الثلاثة مسجلة بوزارة الشئون الاجتماعية .

٢٣ - ادارة البحوث والتخطيط السياسى - تتبع وزارة الخارجية

قنوات المشاركة الشعبية فى وضع خطط وتصورات المستقبل :

تفيد تجارب العديد من الدول بأن حجم ونوع التجارب الشعبى مع خطط التنمية القومية يلعب دورا هاما فى تحديد مدى النجاح الفعلى لتلك الخطط بل وفى دقة التوقعات المسبقة عن هذا النجاح . واذا كان بديها أن تستهدف أى خطة قومية للتنمية أو التأمين مصالح المجموع العام فإن البديهى أيضا أن يشترك هذا المجموع العام فى وضع تصورات المستقبل والخطوط الرئيسية العريضة لبرامج تحقيق هذه التصورات .

واذا كانت نظم الحكم المعاصرة تقوم على فكرة التمثيل

الشعبى أى الاكتفاء بمشورة الممثلين المنتخبين عن القواعد الشعبية فى صياغة هذه الخطط والاستراتيجيات القومية فالأغلب أن هذه النظم تعتمد على ما يكون لدى قواعدها الشعبية من وعى كاف واستعداد لاستيعاب مفهوم « الخطة المبرمجة » والتجاوب مع ما تقتضيه فكرة « التمرحل » و « الجدولة الزمنية » من سلوكات حضارية معينة مثل « الانتظار المحسوب » و « التضحية المؤقتة على المستوى الفردى » أو « إعادة تحديد الأولويات » ، و « رؤية المصلحة الفردية أو القومية من خلال منظور قومى وجماعى أشمل » .

وفى بلاد كبلادنا - حيث العهد بعد قريب بالأساليب الديمقراطية والتمثيل الشعبى السليم والفعال ، وحيث تنخفض درجة الوعى على المستوى الشعبى بمفهوم الخطة والسلوكات الاجتماعية والحضارية المرتبطة بهذا المفهوم - على نحو ما أوضح الفصل الأول من هذه الدراسة - فإن الدعوة الى تنشيط دور هذا المستفيد الشرعى من الخطط القومية وتخصيب وعيه وتأهيله للتعامل مع مفهوم التخطيط والنظرة بعيدة المدى تصح من أسبق الواجبات اللازمة لنشر الوعى المستقبلى وضمان التجاوب الشعبى الحقيقى مع خطط الإنماء أو التأمين القومية .

ولا ينبغى أن ينصرف هذا التنشيط الى مجرد أحكام عملية التمثيل الشعبى فى المؤسسات الوسيطة كالبرلمان أو المجالس البلدية ذات المستوى القومى ، وإنما المقصود هنا هو تنشيط الدور المباشر للجماهير فى وضع خطط وحداتها المعيشية والإنتاجية الأساسية تمهيدا لمشاركة أوسع فى وضع الخطط القومية وفى صيانة نتائجها

ومتابعة وتقييم الانجازات التي تتحقق منها .
ومثل هذه الدعوة يمكن أن تترجم في العمل الى
منطقتين : -

الاولى : تدريب الافراد والعائلات والتجمعات السكانية
على أسلوب التخطيط الفردي والفقوى والجماعى .. كل
فى وحدته الخاصة وفى اطار حركته اليومية .
الثانية : تنظيم أو دعم قنوات المشاركة الشعبية
المباشرة فى وضع خطط التنمية العامة على المستوى
القومى .

وإذا كانت وسائل التنشئة السابق التعرض لها
كالمؤسسات التعليمية أو الاعلامية تقوم - أو يمكن أن
تقوم - بدور هام فى منطقة العمل الاولى فان منطقة
العمل الثانية يلزم لها ترتيبات تنظيمية وتشريعية متكاملة
تأخذ فيها « الاحزاب السياسية » و « النقابات
الهنية » ، ومؤسسات التنشئة الدينية مكانها ودورها
الملائم لها الى جانب المجالس الشعبية المعمول بها حاليا
على مستوى القرى والمدن والمحافظات . بحيث تصير
الخطط القومية أفرأا حقيقيا وطبيعيا وانعكاسا صادقا
لطالب وامكانيات مختلف القوى الشعبية وبحيث
يستشعر الجميع مسئولياتهم ويتعرفون على ادوارهم فى
صيانة هذه الخطط عند التنفيذ .

**مشروع تجريبى لخلق وتنمية الوعى المستقبلى
والتخطيطى بالمشاركة الشعبية على المستوى القومى :**

فى احدى الدراسات التى قدمها عام ١٩٧٤ البروفسور
جون ماكهيل مدير مركز الدراسات المتكاملة بجامعة

نيويورك بمشاركة زوجته السيدة ماجدة ماكهيل طرح
الاثنان اقتراحا بأن يقوم معهد الأمم المتحدة للتدريب
والبحوث « يونيتار » - وهو الجهاز الذي بدأ في تاصيل
وتنمية الدراسات المستقبلية داخل مؤسسات الأمم
المتحدة - بتجميع - على مستوى العالم - لكل الخطط
القومية ذات المدى الطويل الموجودة لدى كافة دول
العالم سواء المتعلقة بالتنمية الاقتصادية أو بالتنمية
الاجتماعية ، ثم تبع ذلك تحليل مقارن لمحتويات هذه
الخطط من ناحية وسائل وانماط جمع المعلومات السابقة
على وضع الخطط ، والمدى الزمني الذي تستهدفه تلك
الخطط والمشاكل العملية التي تواجهها كل دولة عند
تنفيذ خططها ، ونسبة الانجاز المحقق في كل تجربة
انمائية مخططة ، ووسائل المعالجة التي تتم لمشاكل
التنفيذ الى غير ذلك من نقاط وبنود تتصل بالتحليل
المقارن لخطط الانماء القومية لدى الدول المختلفة .

وإذا كان صاحب الاقتراح يتوجهان في مشروعهما
توجها دوليا خالصا يهدف الى افادة الدارسين الاكاديميين
لشئون الاقتصاد المقارن أو يهدف في أحسن الفروض
- الى افادة الدول النامية بمعلومات وبيانات توفسر
عليها مغبة التجريب في مسارات التخطيط غير المجدية
أو افادتها به مسائل جديدة لحل مشكلاتها التخطيطية من
واقع خبرة غيرها من الدول .

فإننا نستطيع في حالتنا المصرية - وللأفراض الذ
تستهدفها دراستنا الراهنة - الافادة بهيكل الاقترا
المطروح بعد نقل عملية « التجميع » و « المقارنة » من
المستوى الدولي الواردة عليه الى المستوى القومي
الداخلي .

والمشروع المقترح بتلخص فى أن تقسوم احدى المؤسسات الرسمية المسئولة عن دراسة المستقبل المصرى أو التخطيط له كالمجالس القومية المتخصصة أو معهد التخطيط القومى - بدعوة التجمعات الجماهيرية - سواء الحزبية أو النقابية أو الاجتماعية - للتقدم برؤيتها الخاصة بمستقبل نشاطها وأولويات اهتماماتها ، وبرامج التنفيذ ووسائل التمويل التى تحقق لها أهدافها ، ومراحل هذا التنفيذ - أن وجدت - والتقسيم التصور للدور - فى ذهنها - بين مايوكل للأجهزة الحكومية وما يوكل لغير هذه الأجهزة .

والتصور أن مثل هذا التجميع للتصورات الحزبية والنقابية والجغرافية - يلزم له وسائل استبيان متنوعة فى البداية على أن تتوافر فيها أيضا القابلية للتنميط والتوحيد القياسى فى مراحل لاحقة .

وقد يتضمن هذا الاستبيان نقاطا كالتالية :-
* الأهداف العاجلة « للوحدة » والمدى الزمنى المقدر لتحقيقها .

* الأهداف بعيدة المدى « للوحدة » مع تحديد هذا المدى بقدر الامكان .

* تقدير الاحتياجات المادية اللازمة لتحقيق كل هدف « التمويل - العمالة وسائل الإنتاج .. »

* تقدير الاحتياجات التشريعية والتنظيمية اللازم اجراؤها لكل هدف .

* تقدير المشكلات المتوقعة أثناء التنفيذ ووسائل المعالجة لكل منها .

وفى تقدير الباحث أن نجاح مثل هذا المشروع

التجريبى الطموح يتوقف الى حد كبير على عدد من الشروط : -

الاول : مدى المشاركة الفعلية من جانب كل أو معظم الافراد التى تتكون منهم « الوحدة الحزبية » أو « الوحدة النقابية » أو « الوحدة البلدية فى البلديات » .
الثانى : مدى الحياد « السياسى » و « النزاهة الاخلاقية » و « النظرة الوطنية الصادقة » التى تتوافر فى جهة التجميع المركزية .

الثالث : مدى التمكن الفنى لدى هذه الجهة المركزية فيما يتعلق بتنظيم المواقف وحصر الاتجاهات وتصفية العناصر والاوزان المتداخلة أو المشتركة بين الوحدات المكونة لمجتمع الحصر أو الاستطلاع وفيما يتعلق باستخلاص المؤشرات الصحيحة والاوزان الحقيقية التى تتضمنها أو ينتهى اليها هذا التجميع القومى لتصويرات المصريين عن المستقبل .

وعلى أية حال فان مثل هذا المشروع القومى الضخم يمكن أن يتم على مراحل تبدأ الاولى منها فى اطار تجريبى محض بحيث لا يعول كثيرا على نتائج تلك المرحلة فى صياغة الخطط القومية الكبرى والهامة . وقد يبدأ مثلا فى حدود « عينات احصائية » ثم يتم التوسع فى مراحل لاحقة وتدرجية الى أن يشمل مسحا كليا .
كذلك قد يمكن تحويل أو تعديل هيكل المشروع وترتيب مراحل بحيث يتم البدء باستطلاع موقوف الوحدات الجماهيرية المختلفة ازاء سياسة جديدة فى مجال واحد معين أو ازاء تنظيم جديد محدد الملامح وبحيث يقتصر الرأى المطلوب حينئذ على الموضوع المطروح وليس على كل التصورات الاجمالية عن صورة

المستقبل عموماً . وفى ذلك سوف نلاحظ تشابهاً بين هذا المشروع التجريبي المعدل وبين أسلوب « استطلاع المتخصصين » المعتمد ضمن أساليب المنهجية المستقبلية . . مع تعديل فى صفة « المتخصصين » ليصبح استطلاعاً « لأصحاب المصالح » .

وقد تم بالفعل فى الفترة الأخيرة « أواخر عام ١٩٨٤ وأوائل ١٩٨٥ » تجريب هذا النوع من استطلاع المواقف لدى أصحاب المصالح وذلك حين اقترح رئيس الجمهورية على مختلف الأحزاب السياسية والجامعات والمراكز العلمية أن يتقدم كل منها برؤيته وموقفه ازاء مسألة « الدعم الحكومى » للسلع والخدمات الأساسية وذلك على ضوء التزايد المضطرد سنوياً فى الأعباء التى تتحملها كل من الدولة والمواطنين من وراء الدعم بأوضاعه وعيوبه المعروفة واقتراحاتهم فى مواقعهم الحزبية أو التخصصية لتطوير أو استبدال هذا الدعم بوسائل وأساليب أخرى . . وبرغم أن نتائج هذا الطرح الجديد لطرق المشاركة فى صنع القرار السياسى لم تستكمل بعد بحيث يمكن الحكم على مدى فعاليتها أو نجاحها ، وحتى بافتراض عدم إمكان التوصل الى التحقيق الكامل لمشروع المشاركة الشعبية المقترح فى صدر هذا البحث فإن ما يتم خلال مراحل التجريب أو خلال المحاولات الحزبية سوف يظل محسوباً فى الرصيد الإيجابى لظاهرة الاهتمام بالمستقبل فى المجتمع المصرى .

ذلك أن ما يمكن الوصول إليه خلال تلك المراحل الأولية من مواد وخبرات سياسية وعملية وفنية لا شك سوف يثرى الكثير من التقاليد والممارسات الديمقراطية ومن أهمها خبرة استطلاع الرأى العام ووسائل قياس

اتجاهاته ، والاحتجاج به حين يلزم . . والاحتجاج عليه حين يلزم أيضا « فى حالة عدم الاقدام على المشاركة من جانب بعض الوحدات الجماهيرية حتى بعد توافر الشروط والظروف الاساسية »

كذلك يشار فى هذا الصدد الى التوجه الهام الذى ساد النظام المصرى منذ عام ١٩٧٧ والذى تعززت فى اطاره « سلطات المحليات » وتعاظم به دورها المشارك فى صياغة الخطط القومية للتنمية والتعمير . . ووفقا لهذا التوجه الجديد تم تقسيم محافظات الجمهورية الى اقاليم اقتصادية متكاملة يتم بينها تخطيط اقليمى متكامل للتنمية ومشروعات الاستثمار والاعمار ثم يتم تجميع هذه الخطط الاقليمية التى تضعها اساسا المحافظات داخليا . . وفيما بينها . . ومن مجموع هذه الخطط الاقليمية تجرى صياغة الخطة الانمائية القومية الشاملة والموحدة . .

وليس من شك أن هذا التوجه الجديد فى نظام التخطيط الاقتصادى القومى لا يخلو من عقبات عملية مما يحتاج الى دراسات علمية تستهدف تجاوز تلك العقبات . . وليس ثمة حرج فى الاطلاع على نماذج الدراسات التى أجريت فى بلاد اجنبية حول نفس هذا الموضوع . . ففي السويد مثلا عقدت السكرتارية العامة للدراسات المستقبلية التابعة لرئيس الوزراء ندوة استغرقت ثلاثة ايام فى نوفمبر ١٩٧٣ وقدمت فيها دراسات خاصة حول موضوع « التخطيط ، وهيكلك القيم والمشاركة الديمقراطية » .

كذلك عقدت نفس الهيئة حلقة بحث أخرى فى يونيو ١٩٧٤ حول « الحكم الديمقراطى والتخطيط طسويل المدي » .

تشجيع مشاركة الشباب فى ابحاث المستقبل

والى جانب المشاركة العامة الواجبة فى صياغة الخطط القومية ، فان هناك نوعا آخر من المشاركة المطلوب تشجيعها فى مجتمعنا المصرى وهى مشاركة القطاع الشبابى على وجه الخصوص باعتباره صاحب المصلحة الاوفر فى حياة الغد .

واللاحظة التى يجمع عليها معظم علماء « المستقبلية » فى الخارج أن هذا الحقل من الدراسات يكاد يقتصر حتى الان فى العالم كله على فئات الاعمار الكبيرة فلم يدخل اليه عنصر الشباب ولا عنصر المرأة باعداد كافية ، وهو أمر يصعب عند الكثيرين تفسيره فى ضوء مصلحة الاجيال والناموس الطبيعى .

وباستطلاع عاجل لفئات العمر التى يتوزع عليها السادة اعضاء المجالس القومية المتخصصة فى مصر مثلا « وهى كما عرفنا اولى المؤسسات الموكول اليها دراسة المستقبل » يتبين أن متوسط العمر بين الاعضاء هو ٤٨ عاما وأن أربعة فيهم فقط تقع اعمارهم فى فئة ما دون الثامنة والثلاثين .

والطلب الان تشجيع منظم الشباب كى يدخل فى هذا الحقل المعرفى الجديد . وهنا قد تفيده بعض الاقتراحات التالية أو كلها « أخذا فى الاعتبار ما قدم من اقتراحات خاصة بتطوير نظام التعليم على النحو المبين فى مبحث السابق » :

١ - تقديم منح دراسية ومكافآت تشجيعية لطلاب الدراسات العليا الذين يتخصصون فى مجالات البحوث المستقبلية سواء النظرية أو التطبيقية وقد تكون الامانة

العامة للمجالس القومية المتخصصة من اقدر الجهات وأوفرها حرصا على القيام بهذا الاقتراح .

ب - تدعيم نوادى العلوم القائمة حاليا فى مواقع متناثرة بأنحاء الجمهورية وفتح فروع لنا فى أكبر عدد ممكن من المحافظات وذلك لتابعة المهوبين والنوابغ من الطلبة أو الشباب عموما فى اطار برنامج قومى يستهدف تشجيعهم وإتاحة الفرص لهم للاجتسكاك الدولى باعتبارهم جيل المستقبل من العلميين واصحاب الافكار الجديدة .

ج - تعزيز الدور الذى تقوم به حاليا شعبة الفضاء الخارجى بنادى الطيران المصرى وتوسيع نطاق الافادة به فى اوساط الشباب والطلبة وذلك مثلا بتنظيم فصول دراسية خاصة بهذا الميدان على غرار المعمول به فى قسم الخدمة العامة بالجامعة الامريكية أو بجامعة عين شمس .

د - قيام مؤسسات الدراسات المستقبلية كالمجالس القومية المتخصصة أو اكاديمية البحث العلمى بطبع ونشر الدراسات الفردية المتعلقة بمجالات المستقبل والتي يتقدم بها اصحابها بمبادرات ذاتية « طبعا بافتراض توافق الحد الأدنى فيها من الشروط العلمية والموضوعية » والعمل على الترويج بكافة السبل للافكار والمخترعات التى يبتكرها الشباب المصرى .

هـ - النظر فى إمكانية انتاج سلسلة من الافلام السينمائية وأفلام الرسوم المتحركة للاطفال بما يساعد فى شرح الاساسيات العلمية ونماذج الحياه المتصورة أو المتوقعة فى المستقبل ، مع ضرورة الانتباه عند اعداد هذه الافلام الى خصوصية البيئة المصرية أو العربية . كذلك يلزم عند اعدادها الانتباه الى أهمية عدم الإغفال

فى تبسيط الحقائق العلمية على نحو يخل بحقائق المستقبل فى ذهن الاطفال أو يبعث على الاستخفاف بها
ثوبها بعدم قدرة الطفل المصرى أو العربى على ادراك
الحقائق والتركيبات المعقدة .

الديمقراطية الحزبية .. ودورها فى مستقبل

البلاد : *

يمكن أن تلعب تجربة التعدد الحزبى فى مصر دورا
محوريا فى تشكيل أو إعادة تشكيل عدد من عناصر
واتجاهات الحركة القومية العامة للمجتمع المصرى فى
المستقبل ، كتقديم الكوادر والقيادات اللازمة للعمل
السياسى والحكومى وضمان الإدارة السليمة للصراعات
السياسية وأحكام الرقابة على السلطة الحاكمة ، وضمان
الحريات الأساسية للمواطنين ، وطرح تصورات وبدائل
واضحة ومحددة لعملية التنمية غير أن هذا الدور
« ليكانيزم » التعدد الحزبى يتوقف على عدد من
الشروط والظروف نجملها فيما يلى : -

١ - مدى القبول العام الذى تلقاه فكرة التعدد
الحزبى ذاتها لدى دوائر النظام السياسى نفسه ومدى
استشعار هذه الدوائر ذات التراث الضارب فى أعماق
تاريخ الدولة المصرية - بضرورة هذا التعدد وأهميته
لصالح التقدم العام للبلاد .

* كثير من نقاط هذا القسم ورد ذكرها فى الدراسة المتأخرة التى
أعدّها الدكتور أسامة الغزالي حرب بمركز الدراسات السياسية
الاستراتيجية والتي نشرت بالأهرام فى ٣٠ - ٥ - ١٩٨٥ .

والسؤال المطروح هنا : هل يمكن للأحزاب القائمة الآن أن تصبح فى المستقبل جزءا عضويا من النظام السياسى مثلما يحدث فى معظم النظم الديمقراطية ذات التعدد الحزبى أم أن وجود هذه الأحزاب مثل اختفائها - لن يؤثر كثيرا فى عمل النظام السياسى واستمرار عجلته فى الدوران اعتمادا على قوة وأجهزة أخرى متواجدة فى الدولة قبل ومع هذه الأحزاب .

٢ - مدى توافر الجيل التالى من قيادات الأحزاب القائمة ، ونوعية فكرهم وتوجهاتهم وأسس حركتهم السياسية والملاحظ حتى الآن أن معظم قيادات الأحزاب السياسية الموجودة على الساحة المصرية انما تنتمى فى بداية نشأتها السياسية الى فترة ما قبل ١٩٥٢ وللأسف لم تسنح الفرصة ولا الرغبة خلال السنوات الثلاثين المنقضية بعد هذا التاريخ بافراز قيادات جديدة مؤهلة لتولى العمل الحزبى فيما بعد غياب الرواد المؤسسين .

٢ - ويرتبط بالعنصر السابق قضية هامة أخرى هي قدرة الأحزاب على تطوير نفسها كمؤسسات سياسية فعلية وليس كمجموعة افراد تربطهم « علاقات شخصية محدودة » ويعنى ذلك أن مستقبل العمل الحزبى الحقيقى فى مجال التعدد - مرتبط الى حد كبير بمدى نجاح الأحزاب فى توسيع رقعة الانتظام العضوى بها ، وتشكيل نظام متماسك ومترابط بين وحداتها التنظيمية المترامية رأسيا وأفقيا . ومدى قدرتها على استثمار شبكة العضوية ودرجة الحماس الحزبى بها فى خلق قنوات للعطاء الوطنى المتميز استغلالا عن الهدف الطبىعى والمشروع فى الوصول للسلطة التنفيذية .

وهنا قد يشار الى أهمية العمل منذ الآن على تقنين

المشروعية لحركة الاحزاب فى تشكيل وانشاء شركات انتاجية ، والمبادرة بمشروعات خدمية تقتصر فى البداية على اعضائها ويتم تمويلها وتنفيذها ذاتيا فى الاطارات الحزبية « مع استبعاد المجالات ذات الحساسية المتفق عليها سياسيا او دينيا » .

٤ - تالى بعد ذلك مسألة مدى تمثيل الاحزاب القائم حاليا لمختلف القوى الاجتماعية والسياسية الموجودة على ارض الواقع المصرى وهنا يلزم الاشارة الى المنهج الجبهوى الذى تميل اليه معظم الاحزاب القائمة . وامكانية استمراره فى المستقبل على ضوء التمايز الاجتماعى والسياسى المتوقع حدوثه طبيعيا بعد فترة من الممارسة الفعلية ، والذى يؤدى - بحكم الخبرة التاريخية وطبائع الامور - الى ضرورة استقلال كل من الشرائع الاجتماعية باطارها التنظيمى المعبر عن حقيقة مصالحها الخاصة وتوجهاتها الفكرية المتميزة .

كذلك تلزم الاشارة هنا الى خطورة استمرار وجود قوى اجتماعية وسياسية خارج اطار الاحزاب القائمة حيث ان ذلك يمثل اكبر مصدر للخطر على قوة وفاعلية النظام الحزبى . وبقدر ما تتوافر المرونة الكافية لاستيعاب تلك القوى فى احزاب جديدة او فى الاحزاب القائمة فان النظام الحزبى يصبح اكثر قدرة على البقاء والفعالية .

الفجوة بين « الوعى » و « السعى » !

والآن ...

وبعد ان عرضنا لابعاد وحدود الرؤية المستقبلية فى كثير من قطاعات المحتتم المصرى الشعبى منها والرسمى ، وعرفنا كيف ان المستقبل يحمل من الدواعى والمخاطر والاحتمالات ما يستوجب ترشيدها بل تشويرها

لهذه الرؤية المستقبلية وطريقة تعاملنا العربي عموماً مع المستقبل .. ثم عرفنا كيف يعالج هذا المستقبل في البلاد المتقدمة بأساليب علمية في الرصد والتنبؤ والتخطيط الدقيق .. نبلغ الآن منطقة التساؤل : -

الى متى تستمر الفجوة لدينا بين « العلم » .. « والفعل » ؟ وكيف نخلق الظروف والشروط التي ينتقل بها وعندها « الوعي .. الى « السعى » ؟
اننا لا نقصد ارهاباً لاحد ولا مضاعفة التشاؤم عند احد حين نذكر مقولة هـ . ج ويلز الشهيرة بأن «المستقبل هو السباق بين « التعلم » .. والكارثة .

وتحمد الله - المحمود على كل حال - اننا لم نبلغ بعد مرحلة لا ينفع فيها الوعي او السعى .. فرغم كل اطماع الساسة واهطار السياسة التي تحدد بنا في الحال او الاستقبال ، ورغم كل تحديات البيئة وصعوبات الطبيعة التي بدأت تشهدها حياتنا العربية أو التي يتوقع ان تشهدها خلال السنوات العشرين القادمة ، ورغم كل مشاكل الاجتماع والادارة والاقتصاد والتنظيم التي تكاد تعصف بما يقى لدينا من آثار الحضارة والتحضر على أرض العالم العربي .. رغم كل ذلك فما تزال لدينا أرصدة هامة للمستقبل وفيه . وما تزال لدينا ارادة وثابة وتوق صادق لان يكون لنا او لاولادنا حظ العيش الكريم مع سائر احياء القرن الحادى والعشرين .

✽ لقد بدأ علم المستقبل فى العالم العربي عموماً - وفى مصر على وجه التخصيص - ينال اهتماماً متعاظماً بين مجموعات الباحثين وبعض القلائل من رجال الحكم ذوى البصائر والرؤى التاريخية ذات النظر الابعد

والأرحب وقامت مؤسسات متخصصة في دراسة المستقبل تشهد أعمالها الأولى ببشريات طيبة كالمجالس القومية المتخصصة ، ومعهد التخطيط القومي ، ومركز دراسات الوحدة العربية ، وأكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا .

✽ وظهرت الى جانب ذلك بعض المشاريع العربية والمصرية التي تحاول تطبيق المناهج المستقبلية في دراسة المستقبل العربي ومستقبل مصر من بينها مشروع « العالم العربي سنة ٢٠٠٠ » الذي يتبناه ويشرف عليه أستاذ التخطيط الدكتور إبراهيم حلمي عبد الرحمن بالتعاون مع الاتحاد الدولي للدراسات المستقبلية في روما . ومشروع « صور المستقبل العربي » الذي يقوم به مجموعة علماء عرب برئاسة الأستاذ الدكتور اسماعيل صبري عبد الله وبالتعاون مع جامعة الأمم المتحدة في طوكيو . ومن بينها أيضا المشروع الذي يقوم به مركز الدراسات السيلسية والاستراتيجية بمؤسسة الأهرام - وحدة البحوث الاجتماعية - بإشراف الأستاذ سيد ياسين بهدف صياغة نهج عربي متميز في دراسات المستقبل يقوم على تنحية الخصائص الأيديولوجية الأجنبية الواردة في معظم الدراسات الغربية أو الشرقية عن المستقبل العربي .

✽ وهناك الى جانب هذه المشروعات النظرية والتأهيلية .. مشروعات أخرى تطبيقية في مجالات محددة مما سيكون لها تأثير ضخم في تشكيل أو إعادة تشكيل كثير من عناصر الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمجتمع العربي في المستقبل ومن بينها :-

- مشروع إطلاق قمر صناعى عربى تتولاه حاليا مؤسسة « عربسات » بالتعاون مع الخبرة الامريكية والفرنسية لاستخدامه فى مجالات الاتصالات .

- مشروعات تصنيع السلاح محليا فى العالم العربى وتتولاه وزارة الدفاع المصرية مع وزارة الانتاج الحربى بالتعاون مع الهيئة العربية للتصنيع ، وحكومات دول الخليج العربى .

- اقتراح مشروع الخطة الخمسينية لتنمية وتعمير الصحراء الغربية فى مصر « ١٩٧٥ - ٢٠٢٥ » وتتولى متابعته المجالس القومية المتخصصة .

- مشروع التنمية المحلية للقرى المصرية ويبلغ عددها ٤٠٠٠ قرية باستخدام المشاركة الاهلية . ويشرف عليها جهاز بناء وتنمية القرية ووزارة الحكم المحلى .

- مشروع تخزين الطاقة الشمسية واستخداماتها التطبيقية كبديل للبتروى وتقوم الملكة العربية السعودية بتمويل الدراسات والتجهيزات الخاصة بهذا المشروع بالتعاون مع بعض المراكز والجامعات والمؤسسات العلمية فى استراليا والولايات المتحدة .

كما تجرى الجامعة الامريكية بالقاهرة بعض الدراسات التمهيدية لمختلف التطبيقات الممكن ادخالها الى مصر فى هذا المجال .

- مشروع « اطلس » لنقل بترول الخليج والسعودية الى المحيط الاطلنطى عبر انابيب تمر بالبحر الاحمر ثم السودان وبعض الدول الافريقية وحتى موريتانيا «تبنه» حاليا ليبيا مع بعض الشركات الامريكية » .

- مشروع استخدام جبال الجليد فى الرى بعد

نقلها من مناطق القطب الشمالى الى مناطق الاحتياج فى العالم العربى » عرض المشروع أحد الامراء السعوديين امام المؤتمر العالمى لتنمية الصحارى - الذى عقد بمدينة ساكرامنتو بالولايات المتحدة الامريكية فى عام ١٩٧٧ ونشر معهد الامم المتحدة للتدريب والبحوث ملخصا له ضمن عرضه لاجمال المؤتمر المذكور .

- مشروعات تحلية المياه المالحة باستخدام الطاقة النووية » تجرى حاليا فى الكويت وقطر والسعودية ومصر والاردن بعض التجارب فى هذا الميدان وقد انشأت السعودية بالفعل اول وحدة لتحلية المياه فى مدينة جدّه .

- مشروعات تعمير وتنمية شبه جزيرة سيناء . وتتضمن أفكارا عن انشاء مدن جديدة فى الساحل الشمالى لسيناء ، ومد خطوط أنابيب المياه بامتداد الساحل الغربى لخليج العقبة ، ومشروعات تصنيع الادوية المستخلصة من النباتات الطبية ، ومشروعات القرى السياحية فى طابا ونويبع ودهب وشرم الشيخ وسانت كاترين والطور ومشروع الربط البحرى بين ميناء العقبة ومدينة نويبع .

- مشروعات تعدين الذهب فى صحارى مصر الشرقية وسفوح جبال الاوراس فى المغرب . وقد بدأ مؤخرا الاعلان عن ذلك بمعرفة وزارة الصناعة والتعدين المصرية . * كذلك يلقى الامل فى المستقبل لدينا مبرره فيما نراه من اثر « الشباب » وتأثيره الذى يتنامى فى حياتنا الفكرية والاجتماعية على امتداد العالم العربى . فاذا استثنينا ما سبق الاشارة اليه عن موقع الشباب من اتجاهات الجريمة الجديدة ومظاهر التطرف الدينى فسوف

نجد صورة المستقبل أكثر اشراقا بالشباب وتوجهاتهم الجديدة والجريئة والمفيدة التي بدأت تملأ العيون والقلوب زهوا وأملا . هناك مثلا شجاعة القرار بالهجرة الى الخارج للتعلم او لتحقيق الذات ورفع مستوى المعيشة ، وهناك مثلا الاتجاهات غير التقليدية في اختيار التخصصات العلمية كميادين الكمبيوتر ، والهندسة الطبية وعلوم الفضاء ، والطاقة النووية ، والزراعات البحرية ، وتخطيط المدن ، والتعدين - وهناك أيضا بوادر مشجعة للمشاركة الطلابية الرشيدة في إدارة النشاط الجامعي ، وفي الانتماء الحزبي الواعي ، وهناك جراءة النزوح الى الواقع الترامية بعيدا عن بؤر التكديس السكاني والارتباطات الاسرية والاجتماعية والوظيفية التقليدية ، وهناك ظاهرة الاقبال على العمل اليدوي والعمل التطوعي أثناء العطلات السنوية ، وهناك اتجاهات للتخلص من القوالب والاطارات النمطية والشائعة في الانتاج الفكري والادبي بين الشباب ، وهناك تضاعف في اعداد النوابغ والمتفوقين بين الطلبة ، ويصحب ذلك ارتفاع نسبة الشباب بين اصحاب الابتكارات والاختراعات العلمية حسب ما تنشر اليه سجلات وبراءات الاختراع باكاديمية البحث العلمي ونواحي العلوم التي بدأت تنتشر في معظم مدن الجمهورية .

* فاذا ما أضفنا الى كل دواعي الامل وارصدة المستقبل المذكورة ذلك الوعي الوجدوي العربي الجديد الذي بدأ يتمكن تدريجيا وبفعل خبرات وتجارب عديدة - من طريقة التفكير العربي ، فان رصيدنا في المستقبل يصبح أكثر ايجابية .

لقد بدأت تشكل بهذا الوعي الجديد انماط ومناهج

جديدة للوحدة العربية تقوم على أساس استبعاد
الشعارات الرومانسية والاشكال الاندماجية الخادعة ،
ليحل محلها توجه عملي ومباشر نحو الوفاء وظيفيا -
بالمصالح والاحتياجات الموضوعية لأطراف المشروع
الوحدوي وعلى أساس من التكافؤ الفعلي بين مصالح
وقدرات العطاء لدى الأطراف المختلفة لهذا المشروع
الوحدوي .

فلم يعد مطلوبا ولا مقبولا أن يفيد أحد أطراف
المشروع بأكثر أو أقل مما يفيد به الأطراف الأخرى ،
ولم يعد واردا في هذا الفكر الوحدوي المستقبلي الجديد
أن تتعجل الأطراف المشتركة إنجاز كل المصالح وكل
الأهداف في طرفة واحدة أو في ظل حكم معين أو قيادة
معينة وإنما صار من المهم والحيوي أن تتحقق تلك
المصالح وتلك الأهداف بطريقة فعلية وملموسة وبمشاركة
حقيقية من كافة القوى ذات المصلحة من خلال تخطيط
علمي مخلص ومتجرد ومسئول ، يتقن الأخذ بمبادئ
« التمرجل » و « التدرج » « والتنسيق القطاعي » ،
« وتقسيم الأدوار والوظائف » ، سواء داخلها في مجالات
الأنماط الاقتصادية ، أو إقليميا وغالبا في مجالات
التحرك الدبلوماسي والعلاقات الدولية .

وبعد ...

فقد كانت تلك بعض طموحاتنا للمستقبل وأرصدتنا
الإيجابية فيه .. ذكرناها في اختتام الدراسة لا لمجرد
أن نرفع بها ما قد يكون هناك من ظلال للتشاؤم تقضي بها
الآخطار والتحديات الموعودة علينا مستقبلا أو التي تؤدي
إليها النظرة الفولكلورية السائدة حاليا عن المستقبل أو
حقائق المشاكل التنظيمية والعلمية والسياسية التي

تعطل بعض مسارات البحث العلمى الصحيح والتخطيط العلمى الفعال .. وانما حرصنا على ايراد هذه الدواعى المبررة للامل كى نؤكد على أن المستقبل ليس حقيقة ستاتيكية واحدة ومفروضة وانما هو عدد غير محصور من الحقائق المتباينة والمتنوعة . وعلينا نحن أن نختار أفعل الوسائل نحو أفضل مستقبل نرغب فى أن نعيشه بحيث يكون فى الوقت ذاته أنسب مستقبل يمكننا أن نصنعه .

« والمستقبلية » بهذا المفهوم هى علم « الحكم » « والاعتبار » « والتمييز » « والاختيار » الحكم على الماضى والاعتبار بتجاربه والتمييز بين بدائل الممكن والمستحيل فى المستقبل .. ولا محل بعد ذلك لفنجان القهوة .. ولا لسكرات العرافين البللورية !

فهرس

الفصل الأول : المستقبلية .. بين رحابة المنهج العلمى .. وقيود الفكر العربى

- موقع المستقبلية فى بنيان المعرفة العلمية ٨
- موقع المستقبلية فى الفكر الشعبى المصرى ٣٣
- معالجة المستقبل فى الاعلام المصرى ٥٠

الفصل الثانى : المستقبلية فى مصر والعالم العربى .. رفاهية .. أم ضرورة ؟

- قضية « احيينى النهاردة .. وموتنى بكره » والرد عليها ١٤
- الاخطار الدولية الخارجية .. وضرورات التحسب للمستقبل ٧١
- تحديات الطبيعة .. والبيئة فى المستقبل ١٠١
- مشاكل البنية الاجتماعية .. ومرحلة مفترق الطرق ١١١

الفصل الثالث : موقع المستقبلية داخل البيئة السياسية المصرية

- تشجيع مشاركة الشباب فى ابحاث المستقبل ١٧٣

كتاب الهلال يقدم :

سلام على النبي وصحابة

بقلم :

مصطفى بهجت بدوي

يصدر ٥ مايو سنة ١٩٨٦

رقم الايداع ٢٨١٧ / ٨٦

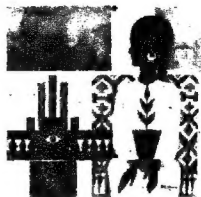
الترقيم الدولي ٥ - ٢٢٨ - ١١٨ - ٩٧٧ ISBN

وكلاء اشتراكات مجلات دار الهلال

السيد / عبد العال بسيوني زغلول -
الكويت : الصفاة - ص. ب رقم ٢١٨٣٣ طيلون ٧٤١١٦٤

اسعار البيع في الخارج للعدد العادي فئة ٧٥ قرشا :-

سوريا ١٤٠٠ ق. س. لبنان ١٤٠٠ ق. ل. الاردن ٦٠٠ فلس. الكويت
٩٠٠ فلس. العراق ١٦٠٠ فلس. السعودية ٧ ريالات. تونس ١٥٠٠
ليم. الخليج ١٢٠٠ فلس. الصومال ١٣٠ بنى. لاجوس ١٢٠ بنى.
عدن ١٤٤ سنتا. لندن ١٥٠ سنتا. اثينا ٢٠٠ دراخمه. كندا ٥٠٠
سنت. البرازيل ٦٠٠ سنت. استراليا ٦٠٠ سنت. السودان ٢٥٠ ق.
سوداني. المغرب ١٥٠٠ فرنك. غزة والضفة ٧٥ سنتا. داكار ١٠٠٠ فرنك. اليمن
شمالية ١٥ ريالا. ايطاليا ٣٠٠٠ ليرة.



هذا الكتاب

يقول المؤلف في هذا الكتاب : الى متى تستمر الفجوة لدينا بين « العلم » والفعل ؟ وكيف نخلق الظروف والشروط التي ينتقل بها وعندها الوعي .. الى سعى ..

يعرض هذا الكتاب أبعاد وحدود الرؤية المستقبلية في كثير من قطاعات المجتمع المصري الشعبي منها والرسمي ، ويوضح لنا كيف ان المستقبل يحمل من الدواعي والمحاذير والأخطار والاحتميات ما يستوجب ترشيدها بل تنويرا لهذه الرؤية المستقبلية وطريقة تعاملنا العربي عموما مع المستقبل .. ويوضح لنا كيف يعالج هذا المستقبل في البلاد المتقدمة بأساليب علمية في الرصد والتنبؤ والتخطيط الدقيق ..

وقد بدأ علم المستقبل في العالم العربي عام 1972 على وجه التخصيص - ينال اهتماما كبيرا بين مجده وبعض القلائد من رجال الحكم ذوي البصائر والذات النظر الأبعد والأرحب ، وقامت مؤسسات دراسة المستقبل تشهد اعمالها الأولى ببشريات القومية المتخصصة ومعهد التخطيط القومي الوحدة العربية وأكاديمية البحث العلمي والذ



0338782